

حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة

اعتبرت إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال نفسها في «حالة حرب» وفق قادتها السياسيين والعسكريين بعد تنفيذ عملية «طوفان الأقصى» في مستوطنات «غلاف غزة»، التي نفذتها المقاومة الفلسطينية والتي قالت إنها تأتي للدفاع عن المسجد الأقصى وتحرير الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وتمكنت خلالها من أسر جنود إسرائيليين ومدنيين، وجرى إطلاق سراح المدنيين في عمليات تبادل مع أسرى أطفال ونساء في سجون الاحتلال، على ثلاث مراحل تم في كل منها هدنة مؤقتة بوساطة عربية ودولية.



شهيداً، ونفذت 6500 حالة اعتقال من بيها لنساء وأطفال، عدا عن حملات الاعتقال الجماعي لمواطنين من قطاع غزة جرت في ظروف قاسية ولا يزال مصيرهم مجهولاً، فمنذ السابع من أكتوبر بدأت مصلحة السجون الإسرائيلية بفرض إجراءات قمعية جديدة داخل السجون، تتمثل بحرمان الأسرى والأسيرات من أبسط الحقوق الإنسانية، من خلال العزل الكامل لهم ولهن عن الأهل والمحامين وحرمانهم من اقتناء المذياع ومصادرة التلفاز، ومصادرة مقتنياتهم من ملابس وأغطية ومواد غذائية، وسحب البلاطة الكهربائية والتي تستخدم عادة للطهي أو تسخين الطعام، ومواد النظافة الشخصية والتنظيف، والازدحام بالزنازين، فقد وصل عدد الأسرى في بعض الزنازين التي تتسع لـ 6 أسرى إلى 12 أسيراً، وسياسة التجويع، والتحرش الجنسي اللفظي، والتهديد بالاعتصاب، والسب والشتم بألفاظ نابية تمس المشاعر الدينية والأخلاقية، وخلع الحجاب، والتفتيش العاري الذي مورس بطريقة مهينة وصولاً إلى التفتيش العاري الجماعي كإجراء وممارسة تمتهن الكرامة الإنسانية.

وبالنسبة لمعتقلي قطاع غزة من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ فقد جرى احتجازهم في أماكن غير معروفة حتى الآن، ولم تتوفر لدى مؤسسات حقوق الإنسان المعلومات الكافية عنهم باستثناء ما تم تسريبه من معلومات مصدرها الأسرى القابعون في أقسام مجاورة لأقسام المعتقلين الغذائيين في سجن عوفر، حيث أفادوا بسماعهم لأصوات صراخ الأسرى وهم يُضربون، وأصوات الكلاب التي يتم إفلاتها على المعتقلين. هذه الظروف، وفق ما تم إعلانه، أدت لاستشهاد ستة أسرى فلسطينيين منذ السابع من أكتوبر.

ونتيجة لاستمرار «إسرائيل» في سياساتها القمعية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، التي اتخذتها مصلحة السجون الإسرائيلية منذ السابع من أكتوبر الماضي، فقد استشهد 7 من أبناء الحركة الأسيرة داخل سجون ومعتقلات الاحتلال، والمتمثلة بإجراءات عقابية قاسية وممنهجة تهدد حياة الأسرى بشكل مباشر وتحرمهم من أبسط أساسيات الحياة ومنها تقنين المياه والطعام والكهرباء ومنع مواد النظافة الشخصية، وتقوم بشكل ممنهج بتعريض الأسرى للمعاملة القاسية واللاإنسانية.

ورداً على عملية «طوفان الأقصى»، أطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي مسلحاً بدعم أمريكي أوروبي، عملية عسكرية على قطاع غزة أسماها «السيوف الحديدية»، بدأها بقصف جوي مكثف على قطاع غزة، سرعان ما تحولت لحرب إبادة جماعية ضد سكان القطاع، فقد ووسع الاحتلال دائرة استهداف المنازل والأعيان المدنية، المساجد والمشافي والكنائس والجامعات والمقار الحكومية والأماكن التاريخية والأثرية، والمدارس بما فيها مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» التي تحولت لمراكز إيواء للنازحين، والطواقم الطبية وفرق الدفاع المدني والصحفيين، وترافق هذا كله بقطع التيار الكهربائي والمياه وشبكات الاتصالات والإنترنت، ومنع وصول الأدوية والمساعدات الطارئة والأغذية لقطاع غزة بفعل الحصار المفروض على قطاع غزة وإغلاق المعابر بما فيها معبر رفح البري.

وعشية اليوم التاسع عشر بعد المئة لبدء الإبادة الجماعية المتواصلة على قطاع غزة، الجمعة 2024/2/2، ولحظة كتابة هذه السطور، فقد استشهد 281 من الكوادر الصحية، و116 صحافياً من هم 14 صحفية، كما دمرت قوات الاحتلال 56 سيارة إسعاف، و56 مؤسسة صحية وأخرج 26 مستشفى و46 مركزاً للرعاية الأولية عن العمل.

ووفق بيان أصدرته وزارة الصحة الفلسطينية يوم الجمعة الموافق 2024/2/2، فقد ارتفعت حصيلة الضحايا لتصل إلى «27 ألفاً و131 شهيداً و66 ألفاً و287 مصاباً» غالبيتهم من النساء والأطفال، وإصابة أكثر من 66 ألفاً و287، 70% منهم من الأطفال والنساء. وأشارت الوزارة إلى وجود أكثر من 8 آلاف في عداد المفقودين تحت الركام وفي الطرقات، حيث تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي وصول طواقم الإسعاف إليهم. فيما بلغ عدد النازحين قسراً في القطاع منذ بدء العدوان، نحو 1.9 مليون نازح، بحسب وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، يمثلون أكثر من 80% من تعداد سكان القطاع، يعيشون في ظروف مأساوية.

وتزامناً مع حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، فقد سعدت دولة الاحتلال من عدوتها وإجراءاتها القمعية بحق المواطنين في الضفة الغربية، ووصل عدد الشهداء خلال الثلاثين يوماً الأولى من العام 2024 في الضفة الغربية 62 شهيداً، ومنذ السابع من أكتوبر وحتى 2024/1/30، 394



قبل قوات الاحتلال والمستوطنين المحميين بهذه القوات، وأسفرت هجمات المستوطنين عن تهجير العديد من التجمعات البدوية، تتكون من 100 عائلة، تشمل 810 أفراد من أماكن سكنهم في محافظات الخليل وبيت لحم وأريحا والأغوار.

وتتعهد قوات الاحتلال تدمير البني التحتية بالضفة خلال اقتحامها للمدن والقرى والمخيمات، تدمير وحفر الشوارع وتدمير شبكات المياه والهاتف والصرف الصحي، والكهرباء، وتفجير منازل ومحال تجارية وهدم ميادين عامة ونصبا تذكارية.

الهيئة المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني يطالبون المفوض السامي لحقوق الإنسان اعتبار ما يجري في غزة إبادة جماعية واتخاذ إجراءات عاجلة وفقا لذلك

فقد طالبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

وحولت قوات الاحتلال الضفة الغربية إلى ما يشبه المعازل، عبر فصلها بحواجز عسكرية وبوابات حديدية، وسواتر ترابية، وتنفيذ اقتحامات متواصلة للمدن والقرى والمخيمات تستخدم فيها الرصاص الحي والقصف بطائرات مُسيرة، خاصة في مخيمي جنين ونور شمس، وتنفيذ عمليات اغتيال ميدانية تارة بأيدي قوات الاحتلال وأخرى على يد القوات الخاصة «المستعربين» الذين اغتالوا داخل مشفى ابن سينا بمدينة جنين، متنكرين بزي أطباء ونساء، ثلاثة شبان من بينهم مصاب يتلقى العلاج بقسم التأهيل في المستشفى، في جريمة حرب تعكس استهتار وتكر القوة القائمة بالاحتلال «إسرائيل» بالقوانين والأعراف الدولية التي تضمن حصانة المرضى والمصابين وحرمة المستشفيات باعتبارها أعيان مدنية محمية، علمًا بأن الشبان الثلاثة لم يكونوا مسلحين لحظة اغتيالهم.

بالإضافة لعمليات القتل والاعتداءات على منازل وممتلكات المواطنين وأراضيهم ومحاصيلهم الزراعية ومركباتهم من



على الإبادة من خلال الدعوة الى نكبة ثانية للفلسطينيين او من خلال تشبيه الفلسطينية بأنه حيوانات بشرية، مشددين على أنه يجب اخذ هذه التهديدات محمل الجد في ظل ما تقوم به اسرائيل من قتل ومنع وصول اساسيات متطلبات الحياة للمواطنين في غزة. وأشار المقررون الخواص الى أن «المجتمع الدولي ملزم بمنع الجرائم الفظيعة، بما في ذلك الإبادة الجماعية، ويجب عليه أن يتخذ فوراً جميع التدابير الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية لتحقيق هذه الغاية».

كما طالبو في بيانهم بضرورة الإسراع في فتح ممرات إنسانية عاجلة، وخاصة للفئات الأكثر تضرراً من هذه الحرب، والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء الحوامل والأطفال، وإيصال المساعدات الإنسانية التي يحتاجها سكان غزة بشدة دون عوائق.

المفوض السامي لحقوق الإنسان السيد فولكر تورك اعتبار ما يجري في قطاع غزة إبادة جماعية واتخاذ الإجراءات الخاصة وفقاً لذلك.

وطالبت المؤسسات الفلسطينية السيد تورك في مخاطبة وجهتها له بضرورة تبني ذات الموقف الذي تبنته وأعلنته المقررة الخاصة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومعها 20 مقراً خاصاً، والذي أعلنه يوم أمس الخميس 16 تشرين ثاني الجاري، باعتبار أن ما يجري في غزة ما هو إلا عملية إبادة جماعية يتم تنفيذها، تسمية الأمور بمسمياتها القانونية الصحية، وهي أن ما يجري في غزة يرتقي إلى الإبادة الجماعية الأمر الذي يتطلب تدخلاً عاجلاً من جميع الدول لاتخاذ خطوات عملية لوقف هذه الإبادة الجماعية.

وأشار المقررون الخواص في بيانهم الذي أصدره إلى أن تصريحات المسؤولين الإسرائيليين تحمل تحريضا ضمنيا

نص الرسالة

Mr. Volker Türk,

United Nations High Commissioner for Human Rights

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR)

Addressing the Looming Genocide in Gaza: An Urgent Call to Action

Dear Mr. Türk,

We, Palestine Independent Commission for Human Rights, Palestinian Human Rights Organizations, and Civil Society Organizations, write to you with an urgent and grave concern regarding the situation in Gaza, as highlighted by the recent statement issued by the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian Territory occupied since 1967 along with 20 thematic special procedures on 16 November 2023. In their statement, these experts warned of “genocide in the making” in Gaza, citing grave violations committed by Israel against Palestinians, particularly in the aftermath of 7 October.

As the highest-ranking United Nations official responsible for promoting and protecting the enjoyment and full realization of human rights for all people, we urge you to adopt the position expressed by the Special Rapporteur and the thematic special procedures. The situation demands that the Office of the High Commissioner for Human Rights acknowledge the reality of what is occurring in Gaza. It is time to abandon diplomatic and political language and recognize the situation for what it truly is: ‘genocide in the making’.

The statement by the experts presents compelling evidence of increasing genocidal incitement, a clear intent to “destroy the Palestinian people under occupation,” calls for a ‘second Nakba’ in Gaza and the rest of the occupied Palestinian territory, and the use of powerful weaponry with inherently indiscriminate impacts, resulting in a devastating loss of life and destruction of life-sustaining infrastructure.

We wish to emphasize your crucial mandate as the United Nations High Commissioner for Human Rights, which encompasses actively working to eliminate obstacles to the realization of human rights and preventing the persistence of human rights violations. Failing to address this pressing and critical issue not only undermines the credibility of the United Nations but also compromises its unwavering commitment to upholding human rights principles universally and without discrimination.

We urgently and unequivocally demand that you take immediate, decisive action and align your stance with the resolute voices of independent experts who have already spoken out. The dire situation in Gaza requires a robust and unwavering response.

Sincerely,

The National Human Rights Institution in Palestine

1. Palestine Independent Commission for Human Rights

Palestinian Human Rights Organizations Council:

2. Addameer Prisoner Support and Human Rights Association
3. Al Mezan Center for Human Rights
4. Al-Haq, Law in the Service of Man
5. Center for Defense of Liberties and Civil Rights "Hurriyat"
6. Defense for Children International – Palestine
7. Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center
8. Muwatin Institute for Democracy and Human Rights (Observer Member)
9. Palestinian Centre for Human Rights

Civil Society Organizations:

10. Non-Governmental Organizations Network (PNGO) – A coalition of 132 Palestinian civil society organizations
11. The Palestinian Youth Association for Leadership and Rights Activation (PYALARA)
12. The Palestinian Association for Empowerment and Local Development (REFORM)
13. The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy - MIFTAH
14. A.M. Qattan Foundation
15. AMAN: Coalition for Accountability and Integrity
16. The Civil Commission for the Independence of Judiciary and Rule of Law (ISTIQLAL)
17. Filastiniyat
18. Union of Palestinian Women Committees UPWC
19. Arab World Democracy and Electoral Monitor (AlMarsad)
20. Faisal Hussein Foundation
21. Women's Centre for Legal Aid and Counseling WCLAC
22. MUSAWA- The Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession
23. Bisan Center for Research and Development
24. The Palestinian Center for Development and Media Freedoms (MADA)
25. Women's Studies Centre
26. Sharek youth Forum
27. Women's Affairs Technical Committee
28. Teacher Creativity Center
29. Union of Agricultural Work Committees (UAWC)
30. Human Rights and Democracy Media Center "SHAMS"
31. Palestinian Working Woman Society for Development PWWSD
32. Palestinian Agricultural Relief Committees

ذكرى الإبادة الجماعية

الجماعية يجب أن تدفعنا إلى التحرك» في إشارة إلى الاتفاقية بشأن الإبادة الجماعية.

من جانبها طلبت المقررة الأممية الخاصة المعنية بوضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة فرانشييسكا ألبانيز، من الدول الأوروبية إبداء رد فعل قوي اتجاه إسرائيل في ما يتعلق بالأحداث في غزة، وقالت «أعزائي الأوروبيين، والإيطاليين، والألمان بعد المحرقة، يتعين علينا أن نعلم أن الإبادة الجماعية تبدأ بتجريد الآخر من إنسانيته، فإذا لم يدفعنا الهجوم الإسرائيلي على الفلسطينيين إلى رد فعل قوي، فإن أحلك صفحة في تاريخنا الحديث لم تعلمنا شيئاً».

أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف وعشية الذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر/كانون الأول 1948، اتهمت العديد من الدول إسرائيل بارتكاب «إبادة جماعية» خلال الحرب في غزة. ممثلة فلسطين في الأمم المتحدة ديما عصفور قالت إن «الكارثة التي هي من صنع الإنسان» الناجمة عن القصف الهائل والهجوم البري للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة تشكل «حالة نموذجية للإبادة الجماعية»، مضيفة أن هناك «علامات تحذيرية من الإبادة

كلمة الهيئة المستقلة لاجتماع مجلس حقوق الإنسان بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.



مسؤولون إسرائيليون كبار في مثل هذا الخطاب، مما يكشف عن نواياهم المحتملة بشأن الإبادة.

يزداد هذا الوضع سوءًا بسبب استمرار قمع أصوات الفلسطينيين والرقابة المفرطة والمحايدة بشكل مبالغ فيه على المحتوى الفلسطيني، وذلك بشكل خاص على منصات ميتا (فيسبوك).

لذلك، أناشد هذا المجلس وجميع دول الاتفاقية باتخاذ

اليوم، بينما نحيي الذكرى السنوية لاتفاقية منع الإبادة، يواجه الفلسطينيون وضعًا حرجًا، ولا سيما في قطاع غزة. منذ السابع من أكتوبر، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من 15,000 فلسطينيًا، وغالبيتهم من النساء والأطفال.

دمر الجيش الإسرائيلي البنية التحتية المدنية في غزة، مما أدى إلى تقييد شديد في الوصول إلى الطعام والمياه والوقود. الوضع خطير للغاية، حيث يواجه السكان مخاطر هائلة.

زملأونا في غزة يصفون حالة وشيكة من الموت، سواء بسبب الهجمات أو بسبب الجوع والعطش والأمراض. هذا الوضع لا يمكن وصفه إلا بأنه إبادة جماعية محتملة، مما يستدعي تدخلًا عاجلاً من جميع دول الاتفاقية.

في هذا السياق، نحن قلقون بشدة من التصاعد الكبير لخطاب الكراهية ضد الفلسطينيين، حيث تم توثيق أكثر من 500,000 منشور على وسائل التواصل الاجتماعي باللغة العبرية منذ السابع من أكتوبر. هذه المنشورات تمجد هجمات إسرائيل على غزة وتحرض على العنف، وكثيرًا ما تستخدم لغة تجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم. كما شارك



إجراءات حاسمة. يجب علينا وقف الحرب في غزة وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية ومعالجة جذور النزاع. أدعو أيضًا المستشارية الخاص لمنع الإبادة، التي لم تحذر بعد من الإبادة في غزة، للقيام بدور نشط في منع هذه المأساة المتجددة.

صمتك، يا استاذة نديريتو، تجاه مخاطر الإبادة في فلسطين، أمر يثير القلق. يجب عليك التحرك الآن.

شكرا لكم

ICHR pre-recorded message for the Human Rights Council Intersessional Meeting on the seventy-fifth anniversary of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide.

Today, as we mark the anniversary of the Convention on the Prevention of Genocide Palestinians are facing a dire situation, particularly in the Gaza Strip. Since October 7th, Israeli forces killed over 15,000 Palestinian, majorly of whom are women and children.

Additionally, the Israeli military has devastated Gaza's civilian infrastructure, severely restricting access to food, water, and fuel. The situation is critical, with the population facing immense risks.

Our colleagues in Gaza describe a scenario of impending death, either from attacks or due to hunger, thirst, or diseases. This situation can only be described as a genocide in the making, necessitating urgent intervention from all Convention state parties.

In this context, we're deeply alarmed by the surge in hate speech against Palestinians, with over 500,000 documented social media posts in Hebrew since October 7th. These posts glorify Israel's attacks on Gaza, incite violence, and often use dehumanizing language. Top Israeli officials have also engaged in such rhetoric, revealing intentions for genocide. This is worsened by the continued suppression of Palestinian voices and excessive biased censorship particularly on Meta platforms (Facebook). Therefore, I urge this Council and all state parties to act decisively. We must stop the war in Gaza, facilitate relief, and address the conflict's root causes. I also call upon the Special Adviser on the Prevention of Genocide, who has not yet alerted against genocide in Gaza, to take an active role in preventing this unfolding tragedy. Your silence, Ms. Nderitu, on the risk of genocide in Palestine, is alarming. You must act now." Thank you



بتهمة «الإبادة الجماعية» في غزة

جنوب إفريقيا تقاضي إسرائيل في محكمة العدل الدولية

انتهاكا لالتزاماتها تجاه الفلسطينيين في غزة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

وجاء في الدعوى أن إسرائيل، «ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على وجه الخصوص، فشلت في منع الإبادة الجماعية وفشلت في مقاضاة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية»، مشيرة إلى أن إسرائيل «تورطت، وتتورط، وتخطر بالتورط في المزيد من أعمال الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة».

طلبت جنوب إفريقيا من المحكمة الإشارة إلى تدابير مؤقتة من أجل حماية الفلسطينيين في غزة «من أي ضرر جسيم إضافي وغير قابل للإصلاح» بموجب الاتفاقية ولضمان «امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية بعدم المشاركة في الإبادة الجماعية، ومنعها والمعاقبة عليها».

في 29 ديسمبر/كانون أول 2023، وبعد 83 يومًا من الهجوم المتواصل من قوات الاحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة، قدمت دولة جنوب أفريقيا طلبًا لإقامة دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، فيما يتعلق بانتهاكات من جانب إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (اتفاقية الإبادة الجماعية) بخصوص الهجوم الإسرائيلي على الفلسطينيين في قطاع غزة.

ووفقا للدعوى فإن أفعال إسرائيل «تعتبر ذات طابع إبادة جماعية، لأنها ترتكب بالقصد المحدد المطلوب» لتدمير الفلسطينيين في غزة كجزء من القومية الفلسطينية الأوسع والمجموعة العرقية والإثنية. كما تشير الدعوى إلى أن سلوك إسرائيل «من خلال أجهزة الدولة ووكلاء الدولة وغيرهم من الأشخاص والكيانات التي تعمل بناء على تعليماتها أو تحت توجيهها أو سيطرتها أو نفوذها» - يشكل



فلسطينيًا آخرين، وتدمير مناطق واسعة من قطاع غزة بما في ذلك أحياء بأكملها، وألحقت أضرارًا أو دمرت ما يزيد عن 355,000 منزلًا فلسطينيًا.

وتضع جنوب أفريقيا الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في سياق سلوكها تجاه الفلسطينيين الشامل، كنظام الفصل العنصري الذي دام 75 عامًا، واحتلالها الحربي للأراضي الفلسطينية الذي دام 56 عامًا، وحصارها المستمر لغزة منذ 16 عامًا.

تتكون الوثيقة التي قدمتها جنوب أفريقيا من 84 صفحة تشتمل على تقارير ومعلومات من المقررين الخواص للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتقارير صحفية من قطاع غزة، وغيرها من تقارير منظمات غير حكومية.

وعند تقديم جنوب أفريقيا للدعوى كانت إسرائيل قد قتلت ما يزيد عن 21,110 فلسطينيًا، من بينهم أكثر من 7,729 طفلًا وفتقدان أكثر من 7,780 آخرين يُفترض أنهم ماتوا تحت الأنقاض، وإصابة أكثر من 55,243

الهيئة ترحب بطلب

لأحكام المادة التاسعة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها التي تتيح لأي دولة طرف في الاتفاقية ان تتقدم إلى محكمة العدل الدولية، بطلب بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية، بما في ذلك النزاعات المتصلة بمسئولية دولة ما عن إبادة جماعية أو عن أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة من الاتفاقية.

عقب تقديم جنوب افريقيا فقد رحبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بالخطوة التي أقدمت عليها دولة جنوب إفريقيا اليوم الجمعة 29 ديسمبر 2023 بتقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية لبدء إجراءات ضد إسرائيل لقيامها بأعمال إبادة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وبينت الهيئة أن طلب جنوب افريقيا جاء وفقا



خطوات مع حكوماتهم من أجل دعم الطلب الذي تقدمت به دولة جنوب أفريقيا يوم 28 ديسمبر الماضي ضد دولة الاحتلال لارتكابها جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

وجاء تحرك الهيئة مع اقتراب موعد انعقاد جلسات محكمة العدل الدولية المتوقع في 11 كانون ثاني الجاري في لاهاي، للنظر في الطلب الذي تقدمت به جنوب إفريقيا للمحكمة بموجب المادة التاسعة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948، وطالبت فيه المحكمة إصدار قرارات مستعجلة لوقف الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

كما طالبت الهيئة في مخاطبتها تشجيع المؤسسات الوطنية حكوماتها بضرورة دعم طلب جنوب أفريقيا، بما في ذلك الإعلان رسمياً بأن ما تقوم به إسرائيل يعتبر إبادة جماعية، والتدخل بمرافعات ومذكرات خطية أمام المحكمة، واعتماد تحركات برلمانية تعترف بأن الوضع في غزة يعادل الإبادة الجماعية.

وبينت المخاطبة أن أهمية القضية التي تقدمت بها دولة جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية لا تكمن فقط في مضمونها، ولكن أيضاً في توفر «تدابير وقائية» (تشبه أمراً قضائياً مؤقتاً) يمكن أن تفرض قيوداً على الأنشطة العسكرية الإسرائيلية ضد غزة حتى يتم النظر في الدعوى الجوهرية أمام المحكمة.

وإننا إذ نقدر لدولة جنوب أفريقيا هذه الخطوة الهامة التي تعكس وقوفها الدائم والمبدئي مع حقوق الشعب الفلسطيني ومع مبادئ القانون الدولي، فإننا ندعو باقي الدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والقضاء عليها، القيام بالتزاماتها التي تملئها عليهم الاتفاقية باتخاذ ما يلزم من التدابير لمنع الجريمة المستمرة في قطاع غزة، بما في ذلك الانضمام لخطوة جنوب أفريقيا بالخصوص وإحالة الملف إلى المحكمة.

كما نحذر تلك الدول التي تستمر في دعم إسرائيل ومنحها الغطاء السياسي والعسكري بينما ترتكب الإبادة الجماعية، من تبعات المسؤولية القانونية عن المشاركة والتواطؤ في هذه الجريمة.

كما نكرر مطالبتنا للمستشارة الخاصة في الأمم المتحدة المعنية بمنع الإبادة الجماعية باتخاذ موقف واضح إزاء الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والتي من المشين عدم إصدارها موقفاً واضحاً بهذا الخصوص، رغم أنه حتى الآن قتل وأصيب أكثر من 3% من سكان قطاع غزة، مع منع سلطات الاحتلال وصول المساعدات الإنسانية وقطع المياه والكهرباء والوقود والدواء والغذاء عن السكان.

كما طالبت الهيئة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم اتخاذ خطوات لدعم طلب جنوب أفريقيا أمام «العدل الدولية»، فقد خاطبت الهيئة رؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في 120 دولة حول العالم، وطالبتهم باتخاذ



محكمة العدل الدولية تطالب إسرائيل بمنع ارتكاب أعمال تتضمنها اتفاقية منع الإبادة الجماعية

الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين في قطاع غزة. وعلى إسرائيل أيضاً أن تتخذ تدابير فعالة لمنع إتلاف الأدلة المتعلقة بالادعاءات في نطاق المادة الثانية والثالثة من الاتفاقية. كما طلبت المحكمة من إسرائيل أن تقدم تقديراً لها بشأن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ هذا الأمر خلال شهر من تاريخ صدور هذا الأمر.

(التدابير المؤقتة) هي أوامر تصدرها المحكمة قبل حكمها النهائي في قضية ما، بهدف منع وقوع أضرار لا يمكن إصلاحها. وبموجبها تُلزم الدولة المدعى عليها الامتناع عن اتخاذ إجراءات معينة حتى تصدر المحكمة الحكم النهائي.

وأعلنت المحكمة قرارها بشأن التدابير المؤقتة التي طلبتها جنوب أفريقيا في قضيتها ضد إسرائيل المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة، وقالت رئيسة المحكمة جون دوناهيو خلال جلسة المحكمة، إن على إسرائيل ضمان عدم قيام قواتها بأي من تلك الأعمال المذكورة سابقاً، وأن تتخذ إجراءات لمنع، ومعاقبة المشاركة في التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالفلسطينيين.

وقالت المحكمة إن على إسرائيل اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس

يوم الجمعة الموافق 26 كانون ثاني 2024 عقدت بدأت محكمة العدل الدولية في مقرها بمدينة لاهاي الهولندية، اليوم الجمعة، جلستها لإصدار قرار أولي في دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة.

أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل بضرورة اتخاذ كل ما بوسعها لمنع جميع الأعمال التي تتضمنها المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بما يشمل على وجه الخصوص الأعمال المتعلقة بقتل أعضاء من جماعة أو إلحاق أذى جسدي أو نفسي خطير بهم أو إخضاع الجماعة بشكل متعمد عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها كلياً أو جزئياً.

ردود أفعال على قرار المحكمة

أمر المحكمة ملزم

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

غوتيريش قال، قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة، معرباً عن ثقته في أن كل الأطراف ستمثل على النحو الواجب للأمر الصادر عن المحكمة. فيما أكد الناطق باسمه على أهمية أمر المحكمة لإسرائيل بضرورة ضمان توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين في قطاع غزة.

فولكر توك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

طالب توك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إسرائيل إلى تطبيق أوامر محكمة العدل الدولية بشكل كامل، فيما يتعلق باتفاقية منع الإبادة الجماعية، داعياً جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وزيرة خارجية جنوب إفريقيا، نالدي باندي

بعد جلسة المحكمة صرحت، «أنا راضية عن التوجيهات التي تم إصدارها، فعند ممارسة أمر محكمة العدل الدولية، يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار، فبدونه لا يعمل الأمر في الواقع»، مضيفة إن «حقيقة إيصال المساعدات الإنسانية، واتخاذ تدابير تقلل من مستويات الضرر ضد الأشخاص

خبراء أمميون

حكم محكمة العدل الدولية يبعث الأمل في حماية دائمة للمدنيين

باستقلال القضاة والمحامين مارجريت ساترثويت، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، بن سول.

وأشار الخبراء في بيانهم المشترك، إلى أن محكمة العدل الدولية وجدت أنه من المعقول أن تصل أفعال إسرائيل إلى مستوى الإبادة الجماعية وأصدرت ستة أحكام تدابير مؤقتة، وتأمراً إسرائيل باتخاذ جميع تلك التدابير. «إننا نكرر الشعور بالإلحاح الذي أظهرته المحكمة في جلستها القصيرة التي استمرت مداواتها لأسبوعين، حيث مئات الفلسطينيين،

جنيف أكد خبراء في الأمم المتحدة في بيان مشترك، أن حكم محكمة العدل الدولية يبعث الأمل في حماية دائمة للمدنيين، ويعد الحكم علامة بارزة في النضال المستمر للشعب الفلسطيني منذ عقود من أجل العدالة من قبل المحكمة العليا.

وحمل البيان الصادر في جنيف بتاريخ 31 كانون ثاني 2024، توقيع أكثر من 20 مقررًا أمميًا، بينهم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 فرانشيكا ألبانيز، والمقررة الخاصة المعنية

معظمهم من النساء والأطفال تقتلهم القوات الإسرائيلية كل يوم، مما أدى إلى مقتل 26,751 شخصاً في غزة خلال الأشهر الثلاثة الماضية وهذا يمثل أكثر من 1٪ من السكان».

وأكد الخبراء أن أمر المحكمة ضروري بشكل عاجل لحماية وجود الفلسطيني ذاته من أعمال إبادة جماعية محتملة، وأن الطريقة الأكثر فعالية لتنفيذ التدابير المؤقتة تكون من خلال وقف فوري لإطلاق النار. حيث أمرت المحكمة إسرائيل بالتوقف ومنع ذلك بالنظر إلى الوضع المزري على الأرض.

وقال الخبراء، «إننا نرى في القرار رفضاً لتبرير إسرائيل لأفعالها باعتبارها دفاعاً عن النفس وإنها تتوافق مع القانون الإنساني الدولي، ووجدت المحكمة أن إسرائيل لا يمكنها الاستمرار في قصف وتهجير وتجويع سكان غزة، بينما تسمح لمسؤوليها بتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم من خلال تصريحات قد تصل إلى حد التحريض على الإبادة الجماعية».

وأشاروا إلى أن أمر محكمة العدل الدولية يعيد توازن عالمي يركز على العدالة والقانون الدولي، وهو الأساس الوحيد من أجل السلام الدائم والاستقرار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، داعين إسرائيل إلى «الالتزام بأمر محكمة العدل الدولية، لإظهار أنها قد ألغت بفعالية خطر الإبادة الجماعية التي وجدت المحكمة أنها مرجحة، في غضون الوقت الذي يجب فيه على إسرائيل ان تقدم تقاريرها إلى المحكمة خلال شهر واحد، يجب أن يتمكن الفلسطينيون من الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية والسلامة، التي تم حرمانهم منها منذ فترة طويلة».

وحث الخبراء الدول الأطراف في اتفاقية الإبادة الجماعية على الالتزام بها والتزاماتهم تجاه منع الإبادة الجماعية، واتخاذ جميع التدابير التي في وسعها ضمان تنفيذ التدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية. وشدد الخبراء أيضاً على الدور الحاسم الذي يلعبه المجتمع المدني لتنفيذ هذا الحكم في ضوء الحالة الملحة والخطر الحقيقي لضرر لا يمكن إصلاحه للمواطنين في قطاع غزة.

فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة المعنية بحالة الإنسان. في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. مارغريت ساتيرثويت المقررة الخاص المعنية

باستقلال القضاة والمحامين. بن شاول المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. سيسيليا إم بيليت، مستقلة خبير في حقوق الإنسان والتضامن الدولي. أوا بالدي (الرئيسة - المقررة). غابريلا سيتروني (نائب الرئيس)، أنغكانا نيلاياجيت، غرازينا بارانوسكا، أنا لورينا ديلجاديلو بيريز، الفريق العامل المعني بالقسري أو غير الطوعي في حالات الاختفاء. سوريا ديفا المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية. تومويا أوبوكاتا المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك الأسباب والعواقب. أشويني ك. المقرر الخاص المعني بالمعاصرة وأشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ألكسندرا زانثاكي المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية. بينا دكوستا فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. دوروثي استرادا تانك (الرئيس)، كلوديا فلوريس، إيفانا كرستيتش، هاينا لو، ولورا نيرينكيندي، الفريق العامل حول التمييز ضد النساء والفتيات. سيوبهان مولالي، المقرر الخاص المعني الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال. تلالينج موفوكينج، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى ما يمكن بلوغه من مستوى الصحة البدنية والعقلية. السيدة إيرين خان المقررة الخاصة المعنية بحماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير. باولا جافيريبيتانكور المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً. فريدا شهيد المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم. ليفينغستون سيوانيانا الخبير المستقل المعني بتعزيز الديمقراطية والعدالة في النظام الدولي. بيدرو أروجو أجودو، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. ماري لولور، المقررة الخاصة المعنية بالحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. روبرت ماكوركوديل (الرئيس - المقرر)، فرناندا هوبنهايم (نائب الرئيس)، بيشامون يوفانتونغ، داميلولا أولوي، الزيتا كارسكا، الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. أوليفيه دي شوتر المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان. كليمان نياليتسوسي فول المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي. السيدة كلوديا ماهر، الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الإنسان كافة حقوق كبار السن. مايكل فخرى المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء.



بيان الهيئة المستقلة

على الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وتعتبر الهيئة أن هذا القرار يؤسس لإدانة إسرائيل بارتكابها للإبادة الجماعية في قطاع غزة.

وأكدت الهيئة أن منع الإبادة الجماعية لا يمكن أن يتحقق دون وقف كامل للحرب على غزة، وتطالب المجتمع الدولي القيام بدوره وبشكل فوري بتطبيق تدابير المحكمة.

فقد أعربت الهيئة في بيان لها عن أسفها لعدم اتخاذ المحكمة قراراً واضحاً بوقف الحرب والعمليات العسكرية، كما جاء في طلب جنوب أفريقيا، إلا أنها ترحب بقرار المحكمة والقاضي بإلزام إسرائيل اتخاذ جميع الإجراءات المنصوص عليها لمنع الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وضمن توفير الاحتياجات الإنسانية الملحة وبشكل فوري، واتخاذ إجراءات لمنع التحريض المباشر

مجموعة مستقلة تلاحق الإسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية



شهد العالم في القرن العشرين، سلسلة من الكوارث الإنسانية المأساوية التي دفعت المجتمع الدولي إلى تأسيس مؤسسات حقوق الإنسان. المآسي التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية، الإبادة الجماعية، الحملات الاستعمارية وما خلفت من دمار، ومن ثمّ النزاعات المسلحة جميعها تطلبت استجابة العالم لهذه الأحداث المأساوية، وبناءً على ذلك تم تطوير نظام دولي من قبل القوى الأوروبية والدول الغربية. تم الترويج لهذا النظام الدولي بما فيه القانون الإنساني أو ما يعرف بقوانين الحرب على أنه خطوة هامة نحو تعزيز مفاهيم العدالة والاستقرار العالمي لمواجهة المآسي الإنسانية والتخفيف من وطأتها.

من أهم الاتفاقيات الدولية التي صيغت لتنظيم مسائل الحرب، هي اتفاقيات جنيف. قدمت اتفاقيات جنيف الأربع وملاحقها آليات عملية لضمان توفير الحماية المدنيين أثناء الحروب وتفاصيل التعامل مع فئات المدنيين من الأطفال والنساء والمرضى والطواقم الطبية، والإغاثية والصحفيين وممثلي وسائل الإعلام، إضافة لملف معاملة أسرى الحروب، ثم جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات حقوق الطفل والمرأة والمنظمات المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة، ومكافحة العنف ومكافحة أسلحة الدمار الشامل، مصدراً إضافياً للأمل والعدالة

الإنسانية وحماية المدنيين.

تأسست المحكمة الجنائية الدولية في العام 2002 بهدف محاسبة الأفراد لارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بما فيها جرائم الإبادة الجماعية، وتم اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما عام 1998. انضمام فلسطين لهذه المحكمة لم يكن أمراً بسيطاً، مسيرة دبلوماسية احتاجت للكثير من الصبر والتروي والعمل الجماعي والقيادة الاستراتيجية، ولم يكن انضماماً أوتوماتيكياً بل بدأ بالتوجه للأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين في العام 2012 إلى دولة غير عضو، الأمر الذي سمح بالانضمام لمجموعة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وهنا تم تقديم الطلب الفلسطيني للانضمام لميثاق روما الخاص بالمحكمة عام 2014-2015. لقد قبلت المدعية العامة فاتو بن سودا الولاية وكانت تنوي فتح التحقيق المتعلق بإحالة المجرمين الإسرائيليين تحت

بند جرائم حرب، ولكن سرعان ما اعترضت إسرائيل بحجة أن فلسطين ليست دولة ذات سيادة، أي شككت في الاختصاص الإقليمي للمحكمة، لذلك طلبت المدعية العامة من الدائرة التمهيديّة رأيها في الاختصاص الإقليمي للتأكيد على موقف بن سودا بخروج موقف المحكمة بامتلاكها الولاية القانونية على مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة لتمكنها من فتح التحقيق، كان متوقعاً أن يأتي الرد خلال مدة لا تتجاوز 120 يوماً منذ نهاية 2019 وكنا نتأمل بأن تُباشر المحكمة التحقيق بملفات المجرمين الإسرائيليين بداية 2020، إلا أننا شهدنا تمديدات متتالية من قبل المحكمة، وهذا دليل آخر على أن المسيرة مُعقدة وتحتاج لكثير من الصبر والإجتهاد والعمل. ودعت الدائرة التمهيديّة إسرائيل لتقديم الملاحظات بتاريخ 28 كانون ثاني 2020، لكن الأخيرة اختارت عدم الاستجابة المباشرة قانونياً، بل



1967، بداية من عام 2014.

وأضاعت المحكمة سنوات في الفصل في مسائل الاختصاص، قبل أن تؤكد أخيراً، في العام 2021، أن لديها ولاية إجراء تحقيقات قانونية في الأراضي المحتلة، وعندما فشلت إسرائيل في منع انضمام الفلسطينيين، بدأت بممارسة (الدبلوماسية) القسرية من خلال العقوبات الاقتصادية واحتجاز أموال الضرائب الفلسطينية التي كان من الواجب عليها قانوناً تحويلها للسلطة الفلسطينية وفرضت مجموعة متنوعة من القيود على المسؤولين الفلسطينيين، وهددت بمعاقبة السلطة الفلسطينية بطرق إضافية، فيما عبرت الولايات المتحدة عن استيائها بوضوح، ووجهت إجراءاتها الانتقامية مباشرة نحو

عدوانها الاحتلال المتكرر ثلاث مرات على قطاع غزة، وملفي الأسرى والاستيطان منذ 2014 أي منذ انضمام فلسطين للميثاق وليس بأثر رجعي حسب القانون. وبموجب نظام روما الأساسي، لا تحاكم المحكمة الجنائية الدولية إلا الحالات التي تفشل فيها السلطات الوطنية بشكل واضح في ضمان المساءلة. وفي هذا السياق، فإن كل فحص للنظام القضائي الإسرائيلي فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق الفلسطينية هو من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، قدم الفلسطينيون عام 2015 طلباً إلى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في انتهاكات نظام روما الأساسي في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام

استمرت بالتشكيك وتوجيه الاتهامات السياسية للمحكمة والمدعية العامة.

وبتاريخ 5/2/2021، صدر قرار الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن اختصاص المحكمة بالنظر في جرائم الحرب المرتكبة، ليؤكد ولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 بما فيها الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وهذا القرار يعني أن موضوع الاختصاص الإقليمي للمحكمة على فلسطين لا مجال للتشكيك فيه، لقد أصبح مقراً رسمياً وقانونياً.

والآن على المحكمة البدء عملياً وتسريع إجراءاتها القضائية للتحقيق في الملفات المرفوعة أمامها ومنها الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل خلال



ستتمكن هذه الأدوات القانونية والمنظمات الدولية المتأبئة عنها بإثبات قدرتها على خدم مصالح دول الجنوب أم لا؟

وفقاً لهذا الفهم والإصرار على محاسبة مجرمي الحرب وانتصاراً لكلمة الحق بالوسائل المتاحة كافة، ستقوم مجموعة War Crime Watch التي تضم مجموعة مستقلة من خبراء القانون الدولي وحقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم، بمساعدة ودعم مركز حريات والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» (ICHR)، ومركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (JLAC) بهدف مقاضاة مجرمي الحرب في إسرائيل لارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

إلى المحكمة مصرين على أنها لا تتمتع بالولاية القضائية على فلسطين. المثير أن إسرائيل والولايات المتحدة غير أعضاء وتعارضان وجود المحكمة ذاتها.

ترتكب إسرائيل حالياً إبادة جماعية في قطاع غزة، مما دفع العديد من الحقوقيين لتقديم قضايا ضد إسرائيل أمام المحكمة الجنائية ومحكمة العدل الدولية. إن هذه القضايا وبشكل خاص قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل حيث قدمت ألمانيا طلب تدخل إليها، وقامت جنوب إفريقيا لاحقاً باتهام الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بالتواطئ في جريمة الإبادة الجماعية، ستشكل مرحلة محورية في القانون الدولي الذي تم سنه من قبل القوى الاستعمارية في العالم. فهل

المحكمة الجنائية الدولية وفرضت واشنطن عقوبات على فاتو بن سودا، سلف كريم خان. وهذه هي الطريقة التي اتبعتها واشنطن لإبلاغ المحكمة الجنائية الدولية بأن ليس لها الحق في التحقيق في جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين أو في سلوك الولايات المتحدة في أفغانستان.

وفي عام 2002، تبنت الولايات المتحدة تشريعاً يُعرف باسم قانون لاهاي للغزو، والذي يسمح للجيش الأمريكي بغزو هولندا، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي، وإطلاق سراح أي مواطن أمريكي محتجز لدى المحكمة الجنائية الدولية. بينما واصل الأوروبيون تأكيد دعمهم للمحكمة الجنائية الدولية في حين قدموا حججاً قانونية باطلة



المؤتمرات الصحفية

وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني بمقرها بمدينة رام الله مؤتمرات صحفية، حذرت فيها من الدخول في مرحلة الإبادة الجماعية، وبكل أسف هذا ما قام به الاحتلال، كما طالبت بضرورة فتح معبر رفح وممرات إنسانية عاجلة لإدخال المقومات الأساسية للحياة، كمياه الشرب والغذاء والمستلزمات الطبية والوقود لقطاع غزة، محذرة من دخول الحالة الإنسانية في القطاع مرحلة كارثية قد لا يمكن الرجوع عن نتائجها، والدخول في مرحلة الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة.

تشكل المؤتمرات الصحفية إحدى الأدوات التي تسعى الهيئة من خلالها لفضح جرائم الاحتلال وإبصال المطالبات للمجتمع الدولي، فبالرغم من صعوبة الأوضاع وخطورتها جراء الإبادة الجماعية التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وصعوبة وانقطاع شبكات الهاتف والإنترنت إلى أن الهيئة المستقلة تمكنت من تنظيم العديد من المؤتمرات الصحفية، بمشاركة مجلس منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية، في مدينتي غزة ورفح، كما نظمت الهيئة ومنذ بداية العدوان على قطاع غزة



الهيئة المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

تحذر من الدخول بمرحلة الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة

بل جهود محلية ذاتية من المواطنين، محذرا من انتشار الأوبئة والأمراض نتيجة للجثامين المدفونة تحت الأنقاض والتي لم يتم انتشالها بعد.

وعبر الهاتف من غزة شدد الأستاذ راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على أمن كل غزّي وكل فلسطيني يتوق لأن يعيش بكرامة ويتطلع للحرية. ويطالب بانتهاء هذا العدوان الجريمة. هذه ليست أول حرب في غزة، ولقد عانينا من حصار دام لمدة 17 عامًا. هذا الحصار خنق غزة اجتماعيًا واقتصاديًا وأثر على كافة جوانب الحياة، مما جعل الحياة أمرًا صعبًا للغاية.

ومؤسستي الحق والضمير والهيئة المستقلة، ظهر اليوم الثلاثاء، بمقر الهيئة في رام الله.

الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، طالب بضرورة انقاذ الحالة الإنسانية في قطاع غزة والتي دخلت مرحلة كارثية، قد لا يمكن الرجوع عن نتائجها، داعيًا إلى ضرورة فتح ممرات إنسانية عاجلة وفتح معبر رفح لإدخال مقومات الحياة الأساسية، خلال الساعات القادمة فستخرج الأمور عن السيطرة، وسندخل في مرحلة الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة، مبيّنًا الغياب الكامل لأي منظمة إغاثة دولية كون موظفيها قد انسحبوا ولا يوجد أي جهد إغاثي

طالبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ومنظمات حقوقية ومؤسسات مجتمع مدني فلسطينية بضرورة فتح معبر رفح وممرات إنسانية عاجلة لإدخال المقومات الأساسية للحياة، كماء الشرب والغذاء والمستلزمات الطبية والوقود لقطاع غزة، محذرة من دخول الحالة الإنسانية في القطاع مرحلة كارثية قد لا يمكن الرجوع عن نتائجها، والدخول في مرحلة الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي حول العدوان الحربي المتواصل على قطاع غزة، عقدته شبكة المنظمات الأهلية، ومجلس منظمات حقوق الإنسان،



شعوان جبارين مدير مؤسسة الحق طالب بالسماح للجنة التحقيق الدولية الدائمة التي شكلت عام 2021، التحقيق في موضوع الجرائم المدعاة سواءً من قبل الفلسطينيين أو الإسرائيليين، مبيناً أن الدول التي تدعم الاحتلال هي شريكة في الجريمة، «فهم شركاء في جريمة الإبادة والحرب ضد الإنسانية ويجب أن تتم مساءلهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية».

وبين الدكتور مصطفى البرغوثي أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، أن أحد أكثر الجوانب المثيرة للقلق هو أن بعض وسائل الإعلام الغربية سمحت، بطريقة ما، بتمكين حملة كراهية عالمية، والتي تؤثر بشكل كبير على المدنيين الفلسطينيين. مثال مروع على ذلك هو الجريمة التي وقعت في شيكاغو بالولايات المتحدة حيث قام رجل بقتل طفل فلسطيني بوحشية عن طريق طعنه 28 مرة كما قام بطعن والدته أيضاً.

الأقسام في السجون، ومنعت وسائل الإعلام عن الأسرى والمعتقلين، ومنعت الفورة وأغلقت الكانتينا، وباتت توفر وجبتي طعام سيئة من ناحية الكم والنوع وقطعت المياه والكهرباء عن عدد كبير من السجون.

من جهته طالب الأستاذ حلمي الأعرج مدير مركز حريات المجتمع المدني في الوطن العربي وفي العالم بأن يتحرك بكل قوته في مواجهة العدوان وحرب الإبادة، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني وفي أماكن تواجهه كافة موحد أمام هذا العدوان الحربي الاحتلالي.

وتحدث الأستاذ عصام العاروري المفوض العام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومدير مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، عن تصاعد خطير في جرائم إرهاب المستوطنين في الضفة والقدس المحتلة، خاصة بعد إعلان ما يسمى وزير الأمن الداخلي

وحول أوضاع المعتقلين القاسية في سجون الاحتلال بينت الأستاذة تالا ناصر من مؤسسة الضمير أنه ومنذ السابع من أكتوبر الجاري أغلقت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية جميع

أبرز ما تناوله المؤتمر الصحفي

(حول جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها)

نظمت الهيئة من أمام مستشفى ناصر في خانيونس

نبدأ بالترحم على أرواح الشهداء والدعاء بالشفاء للجرحى، والحربة للأسرى. وتتوجه بالتحية الى الطواقم الطبية الذي يعملون في ظل القصف والتدمير المتعمد للمستشفيات والقطاع الصحي، وفي نطل النقص الحاد في المواد الطبية وتعطل الأجهزة الأساسية نتيجة انقطاع الكهرباء.

الأوضاع والإبادة التي تحصل في غزة الى العالم، ويوجهون هم أنفسهم وعائلاتهم القتل المتعمد من الاحتلال. نشهد تصاعداً في العدوان والحرب

في امكانياتهم وغياب أجهزة ومعدات الإنقاذ المناسبة.

وتتوجه بتحية خاصة للإعلاميين، فرسان الحقيقة، الذي ينقلون خطورة

كما نتوجه بالتحية للعاملين في الدفاع المدني الذي يقومون بدور بطولي ويخاطرون بحياتهم، ويبدلون كل جهد لإنقاذ المصابين رغم الضعف الكبير



ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيلييين عن فظائعهم بحق المدنيين العزل.

1. وبمناسبة مرور 75 عاما على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعقوبة عليها، والتي يجتمع مجلس حقوق الانسان بجلسة خاصة لإحياء هذه المناسبة يوم بعد غد الاثنين، فإننا نطالب مجلس حقوق الانسان، والدول الأطراف في هذه الاتفاقية، اتخاذ كل ما تستطيع من إجراءات لمنع استمرار الإبادة الجماعية في غزة، وندعو المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية في الأمم المتحدة، القيام بما يتطلبه موقعها والتفويض الممنوح لها للتحذير من الإبادة الجماعية ومنع وقوعها في غزة، والتي حتى هذه اللحظة لم تصدر أي تحذير من الإبادة الجماعية خلافا لما تمليه عليه مسؤولياتها.

2. نطالب الأمم المتحدة القيام بواجبها الإنساني بوقف الإبادة الجماعية فوراً والخروج عن الصمت

او بسبب المرض وانتشار الأوبئة وغياب الخدمات الصحية المناسبة.

أود أن ألفت انتباهكم إلى الأوضاع المأساوية للنازحين، خاصة الذين يقيمون في مراكز الإيواء. فظروف اقامتهم، والمساعدات المقدمة لهم لا تفي بالحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة للحفاظ على كرامتهم الإنسانية، وهناك معاناة خاصة تواجهها النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

إننا في الهيئة المستقلة، ورغم ان جميع زملائنا هم الان نازحون، وأن عدداً كبيراً منهم دمرت بيوتهم بالكامل، واغلبنا فقدنا احياء واقارب لنا، الاننا نحاول مواصلة عملنا في توثيق جرائم الحرب الإسرائيلية، بالتعاون مع مكتبنا في الضفة الغربية، وتتابع الأوضاع الإنسانية خاصة في مراكز الايواء، كما بدأنا بتقديم خدمات دعم نفسي للأطفال في هذه المراكز. ونعمل على التواصل مع جميع الجهات الدولية والاممية ذات العلاقة للضغط لوقف الحرب، ومنع استمرار الإبادة، وإدخال المساعدات، ومساءلة

الإسرائيلية على القطاع، وهي الآن بوتيرة أشد وأكثر خطورة مما كانت عليه قبل الهدنة. لقد رصدنا أن أسلوب عمل جيش الاحتلال لم يتغير عما كان عليه قبل الهدنة، سواء من حيث كثافة القصف ام الاستهداف المباشر للمدنيين والأهداف المدنية.

نحذر بشدة من استمرار الإبادة الجماعية، خاصة مع تفاقم أزمة الوقود والنقص الحاد في الغذاء والمياه النظيفة والدواء. ان الظروف التي وضع بها سكان القطاع بفعل الإجراءات والحصار الإسرائيلي، ستؤدي حتما في حال استمرارها الى وفاة اعداد كبيرة من المواطنين، خاصة المرضى وكبار السن.

إضافة الى ذلك، يعاني الآلاف من الفلسطينيين من أمراض مزمنة وإصابات حرجة، ويواجهون خطر الموت بسبب انهيار منظومة الخدمات الصحية.

ان ما يجري الان في قطاع غزة لا يمكن وصفه الا انه إبادة جماعية مستمرة، فمن لا يقتل بالقصف يواجه خطر الموت نتيجة سوء التغذية والجوع، او العطش،

الجنائية بزيارة قطاع غزة، والالتقاء بالضحايا وعائلاتهم، والاطلاع على اثار الإبادة التي يتعرض لها قطاع غزة، وإصدار مذكرات توقيف فوراً بحق مجرمي الحرب الإسرائيليين بمن فيهم رئيس وزراء دولة الاحتلال ووزير الدفاع وقادة جيش الاحتلال. ونقول انه يساورنا قلق شديد من مهنية واستقلال المدعي العام للمحكمة، الذي أهمل ملف فلسطين لسنوات، وييدي مواقف وتصريحات غير محايدة.

8. نطالب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المعتقلين والأسرى الفلسطينيين الذين قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقالهم من داخل قطاع غزة، وكشف مصيرهم وطمأننة عائلاتهم عليهم، حيث ينتابنا القلق على مصيرهم في ظل غياب اية معلومات عنهم.

5. فتح المعابر بشكل فوري وكامل، من اجل تعزيز صمود المواطنين، ومنع حدوث وفيات على نطاق واسع، والسماح بدخول البضائع التجارية إضافة إلى المواد الإغاثية دون أي شروط او قيود. وعودة عمل القطاع الخاص في الاستيراد بحيث يتمكن من يستطيع من المواطنين شراء احتياجاتها من السوق وان لا يتحول جميع سكان القطاع الى معتمدين على المواد الاغاثية.

6. تعزيز قدرات الدفاع المدني وإدخال معدات الإنقاذ اللازمة، بما يمنع وقوع مزيد من الضحايا، فحسب متابعتنا جزء كبير من الشهداء ارتقوا نتيجة ضعف إمكانيات الدفاع المدني، وهناك الاف الحالات التي كان يمكن انقاذها لو توفرت المعدات والامكانيات.

7. نطالب المدعي العام للمحكمة

والمواقف الخجولة التي تشكل غطاءً للعدوان والابادة وتشكل حالة من الاحباط لدى المجتمع الفلسطيني الذي يرى عجز هذه المنظمات عن حماية المدنيين.

3. تحقيق حماية فعلية للمدنيين، من خلال الوقف الفوري والدائم للحرب، واي حديث عن حماية المدنيين مع استمرار العدوان هو إعطاء غطاء للاحتلال للاستمرار في المجازر والقتل.

4. نحذر من ان أي عملية نزوح إضافية تعني خطراً كبيراً على النازحين ومفارقة معاناة جميع السكان، والدفع بهم نحو التهجير نحو مصر. ونطالب الدول والأطراف التي اتخذت مواقف مهمة في رفض التهجير، ان تتصدى لكل الإجراءات التي تجعل الحياة مستحيلة في قطاع غزة منعاً لاي تهجير مستقبلي.

خلال مؤتمر صحفي

الهيئة المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني تحذر من استمرار الإبادة الجماعية في غزة

المنع استمرار الإبادة الجماعية في غزة، والمستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية في الأمم المتحدة، القيام بما يتطلبه موقعها والتفويض الممنوح لها للتحذير من الإبادة الجماعية ومنع وقوعها في غزة، والتي حتى هذه اللحظة لم تصدر أي تحذير من الإبادة الجماعية خلافاً لما تمليه عليه مسؤولياتها.

وتحدث في المؤتمر الصحفي، الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والدكتور مصطفى البرغوثي ممثلاً عن المجتمع المدني، والأستاذ عصام عاروري

طالبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية العالم للتحرك لوقف الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي يتعرض له قطاع غزة منذ أكثر من شهرين، محذرة من استمرار إجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي المواطنين في قطاع غزة على النزوح نحو رفح، في محاولة لتهجيرهم.

وفي مؤتمر صحفي مشترك عقد بمقر الهيئة في رام الله جدد المتحدثون مطالبتهم جميع الدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات



البضائع التجارية وعودة عمل القطاع الخاص في الاستيراد بحيث يتمكن من يستطيع من المواطنين شراء احتياجاتهم من السوق وإن لا يتحول جميع سكان القطاع الى معتمدين على المواد الاغاثية.

وعبر الدويك عن مخاوفه من سلوك وانحياز المدعي العام للجناية الدولية للاحتلال، مبيناً أنه بدأنا نشهد ضغوطاً كبيرة تمارس على المحكمة الجنائية الدولية، من قبل الدول الأعضاء ومن المجتمع المدني ومؤسسات الفلسطينية، والآن بدأت المحكمة بالتحرك بشكل جدي وأعدت ملف فلسطين إلى الصادرة والأولوية، مضيفاً، بدأنا نلاحظ من تصريحات المدعي العام للمحكمة، انحيازه كبير وخطورة بأنه لديه مواقف مسبقة من الفلسطينيين خاص عندما تحدث عن أحداث 7 أكتوبر، حيث تحدّث بعبارات قاطعة أن المقاومة الفلسطينية ارتكبت جرم الحرب بينما عندما سؤاله عن جرم الحرب الإسرائيلية قال إن هذا الموضوع بحاجة للتحقيق وبالتالي لدينا مخاوف شديد الآن من سلوك المدعي العام ومن جدية التحقيق ومن كيفية إدارة ملف فلسطين بمهنية وموضوعية، مطالباً الدول الأعضاء بالتحقيق في سلوك المدعي العام وأن تُلزمه بالعمل بمهنية حسب ميثاق روما.

من جهته قال البرغوثي، إن قطاع غزة يعيش جريمة الإبادة

مدير عام مركز القدس للمساعدة القانونية والأستاذ محمد العبوشي رئيس تنسيقية شبكة المنظمات الأهلية، الذين رجبوا بالخطوة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة بتفعيل المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو مجلس الأمن إلى القيام بواجبه القانوني والإنساني بوقف الإبادة الجماعية من خلال الدعوة الفورية لوقف الحرب وفتح المعابر الدخول المواد الاغاثية والوقود الجميع مناطق قطاع غزة دون قيود، مؤكداً أن الحماية الفعلية للمدنيين لن تتحقق الا من خلال الوقف الفوري والدائم للعرب، وأي حديث عن حماية المدنيين مع استمرار العدوان عطاء للاحتلال للاستمرار في المجازر والقتل.

محذرين من أن عمليات النزوح الجديدة خاصة بعد 3 ديسمبر والتي دفع من خلالها الاحتلال عشرات الاف نحو رفح، تشكل خطراً كبيراً على حياة النازحين، وإنه في ظل هذه الأوضاع فإن النزوح الداخلي أوشك أن يتحول إلى تهجير نحو مصر، داعين الدول العربية والإسلامية والتي اتخذت مواقف مهمة في رفض التهجير، أن تتصدى لكل الإجراءات التي تجعل الحياة مستحيلة في قطاع غزة منها لأي تهجير مستقبلي، وعلى وجه الخصوص، ونطلب منهم تنظيم قوافل مساعدة إنسانية وكسر الحصار المفروض على غزة، مطالبين بفتح المعابر بشكل فوري ودخول كامل المواد الاغاثية، وأيضاً دخول



مرحلة التي يتفق فيها خبراء رئيسيون في القانون الدولي في العالم أنها مرحلة الإبادة. من جانبه طالب العبوشي بوقف العدوان، والسماح بدخول المساعدات ومعدات الدفاع المدني ووقف العدوان على المشافي وطواقم الإسعاف، مؤكداً أن العالم يتعامل مع قطاع غزة بازدواجية المعايير، وكأنه يقول لنا أن «اللون الأبيض» هو فقط الجدير بالحياة، أما الألوان الأخرى فيجب أن تُقمع وتُطهر عرقياً.

الجماعية وجريمة العقوبات الجماعية وجريمة التطهير العرقي، علاوة على الكارثة الإنسانية الهائلة وغير مسبوقة وانهيار شامل لكل الخدمات الصحية والإنسانية بصورة لم يسبق لها مثيل، مضيفاً، والأسوأ أن شعبنا الآن في قطاع غزة يعاني من نقص المياه والغذاء مئات الآلاف الآن يحتشدون في منطقة رفح بدون أي مأوى على الإطلاق وجرى تدمير شبكات المياه والمجالي وهناك عدم وصول شبه مطلق للمساعدات الإنسانية إلى الشمال والوسط.

وبين العاروري، أن أرقام الشهداء في الأسبوع الأول من هذا العدوان كانت نسبة النسائي والأطفال من بينهم 61% ولكن اليوم تبلغ النسبة 74% وهذه نسبة خطيرة جداً لم تحصل في أي من الحروب في العصر الحديث الأمر. مضيفاً أن العدد الكبير من الجرحى يخلف عدداً كبيراً من الإعاقات، مضيفاً أن ما يسمى بدول العالم المتقدم ومنذ الأيام الأولى تواطأت في هذا العدوان تحت شعار أن من «حق إسرائيل الدفاع عن نفسها». مؤكداً أن «ما وصلنا إليه يتجاوز بكثير أي حق للدفاع عن النفس حتى مع أنه لا يوجد لإسرائيل في القانون الدولي حق الدفاع عن النفس». وقال: هناك اختبار ثلاثي للقانون الدولي الإنساني لمقياس جرائم الحرب التناسبية والتمييز والضرورة العسكرية هذه الأسئلة الثلاثة تفشل دولة الاحتلال فيها ولذلك تجاوزت جرائم الحرب العادية إلى

أبرز ما تناوله المؤتمر الصحفي حول

(الآثار الكارثية المترتبة على الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة)

نظمت الهيئة المستقلة ومجلس منظمات حقوق الإنسان

بوابة المشفى الكويتي بمدينة رفح

جدد المتحدثون مطالبتهم جميع الدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمنع استمرار الإبادة الجماعية في غزة، والمستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية في الأمم المتحدة، القيام بما يتطلبه موقعها والتفويض الممنوح لها للتحذير من الإبادة الجماعية ومنع وقوعها في غزة، والتي حتى هذه اللحظة لم تصدر أي تحذير من الإبادة الجماعية خلافاً لما تمليه عليه مسؤولياتها.

طالبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية العالم للتحرك لوقف الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي يتعرض له قطاع غزة منذ أكثر من شهرين، محذرة من استمرار إجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي المواطنين في قطاع غزة على النزوح نحو رفح، في محاولة لتجويرهم.

وفي مؤتمر صحفي مشترك عقد بمقر الهيئة في رام الله



أن المقاومة الفلسطينية ارتكبت جرائم الحرب بينما عندما سؤاله عن جرائم الحرب الإسرائيلية قال إن هذا الموضوع بحاجة للتحقيق وبالتالي لدينا مخاوف شديد الآن من سلوك المدعي العام ومن جدية التحقيق ومن كيفية إدارة ملف فلسطين بمهنية وموضوعية، مطالباً الدول الأعضاء بالتحقيق في سلوك المدعي العام وأن تُلزمه بالعمل بمهنية حسب ميثاق روما.

من جهته قال البرغوثي، إن قطاع غزة يعيش جريمة الإبادة الجماعية وجريمة العقوبات الجماعية وجريمة التطهير العرقي، علاوة على الكارثة الإنسانية الهائلة وغير مسبوقه وانهباء شامل لكل الخدمات الصحية والإنسانية بصورة لم يسبق لها مثيل، مضيفاً، والأسوأ أن شعبنا الآن في قطاع غزة يعاني من نقص المياه والغذاء مئات الآلاف الآن يحتشدون في منطقة رفح بدون أي مأوى على الإطلاق وجرى تدمير شبكات المياه والمجالي وهناك عدم وصول شبه مطلق للمساعدات الإنسانية إلى الشمال والوسط.

وبين العاروري، أن أرقام الشهداء في الأسبوع الأول من هذا العدوان كانت نسبة النسائي والأطفال من بينهم 61% ولكن اليوم تبلغ النسبة 74% وهذه نسبة خطيرة جداً لم تحصل في أي من الحروب في العصر الحديث الأمر. مضيفاً أن العدد الكبير من الجرحى يخلف عدداً كبيراً من الإعاقات، مضيفاً أن ما يسمى بدول العالم المتقدم ومنذ الأيام الأولى توأطأت في هذا العدوان تحت شعار أن من «حق إسرائيل الدفاع عن نفسها». مؤكداً أن «ما وصلنا إليه يتجاوز بكثير أي حق للدفاع عن النفس حتى مع أنه لا يوجد لإسرائيل في القانون الدولي حق الدفاع عن النفس». وقال: هناك اختبار ثلاثي للقانون الدولي الإنساني لمقياس جرائم الحرب التناسبية والتمييز والضرورة العسكرية هذه الأسئلة الثلاثة تفشل

وتحدث في المؤتمر الصحفي، الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والدكتور مصطفى البرغوثي ممثلاً عن المجتمع المدني، والأستاذ عصام عاروري مدير عام مركز القدس للمساعدة القانونية والأستاذ محمد العبوشي رئيس تنسيقية شبكة المنظمات الأهلية. الذين رحبو بالخطوة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة بتفعيل المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو مجلس الأمن إلى القيام بواجبه القانوني والإنساني بوقف الإبادة الجماعية من خلال الدعوة الفورية لوقف الحرب وفتح المعابر الدخول المواد الاغاثية والوقود الجميع مناطق قطاع غزة دون قيود، مؤكداً أن الحماية الفعلية للمدنيين لن تتحقق الا من خلال الوقف الفوري والدائم للعرب، وأي حديث عن حماية المدنيين مع استمرار العدوان عطاء للاحتلال للاستمرار في المجازر والقتل.

محذرين من أن عمليات النزوح الجديدة خاصة بعد 3 ديسمبر والتي دفع من خلالها الاحتلال عشرات الاف نحو رفح، تشكل خطراً كبيراً على حياة النازحين، وإنه في ظل هذه الأوضاع فإن النزوح الداخلي أوشك أن يتحول إلى تهجير نحو مصر، داعين الدول العربية والإسلامية والتي اتخذت مواقف مهمة في رفض التهجير، أن تتصدى لكل الإجراءات التي تجعل الحياة مستحيلة في قطاع غزة منها لأي تهجير مستقبلي، وعلى وجه الخصوص، ونطلب منهم تنظيم قوافل مساعدة إنسانية وكسر الحصار المفروض على غزة، مطالبين بفتح المعابر بشكل فوري ودخول كامل المواد الاغاثية، وأيضاً دخول البضائع التجارية وعودة عمل القطاع الخاص في الاستيراد بحيث يتمكن من يستطيع من المواطنين شراء احتياجاتهم من السوق وإن لا يتحول جميع سكان القطاع الى معتمدين على المواد الاغاثية.

وعبر الدويك عن مخاوفه من سلوك وانحياز المدعي العام للجناية الدولية للاحتلال، مبيناً أنه بدأنا نشهد ضغوطاً كبيرة تمارس على المحكمة الجنائية الدولية، من قبل الدول الأعضاء ومن المجتمع المدني ومؤسسات الفلسطينية، والآن بدأت المحكمة بالتحرك بشكل جدي وأعادت ملف فلسطين إلى الصدارة والأولية، مضيفاً، بدأنا نلاحظ من تصريحات المدعي العام للمحكمة، انحيازه كبير وخطورة بانه لديه مواقف مسبقة من الفلسطينيين خاص عندما تحدث عن أحداث 7 أكتوبر، حيث تحدّث بعبارات قاطعة

المدني ووقف العدوان على المشافي وطواقم الإسعاف، مؤكداً أن العالم يتعامل مع قطاع غزة بازدواجية المعايير، وكأنه يقول لنا أن «اللون الأبيض» هو فقط الجدير بالحياة، أما الألوان الأخرى فيجب أن تُقمع وتُظهر عرقياً.

دولة الاحتلال فيها ولذلك تجاوزت جرائم الحرب العادية إلى مرحلة التي يتفق فيها خبراء رئيسيون في القانون الدولي في العالم أنها مرحلة الإبادة. من جانبه طالب العبوشي بوقف العدوان، والسماح بدخول المساعدات ومعدات الدفاع

أبرز ما تناوله المؤتمر الصحفي حول

(التداعيات الكارثية لسياسة التهجير القسري التي تنفذها سلطات

الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة)

نظمتها الهيئة بوابة المشفى الكويتي بمدينة رفح



مؤتمر صحفي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في غزة

ونساء، وطواقم طبية، وعمال إغاثة وصحفيين، أثناء نزوحهم نحو جنوب القطاع أو أثناء الاقتحامات التي ينفذها الجيش للمنازل والمستشفيات وأماكن النزوح. وبحسب شهادات ناجين وشهود عيان، يقوم جيش الاحتلال بتجريد المعتقلين من ملابسهم وتقييدهم وتعصيب أعينهم واهانتهم والتنكيل بهم، وتصويرهم في فيديوهات والتقاط صور فوتوغرافية لهم وفي أوضاع حاطة بالكرامة، واقتيادهم إلى مراكز اعتقال غير معلومة.

قبل قوات الاحتلال واعتقال المئات منها وتنفيذ اعدامات ميدانية فيها، كما حدث في مركز ايواء مدرسة «شادية أبو غزالة» في جباليا، حيث تبين بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة بتاريخ 13 ديسمبر الجاري، وجود تسعة جثامين منهم نساء وأطفال. كما تم في حالات قيام قوات الاحتلال بنهب أموال ومتعلقات شخصية خاصة بالنازحين، بما في ذلك مصادرة ذهب للنساء في عدة حالات.

كذلك قيامها باعتقال الآلاف من الأشخاص بمن فيهم أطفال

في اليوم الحادي والثمانين للإبادة الجماعية المستمرة على قطاع غزة، تتابع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان أوضاع وحالة حقوق الانسان المتردية في قطاع غزة نتيجة لهذه الحرب. وعلى وجه الخصوص نود ان ننوه بالقضايا التالية:

تتابع الهيئة، وبناء على شهادات شهود عيان، قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بإعدامات ميدانية لمدنيين عُزل في مناطق مختلفة في قطاع غزة، خاصة في منطقة الشمال، كما حصل في مشروع بيت لاهيا في مدرسة حلب، ومدرسة شادية أبو غزالة في جباليا، وفي مبنى العودة السكني في حي الرمال وسط مدينة غزة. في أكثر من حالة كان يتم قتل المواطنين رغم رفعهم رايات بيضاء الأمر الذي يشير إلى قواعد سلوك وتعليمات ينتهجها جنود الاحتلال مخالفة لقواعد السلوك تخالف بشكل صارخ الأعراف والمواثيق الدولية.

كما وثقت الهيئة اعتداءات متكررة على مراكز إيواء النازحين خاصة في منطقتي غزة والشمال، واقتحامها من

كما تؤكد شهادات ناجين وشهود عيان بأن نقص الطعام، والتعذيب الشديد والإهمال الذي يتعرض له هؤلاء المعتقلون أدى إلى استشهاده عدد غير معلوم منهم، وهناك أيضاً أنباء عن حالات إخفاء قسري لعدد من الأشخاص الذين اعتقلهم جيش الاحتلال.

وفي هذا الإطار وضمن محاولات «إسرائيل» بإظهار الاعيان المدنية على أنها تُستخدم لأهداف «عسكرية»، كما تدعي، ولتبرير جرائمها بحق المنظومة الصحية بشكل عام، والمستشفيات على وجه الخصوص، التي أصبحت شبه متوقفة عن العمل بسبب القصف والحصار والاقتحام ونقص الإمدادات الطبية واللوجستية، فإنها قامت بإظهار المدير الإداري لمستشفى كمال عدوان، الدكتور احمد الكحلوت، وهو يدلي باعترافات بأن مستشفى كمال عدوان تم استخدامه من قبل مجموعات فلسطينية، في محاولة بائسة لتبرير الجرائم التي يقوم بها جيش الاحتلال بها بحق المستشفيات، وأيضاً لتبرير مزيد من الاستهداف للمنظومة الصحية بشكل عام.

ولا بد من الإشارة إلى أنه كان واضحاً بأن الدكتور الكحلوت أثناء إجباره على الادلاء بما سماه جيش الاحتلال «اعترافات» بأنه أُجبر على تقديم هذه اعترافات تحت التعذيب، وهذا يؤكد صحة التقارير الواردة حول تعرض المعتقلين إلى سوء معاملة تصل حد التعذيب الشديد.

إن قضية اعتقال الدكتور الكحلوت لم تكن الأولى حيث وصل عدد المعتقلين

من الكوادر الطبية والصحية إلى أكثر من (99) كادراً، من بينهم مدراء مستشفيات شمال غزة، د. محمد ابو سلمية، ود. احمد مهنا، بالإضافة إلى د. احمد الكحلوت. عدا عن استشهاده أكثر من (310) من الكادر الطبي، وخروج (28) مستشفى من أصل (36) عن الخدمة.

وعلى الصعيد الإنساني، فقد وصل الوضع الى ما بعد الكارثة، خاصة في مراكز الايواء التي تؤوي حوالي مليون و400 ألف نازح، في ظروف لا يمكن وصفها الا انها حاطة بالكرامة الإنسانية في ظل انتشار الأوبئة والنقص الشديد في المياه النظيفة والطعام.

وتنظر الهيئة بخطورة الى انتشار عمليات سطو قد تصل الى سطو منظم على قوافل الإغاثة، الامر الذي يتطلب جهوداً وطنية للتصدي لهذه الظاهرة.

لقد ساهم قرار مجلس الامن، في استمرار الحرب والعدوان على غزة، في حين لم يتم تطبيق ما تضمنه من ترتيبات في الشأن الاغاثي حتى الان، في ظل تعمق الازمة الإنسانية، وانتشار المجاعات خاصة في منطقة وسط وشمال غزة التي لا تصلها اية مساعدات.

وعليه، فإننا في الهيئة نطالب بما يلي:

1. نطالب مجلس الأمن الدولي باتخاذ قرار فوري لوقف العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، واتخاذ إجراءات عملية لوقف جريمة الإبادة الجماعية الجارية والتهجير القسري في قطاع غزة.

2. نحذر مما يسمى بالهجرة الطوعية، والتي هي عملية تهجير قسري تقوم بها سلطات الاحتلال في ظل تدمير مقومات الحياة في قطاع غزة، ونطالب جميع الدول بعدم التعامل مع هذه الدعوات، وانما العمل على تعزيز صمود الفلسطينيين في ارضهم من خلال وقف العدوان وإدخال المساعدات والشروع في إعادة اعمار فورية لقطاع غزة.

3. نطالب بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في ظروف الاسرى الفلسطينيين، خاصة أسرى قطاع غزة، والكشف عن مصير من تم اعتقالهم، قبل فوات الأوان.

4. نقوم بالهيئة بتوثيق الجرائم الإسرائيلية، وسنقدم ما يتوفر لدينا من معلومات الى المحكمة الجنائية الدولية والى لجنة التحقيق الدائمة التي شكلها مجلس حقوق الانسان في سنة 2021، ونكرر دعوتنا لهذه الجهات بزيارة قطاع غزة وجمع المعلومات والتوثيقات بشكل مباشر.

5. نطالب المنظمات الاغاثية، وعلى رأسها وكالة الغوث بالقيام بواجبها، ونشر طواقمها في جميع مناطق قطاع غزة بما في ذلك منطقتي الوسط والشمال.

6. نطالب بفتح ممر انساني لخروج الجرحى دون الحاجة الى تنسيق او موافقة مسبقة من سلطات الاحتلال، ونحذر من ارتفاع كبير

في عدد الشهداء من الجرحى نتيجة عدم توفر العلاج اللازم في قطاع غزة.

7. نحذر من ارتفاع كبير في عدد الوفيات من كبار السن وذوي الامراض المزمنة نتيجة تدمير المؤسسات الصحية، والنقص الحاد في الادوية في الأسواق. وطالب وزارة الصحة بتوثيق اعداد الوفيات نتيجة عدم القدرة من

الوصول الى الخدمات الصحية، والتي نقدر عددهم بالالاف منذ بداية حرب الإبادة الجماعية على غزة.

8. نحذر من دخول حالة نقص الغذاء الى مرحلة المجاعة التي لا يمكن السيطرة عليها، والتي بدأنا نرى مؤشرات قوية على وقوعها في بعض المناطق وخاصة في أوساط العائلات الفقيرة.

9. من فلسطين، مهد المسيح، حيث لا مكان للاحتفال بأعياد الميلاد، نبعث رسالة أمل وضمود لمواطنينا خاصة في قطاع غزة الذين يستحقون العدالة والحرية والعيش بكرامة، وفي هذه المناسبة ندعو أحرار العالم لتوحيد الجهود لإنهاء حرب الإبادة في غزة.



أبرز ما تناوله المؤتمر الصحفي حول

(معاناة النساء مع استمرار العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة)

نظمت الهيئة المستقلة ومؤسسات نسوية. بوابة المشفى الكويتي بمدينة رفح

نسبة الشهداء والجرحى والمفقودين 4% من سكان القطاع، بواقع حوالي 90 الفاً. وقد قتل ما يزيد عن (7000) امرأة، إضافة الى قرابة (7,000) مفقود، بينهم أكثر من (4,700) طفل وامرأة.

وفي ظل استمرار عملية التهجير القسري، وصل عدد النازحين داخلياً إلى قرابة (2) مليون شخص، أي ما نسبته قرابة (85%) من السكان، من بينهم ما يزيد عن الـ (800)

في اليوم الثاني والتسعين للحرب تستمر معاناة سكان قطاع غزة بشكل عام، والنساء والأطفال وكبار السن والمرضى وذوي الاعاقة بشكل خاص. وسنركز في مؤتمرنا الصحفي اليوم على أوضاع النساء في ظل حرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة.

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، عدوانها الحربي الواسع وغير المسبوق، مع وصول

الى جميع أنواع الاضطرابات النفسية بسبب العدوان، وهؤلاء يعانون من آثار سلبية على صحتهم النفسية والاجتماعية نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشونها، وتتضمن هذه الآثار تدهور الصحة النفسية، وارتفاع معدلات القلق والاكتئاب، وضعف العلاقات الاجتماعية، وصعوبة التكيف مع الوضع الجديد.

تعتبر محافظة رفح الآن الملجأ الرئيسي للنازحين، حيث يعيش أكثر من مليون و300 ألف شخص في منطقة مكتظة للغاية، في أعقاب تكثيف القصف والتوغل في خانينونس ودير البلح، وأوامر الإخلاء التي أصدرها جيش الاحتلال. وهناك خشية حقيقة من ان المرحلة القادمة من الحرب ستمثل في دفع سكان رفح والنازحين فيها الى التهجير الى سيناء.

تم توثيق اعتقال أكثر من خمسين امرأة من قطاع غزة من ضمنهم مسنات ورضيعات، وحسب ما وصلنا من شهادات فإنهن يتعرضن لتنكيل وسوء معاملة قاسية جداً، في ظل تعميم كامل عن مصيرهن من قبل سلطات الاحتلال، علماً بان جميع المعتقلين من قطاع غزة والذين يتجاوز عددهم 3 الاف معتقل، يمكن تصنيفهم بأنهم مختفين قسرياً نظراً لعدم وجود اية معلومات عنهم.

وعليه، فإننا نطالب بما يلي:

- وقف الإبادة الجماعية في قطاع غزة من خلال الوقف الفوري للعدوان وإدخال المساعدات وفتح المعابر وفتح ممرات إنسانية لخروج الجرحى.
- تؤكد الهيئة على أهمية التزام مجلس الأمن بإصدار قرار بوقف العدوان الحربي على القطاع، وذلك انسجاماً مع قراراته المتصلة بأجندة المرأة والسلام والأمن، خاصة القرار 1325 والقرارات اللاحقة له، وأهمية تنفيذها على الصعيد الدولي.
- ضرورة قيام منظمات الأمم المتحدة المعنية بحقوق المرأة، بفتح تحقيق بشأن العنف الذي يمارسه الاحتلال بحق النساء والفتيات الفلسطينيات، واتخاذ مواقف واضحة من هذه الجرائم.
- نكرر دعوتنا لمدعي عام المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الانتهاكات الموثقة منذ بدء إسرائيل

ألف امرأة، لجأن مع أسرهن إلى مؤسسات او أعيان تابعة لوكالة الغوث، او إلى الأقارب في منطقة جنوب غزة، او الى الخيام وبعضهم يفتersh الشارع ويلتحف السماء دون أي مأوى، في ظل أجواء الشتاء والبرد القارس، خاصة بين من نزحوا مؤخراً من مناطق المغازي والنصيرات وخبينونس.

هناك ما يزيد عن 50 ألف سيدة حامل يعانين من العطش وسوء التغذية والرعاية الصحية في مراكز الايواء، إذ يتوقع أن تنجب 5,500 امرأة خلال الأسابيع القادمة، بمعدل 183 مولوداً جديداً يومياً، وذلك ضمن ظروف صحية غير آمنة، وعدد من الولادات تتم في الشارع او في الخيام، وقد وثقنا حالات اجراء ولادة قيصرية دون تخدير. وحتى الحالات التي تولد في المستشفيات يتم إخراجها بشكل سريع بعد الولادة مباشرة، الامر يضع كثير منهن في خطر.

يؤثر سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي سلبياً على الصحة المناعية للنساء الحوامل والمرضعات، ما يزيد من تعرضهن للإصابة بالأمراض المرتبطة بتغذية الأم مثل فقر الدم، وتسمم الحمل، والنزيف، بشكل يرفع خطر الوفاة للأمهات والأطفال معاً.

يعاني النساء من معاناة مضاعفة مراكز الايواء المكتظة، والتي لا توفر متطلبات النظافة الشخصية او الحد الأدنى من الخصوصية التي تحتاجها المرأة، في ظل نقص حاد في متطلبات الاحتياجات الخاصة للنساء. يجدر بالذكر الى أن نسبة لم يتم حصرها من النساء والفتيات اضطررن لتناول حبوب منع الحمل لإيقاف الدورة الشهرية، بسبب ظروف النزوح والتنقل الدائم وعدم الاستقرار، إضافة لفقد اللوازم الصحية والمياه ومواد النظافة، الأمر الذي سيخلق تأثيرات صحية سلبية في المستقبل.

أدى استشهاد الالاف من الرجال يؤدي الى ارتفاع نسبة النساء اللواتي يتراسن أسرهن الامر الذي يفاقم من أزمة فقر النساء في ظل توقف الحياة، وانعدام فرص العمل وإغلاق المعابر. إضافة إلى ذلك يشكّل العدوان الحربي الحالي عاملاً آخر في انعدام الأمن الاقتصادي للنساء، خاصة من شهدن القتل والدمار وفقدان المعيل والأبناء، أو فقد المنازل والبيوت، ما يبدهن الشعور بالأمان والحماية.

ويمكن القول إن جميع الأطفال والنساء في قطاع غزة تعرضوا

- حربها على غزة، والعمل لإنهاء حالة الحصانة والافلات من العقاب التي تتمتع بها إسرائيل، بمن في ذلك المسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة، وتقديم جميع مصدري الأوامر ومنفذيها إلى العدالة ومحاسبتهم بما يضمن إنصاف الضحايا وتعويضهم..
- ضرورة إدراك المؤسسات الدولية الإغائية والتنموية، خاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، للاحتياجات الإنسانية والمعيشية للنساء والفتيات في قطاع غزة، وضرورة الاستجابة لهذه الاحتياجات بالسرعة اللازمة.
- ضرورة تقديم المؤسسات الدولية المتخصصة بدعم النساء، البرامج والمشاريع الهادفة لضمان حصول النساء والفتيات ضحايا العنف الاحتلال على الدعم الطبي والنفسي.
- قيام الصليب الأحمر بواجبه وزيارة جميع الاسرى الفلسطينيين خاصة أسرى قطاع غزة الذين لا نعلم عن مصيرهم شيء، بمن فيهم الاسيرات النساء.

أبرز ما تناوله المؤتمر الصحفي حول

أوضاع معتقلي قطاع غزة في سجون الاحتلال والآثار المترتبة على الإبادة الجماعية في القطاع

نظمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية ومجلس منظمات حقوق الإنسان من أمام المشفى الكويتي بمدينة رفح

- نظمت اليوم، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» وشبكة المنظمات الأهلية ومجلس منظمات حقوق الإنسان مؤتمراً صحفياً حول، أوضاع معتقلي قطاع غزة في سجون الاحتلال والآثار المترتبة على الإبادة الجماعية في القطاع، أمام المشفى الكويتي بمدينة رفح. أبرز ما تناوله المؤتمر تمثل في أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تزال تواصل:
- اعتقال الفلسطينيين من جميع الفئات (النساء والأطفال والأطباء والصحافيين وغيرهم) وتخضعهم لظروف اعتقال إنسانية وحاطة بالكرامة.
- تمارس سلطات الاحتلال سياسة
- انتقامية وقمعية وجريمة إخفاء قسري لبعضهم منذ السابع من أكتوبر وتنقلهم إلى أماكن مجهولة ومعسكرات للجيش كمعسكر (سديه تيمه) ومعسكرات للجيش في (بئر السبع) ويرفض الاحتلال حتى اليوم الكشف عن أي معلومات لمعتقلي غزة ومكان احتجازهم، ويمنع زيارتهم من قبل أي جهات بما فيهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- تكمن خطورة سياسة سلطات الاحتلال بحق الأسرى تعمدتها ومن خلال أجهزتها التشريعية والقضائية بتعديل وإطالة مدد التوقيف وإجراءات عرض المعتقلين على المحاكم بهدف
- عدم الكشف عن مصير ومكان احتجاز المعتقلين وإعطاء الشابات والجيش فترات طويلة لممارسة الاخفاء القسري، وارتكابه كافة فظائع التعذيب بحق المعتقلين.
- وفق إفادات للمعتقلين المفرج عنهم فإن الاحتلال قام بإعدام وتصفية معتقلين من غزة، ناهيك عن اعتراف الاحتلال بقتل واستشهاد سبع معتقلين نتيجة التنكيل والضرب المبرح والتعذيب.
- بعد السابع من أكتوبر تشير المعلومات المتوفرة لدينا من المؤسسات التي تعنى بشؤون



• نطالب المحكمة الجنائية بفتح تحقيق فوري وجاد بأوضاع المعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلية باعتبار أن ما تقوم به سلطات الاحتلال يمثل جرائم حرب بل ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

• نطالب المقرر الخاص المعني بالاختفاء القسري بالتحرك الفوري اتجاه معتقلي قطاع غزة والكشف عن مصيرهم ومان احتجازهم.

المؤسسات الحقوقية في فلسطين

• بلغت أوامر الاعتقال الإداري بعد السابع من أكتوبر أكثر من (3000) أمر اعتقال اداري جديد وأوامر تجديد وتمديد، منها أوامر بحق أطفال ونساء، هذا الرقم يدل على أن الاعتقالات هي انتقامية بدون تهمة وبدون أي سبب.

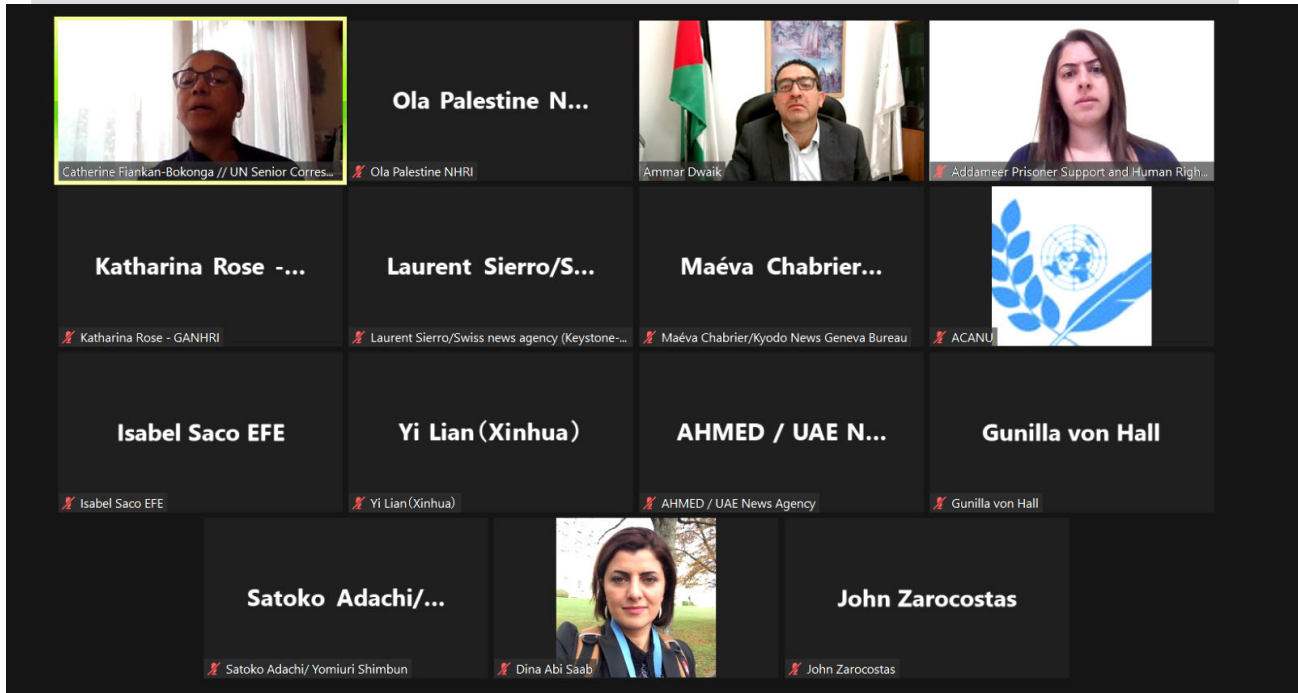
وعليه نطالب:

• نطالب اللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل وفق مسؤولياتها لمتابعة أوضاع المعتقلين والكشف عن مصير معتقلي غزة وزيارتهم وفضح الممارسات والانتهاكات التي يتعرضون لها.

• الأسرى والمعتقلين أن إجمالي أعداد المعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال بلغ قرابة (9000) معتقل من بينهم أكثر من (3290) معتقل إداري، و(661) صنفوا كمقاتلين غير شرعيين).

• بلغت حصيلة حالات الاعتقال بين صفوف النساء نحو (215).

• وبلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال أكثر من (400 طفل). فيما بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين (51) صحفيًا، تبقى منهم رهن الاعتقال (36)، جرى تحويل (21) منهم إلى الاعتقال الإداري.



خلال مؤتمر صحفي لوكالات الأنباء المعتمدة لدى الأمم المتحدة الدكتور الدويك يؤكد أن ما يقوم به الاحتلال هو إبادة جماعية

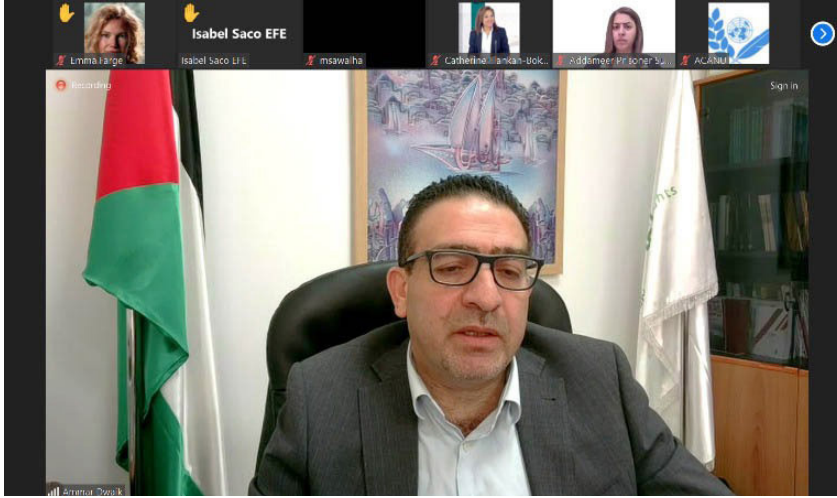
بالمحكمة الجنائية الدولية، وأيضاً وفق الاتفاقية الدولية لمناهضة جريمة الإبادة الجماعية، فالتحريض الذي يمارسه كبار المسؤولين الإسرائيليين ضد قطاع غزة، ووصف الفلسطينيين في غزة بأنهم حيوانات بشرية، وقطع الماء والكهرباء والوقود، وإعاقة ومنع إدخال المساعدات، والقصف العشوائي المتواصل والمجازر كلها تؤكد أن ما يجري في قطاع غزة ما هو إلا إبادة جماعية، وهذا ما بدأنا نسمعه من الأصوات الأممية الآخذة في الارتفاع فهناك نحو 30 مقررًا خاصاً أممياً يحذرون من إبادة جماعية في غزة.

وحول الوضع الإنساني بين مدير عام الهيئة المستقلة أنه توجد كارثة إنسانية في غزة على جميع المستويات، فكل ما يقال عن إدخال شاحنات إغاثة، فهو فقط لتخفيف الضغط على إسرائيل وإعطاء انطباع كاذب عن دخول المساعدات. كل ما دخل من شاحنات حتى الآن منذ 21 أكتوبر، لا يعادل

شدد الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» على أن ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي، هو إبادة جماعية، وأنه لا يمكن توفير حماية للمدنيين في قطاع غزة دون وقف الحرب، فأى حديث عن حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني دون الدعوة الصريحة لوقف الحرب هو نفاق ومنح غطاء لإسرائيل في حربها ضد المدنيين في غزة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده عبر منصة زوم لممثلي وسائل الإعلام العالمية المعتمدة لدى الأمم المتحدة، فيما قدمت الأستاذة تالا ناصر من مؤسسة الضمير إحاطة حول أوضاع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال.

وبين الدويك أن ما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، هو إبادة جماعية وفق ميثاق روما الخاص



صحيفة اليابان اليومية، وكالة الأنباء اليابانية، وكالة الأنباء السويسرية، لانست ميدكال البريطانية، الصحيفة الألمانية السويسرية اليومية، وكالة أنباء الإمارات، وكالة الأنباء تاس الروسية، وإذاعة نوفستي الروسية، وكالة الأنباء الإسبانية، وكالة الأنباء المكسيكية، وكالة الأنباء الأميركية AP، وكالة رويترز، وفرنسا 24، وهيلث بولسي ووتش.

الأسرى بعد إعلان حالة الطوارئ، من إغلاق الأقسام وقطع الكهرباء والماء ومنع زيارات المحامين والزيارات العائلية وإغلاق الكاتينا، وتقديم وجبتي طعام سيئة من ناحية الكم والنوع، وإغلاق العيادات في السجون ومنع نقل الأسرى المرضى للعيادات والمستشفيات الخارجة، ومنع الصليب الأحمر من الزيارة.

ووكالات الأنباء التي شاركت في المؤتمر الصحفي هي، وكالة الأنباء الصينية،



ما كان يدخل غزة في يوم واحد قبل 7 أكتوبر وهي فترة حصار أيضاً، فالوضع الكارثي في القطاع الصحي يقترب من الانهيار التام إذا لم يتم ادخال الوقود والمواد الطبية والأدوية.

وشدد الدويك على أن ما يجري في الضفة من عنف المستوطنين بحماية جيش الاحتلال ينذر بوقوع مجازر، وهناك حملة تهجير قسري تجري في مناطق متعددة في الضفة الغربية تستهدف العديد من التجمعات البدوية، مشيراً إلى استهداف الصحفيين المتعمد، فقد وصل عدد الشهداء من الصحفيين منذ 7 أكتوبر 26 صحفياً وصحفية إضافة إلى 10 عاملين في القطاع الإعلامي، تزامناً مع إحياء العالم لليوم الدولي لضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين من العقاب، وفيه قتلت إسرائيل مراسل تلفزيون فلسطين محمد أبو حطب وأفراد أسرته.

من جانبها تناولت ناصر حملات الاعتقال اليومية التي تنفذها قوات الاحتلال بشكل غير مسبوق في مختلف مناطق الضفة الغربية، فقد وصل عدد المعتقلين من الضفة الغربية والقدس نحو ٢٠٠٠ معتقل منذ ٧ أكتوبر الماضي إضافة لنحو ٤٠٠٠ معتقل من قطاع غزة، فيما ارتفع بشكل كبير أعداد اضافة المعتقلين إدارياً دون تهمة أو محاكمة، كما تناولت انتهاكات الاحتلال بحق المعتقلين وعائلاتهم أثناء تنفيذ الاعتقال من ضرب مبرح، وتهديد بالقتل، واستخدام العائلات كرهائن.

وبينت ناصر الإجراءات العقابية التي تمارسها مصلحة السجون بحق

توثيقات الآثار الكارثية لحرب الإبادة الجماعية على غزة



المدنيين والأعيان المدنية المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، وتتناول التطورات الحاصلة بالتفصيل على الضحايا، المشافي والمراكز الصحية، المياه والنظافة، الأمن الغذائي، النزوح الداخلي، الأضرار العينية، والاعتداءات في الضفة الغربية. بالإضافة إلى الاجتياحات البرية تواصل القوة القائمة بالاحتلال «إسرائيل» قصفها المكثف من الجو والبر والبحر على قطاع غزة، مما يؤدي إلى وقوع المزيد من الضحايا المدنيين والتهجير وتدمير البنية التحتية.

تواكب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المطالم» التدايعات الكارثية التي تسببت بها حرب الإبادة الجماعية التي نفذتها سلطات الاحتلال على قطاع غزة، في مختلف القطاعات ونواحي الحياة من خلال إصدار النشرة اليومية (العدوان الحربي الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة)، نشرة يومية تصدرها الهيئة المستقلة ترصد أبرز انتهاكات الاحتلال بفعل حربها العدوانية المفتوحة على قطاع غزة منذ 7 تشرين أول 2023، والتي تواصل فيها القوة القائمة بالاحتلال هجومها الحربي على السكان

رابط النشرة اليومية <https://www.ichr.ps/occupation-aggression-gaza-strip/documentation-of-aggression>

على غزة)، ورقة حقائق أصدرتها الهيئة ومركز «بيسان» (أكثر من مليوني فلسطيني يواجهون خطر الموت عطشاً في قطاع غزة)، (قدرة الدفاع المدني على القيام بمسؤولياته في العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة)، ورقة سياسات (أبعاد وتشكلات العدوان الحربي الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات). (الحماية الاجتماعية للعاملين داخل الخط الأخضر).

أصدرت الهيئة أوراق تقصي حقائق حول (أثر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع التعليم المدرسي في قطاع غزة) و (واقع تكديس النفايات الصلبة بفعل العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة)، (حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة)، (تأثير العدوان الحربي الإسرائيلي على الصحة النفسية في قطاع غزة)، (الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية



الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة

ورقة بحثية

الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة

الأسرى والأسيرات من أبسط الحقوق الإنسانية، من خلال العزل الكامل لهم ولهن عن الأهل والمحامين وحرمانهم من اقتناء المذيع ومصادرة التلفاز، ومصادرة مقتنياتهم من ملابس وأغطية ومواد غذائية، وسحب البلاطة الكهربائية والتي تستخدم عادة للطهي أو تسخين الطعام، ومواد النظافة الشخصية والتنظيف، والازدحام بالزننازين، فقد وصل

القمعية بحق الأسيرات والأسرى، وبشكل خاص ممارسات العنف الجنسي، والتي استخدمت بحق الأسيرات والأسرى الفلسطينيين، خاصة أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة التي بدأت بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

فمنذ السابع من أكتوبر بدأت مصلحة السجون الإسرائيلية بفرض إجراءات قمعية جديدة داخل السجون، تتمثل بحرمان

أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، وفي سياق متابعتها لنتائج وتداعيات حرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة، ورقة بحثية بعنوان (الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة)، وتناقش الورقة العنف الاستعماري في السياق الفلسطيني، وحالة الاعتقال، والأسر، والممارسات

عدد الأسرى في بعض الزنازين التي تتسع لـ 6 أسرى إلى 12 أسيراً، وسياسة التجويع، والتحرش الجنسي اللفظي، والتهديد بالاعتصاب، والسب والشتم بألفاظ نابية تمس المشاعر الدينية والأخلاقية، وخلع الحجاب، والتفتيش العاري الذي مورس بطريقة مهينة وصولاً إلى التفتيش العاري الجماعي كإجراء وممارسة تمتهن الكرامة الإنسانية. هذا عدا عن اعتقال المئات من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ من قطاع غزة في أماكن احتجاز غير معروفة حتى الآن، ولم تتوفر لدى مؤسسات حقوق الإنسان المعلومات الكافية عنهم باستثناء ما تم تسريبه من معلومات مصدرها الأسرى القابعون في أقسام مجاورة لأقسام المعتقلين العزبيين في سجن عوفر، حيث أفادوا بسماعهم لأصوات صراخ الأسرى وهم يُضربون، وأصوات الكلاب التي يتم إفلاتها على المعتقلين. هذه الظروف، وفق ما تم إعلانه، أدت لاستشهاد ستة أسرى فلسطينيين منذ السابع من أكتوبر.

تستعرض هذه الورقة البحثية والتي أعدها الباحثة خالدة جارا، بالتفصيل ومن خلال شهادات لأسرى وأسيرات تحرروا ضمن صفقات التبادل الأخيرة، ومن خلال تقارير المحامين الذين تمكّنوا من زيارة بعض الموقوفين/ات، ظروف الاعتقال المستجدة، وبشكل خاص بعد السابع من أكتوبر 2023، والانتهاكات المأساوية التي تعرضوا لها. وتركز على ما تعرضت له الأسيرات من عنف جنسي تمثل بالتهديد بالاعتصاب، والتفتيش العاري المهين للأسيرة نفسها، والتفتيش العاري الجماعي لعدد من الأسيرات مع بعضهن بهدف الإذلال، والتحرش الجنسي

اللفظي، واستخدام الدورة الشهرية كوسيلة للضغط الجسدي والنفسي على الأسيرات، من خلال حرمانهن من الفوط الصحية والملابس اللازمة للتغيير، واستعمال الحمام، وانتهاك الخصوصية والتصوير القسري دون حجاب للمحجبات وتداول صورهن على الهواتف الشخصية للجنود والمحققين، والمسّ بالمعتقدات الدينية عبر نزع الحجاب بالقوة، والسب والشتم المهينة، وحرمان الأسيرات من الاحتياجات الأساسية لهن، وانعدام مواد النظافة الشخصية والازدحام بالغرف. هذه السياسات كانت تمارس منذ بدء احتلال عام 1967، وعادت سلطات الاحتلال لتمارسها اليوم وبشكل أعنف.

واعتمدت الباحثة منهجية جمع المعلومات من خلال المقابلات المباشرة مع 9 أسيرات ممن تحررن ضمن صفقات التبادل الأخيرة، ومقابلات مع محامين تمكّنوا من اللقاء مع 10 أسيرات داخل سجن الدامون، و30 أسيراً في كل من: سجن عوفر، والنقب، ومجدو، وجلبوع، وتم مراعاة تنوع الجنس، والعمر، والمنطقة الجغرافية. كما تم مراجعة عدد من الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع، وعدد من كتابات الأسرى أنفسهم في وصف الوضع القائم، وتم تقسيم الورقة إلى مجموعة عنوان، حرب الإبادة الجماعية على غزة. العنف الذي يرافق لحظة الاعتقال. الانتهاكات والاعتداءات في مراكز التوقيف والتحقيق. الظروف الصعبة داخل السجون الاعتداء والضرب، العزل ومنع الصليب والمحامين من الزيارة. سياسة التجويع وإساءة ظروف الحياة وسحب الإنجازات، المصير المجهول. (الاختفاء القسري لمعتقلي قطاع

غزة). العنف الاستعماري الجنسي في السياق الفلسطيني. انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بـ «خصوصية النساء وتوفير الحماية لهن» كسياسة ممنهجة بحق المعتقلات الفلسطينيات. وأبرز الملاحظات على العنف الجنسي بحق الأسيرات. بالإضافة للخلاصة العامة والتوصيات التي لا بد من العمل وبشكل جدي عليها، بأدوات وأطر جديدة، خاصة أن الفلسطينيين فقدوا الثقة في قدرة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان على توفير الحماية لهم، مما يوّد قناعة بأن هذه المنظومة تخدم الأقوياء فقط في هذا العالم، ولا تُنصّف المضطهدين.

وتتمثل أبرز التوصيات في، تقديم الشكاوى للجهات الدولية المختصة ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة الخاصة بالعنف الجنسي ومختلف اللجان التابعة للأمم المتحدة المنبثقة عن الميثاق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، في كافة الانتهاكات وفي ظروف الاحتجاز في مراكز التوقيف والسجون. تجنيد الضغط الدولي والقانوني من أجل السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي بزيارة الأسيرات والأسرى والاطلاع على ظروفهم. والدعوة لتشكيل لجنة تحقيق محايدة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والانتهاكات الجسيمة بحق المعتقلين. والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات من أفراد ومؤسسة أمنية ودولة. والعمل الجاد على إبقاء هذه القضية حيّة وضمان عدم طيها بعد انتهاء الحرب العدوانية. والعمل على معرفة أسماء وظروف اعتقال الأسيرات والأسرى من قطاع غزة خشية على أي أخطار تهدّد حياتهم، وظروف احتجازهم.

ورقة سياسات

أبعاد وتشكلات العدوان الحربي الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات



أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» وضمن سلسلة أوراق سياسات عامة رقم (2) ورقة بعنوان (أبعاد وتشكلات العدوان الحربي الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات)، وتسلط الورقة الضوء على جملة من الحقائق المرتبطة بأبرز جرائم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته الماسة بالنساء الفلسطينيات في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة خلال العدوان الحربي الحالي، وذلك في سياق حث الهيئة المؤسسات والمنظمات الدولية على تعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني واحترامها، ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي ومساءلته على جرائمه، كدولة قائمة بالاحتلال، ودعوة وكالات ومنظمات حقوق الإنسان، خاصة تلك المتخصصة بالمرأة إلى تحمّل مسؤولياتها، وحماية المرأة الفلسطينية.

وتنقسم الورقة التي تم حصر النطاق الزمني لها خلال الفترة الواقعة ما بين السابع من أكتوبر 2023، وحتى اليوم الثالث والخمسين للعدوان، وإن تطرقت لبعض تمثلات العدوان الإسرائيلي المستمر منذ العام 1967، لقسمين رئيسيين الأول يتناول سياسات الاحتلال الإسرائيلي أثناء العدوان الحربي، كسياسة الاستفراء بالأسيرات، سياسة اعتقال النساء كرهائن حرب ووسيلة ترهيب وردع. ووآد النساء.. سياسة استهداف أجساد الفلسطينيات. وسياسة التعطيش ونشر الأوبئة والأمراض. والتهجير القسري، سياسة إعادة ضبط المكان. التهجير القسري في قطاع غزة والتهجير القسري في الضفة الغربية والقدس.

أما القسم الثاني فيركز على تداعيات العدوان الحربي الإسرائيلي على حياة النساء الفلسطينيات. والعقاب المزدوج. عندما تصبح الرعاية الطبية هدفاً للهجمات. وانعدام الأمن الاقتصادي.. أعباء الرعاية مضاعفة. وتدهور الصحة النفسية.. عدم التعافي.

وأوضحت الورقة أنه بالرغم إدراك قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان خاصة الاتفاقيات المتصلة بالمرأة، والقانون الدولي الإنساني، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، احتياجات النساء في زمن السلم والحرب والنزاعات المسلحة، إلا أن التحدي الكبير الذي تواجهه هذه المنظومة التشريعية، هو

في كيفية امتثال الدول المنتهكة للقواعد الحقوقية النازمة لحقوق النساء، ما يحتاج إلى تحديد مسؤولية الدول لوضع نهاية للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان، علماً أن القرار 1325 أكد استعداد مجلس الأمن لاتخاذ تدابير المحاسبة والمساءلة.

وخلصت الورقة إلى جملة من التوصيات تمثل أبرزها في وجوب قيام المؤسسات والمنظمات الدولية بالتدابير المناسبة لوقف العدوان الحربي على كامل الأرض الفلسطينية، وتأكيد الهيئة على أهمية التزام مجلس الأمن بإصدار قرار بوقف العدوان الحربي على القطاع، وذلك انسجماً مع قراراته المتصلة بأجندة المرأة والسلام والأمن، خاصة القرار 1325 والقرارات اللاحقة له، وأهمية تنفيذها على الصعيد الدولي. وجوب مراعاة اتفاقية جنيف الخاصة بالمدينين في أوقات الصراعات المسلحة وتطبيقها حيث إن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية قضى بانطباق مفهوم النزاع المسلح على الأرض الفلسطينية، وبالتالي يُعد النقل القسري الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي مخالفة لاتفاقيات جنيف. وجوب محاسبة، الاحتلال الإسرائيلي ومنعه من الإفلات من العقاب بخصوص جرائم حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية؛ خاصة تلك

للأمهات، وذلك لحين وقف العدوان الحربي الإسرائيلي. ضرورة إدراك المؤسسات الدولية الإغاثية والتنموية، خاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، للاحتياجات الإنسانية والمعيشية للنساء والفتيات في قطاع غزة. وضرورة الاستجابة لهذه الاحتياجات بالسرعة اللازمة، خاصة في ظل ارتفاع نسبة النساء المعيلات للأسر. ضرورة تقديم المؤسسات الدولية المتخصصة بدعم النساء، البرامج والمشاريع الهادفة لضمان حصول النساء والفتيات ضحايا عنف الاحتلال على الدعم الطبي والنفسي.

رابط الورقة. <https://www.ichr.ps/reports/8633.html>

المرتبطة بالنساء. ووجوب إلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بالوفاء بالتزاماتها القانونية، باعتبارها قوة محتلة بدلاً من أن يُعرض عليها شيك على بياض للإفلات من العقاب. وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، لسكان قطاع غزة كافة، وهذا أمر بالغ الأهمية لبقاء النساء والفتيات في القطاع على قيد الحياة، حيث تعد المستلزمات المنقذة للحياة بما فيها المياه والوقود والصرف الصحي والغذاء والرعاية الصحية، أموراً بالغة الأهمية لبقاء النساء والفتيات ورفاههن. وضرورة اتخاذ وكالات الأمم المتحدة السبل كافة لضمان وصول النساء الآمن إلى الملاجئ ودور الإيواء، والبيوت والمساكن، والحصول على الحماية والرعاية الصحية



ورقة حقائق

الحماية الاجتماعية للعاملين داخل الخط الأخضر

الأخضر، والذين فقدوا مصادر دخلهم، ويعيلون نحو مليون فلسطيني، فإنه يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية، مسؤولية المساهمة في تأمين الحماية الاجتماعية لهم من خلال إجراءات عبر سلطة النقد والوزارات ذات الاختصاص.

والانفكك الاقتصادي عن الاحتلال. وأشارت الورقة إلى أنه وفي ضوء المؤشرات المتعلقة بمدة الحرب العدوانية على قطاع غزة وبالتالي وعدم وجود انفراجة سياسية - اقتصادية في الأمد القريب، وتعاظم التحديات التي تواجه العمال العاملين داخل الخط

بينت ورقة حقائق أصدرتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بعنوان الحماية الاجتماعية للعاملين داخل الخط الأخضر، الحاجة لمزيد من الإجراءات الحكومية الخاصة بحماية العمال داخل الخط الأخضر قانونياً واجتماعياً وصولاً لإنفاذ رؤية الحكومة بتعزيز الصمود المقاوم

وتناولت الورقة معطيات حول العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر قبل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمال داخل الخط الأخضر والحماية الاجتماعية، كون إغلاق المناطق داخل الخط الأخضر أمام العمالة الفلسطينية، وتقييد العمل في المستوطنات، بعد السابع من أكتوبر الماضي 2023، ترك العمال الفلسطينيين في مهب الريح، دون توفير حماية اجتماعية لهم.

وترصد الورقة عدو عوامل فاقمت أزمة العمال المُسرحين من العمل داخل الخط الأخضر، تتمثل في تحويل رواتب وأجور العمال للبنوك، الأمر الذي أدى إلى ارتباط والتزام عشرات الآلاف منهم بقروض بنكية، واستصدار دفاتر شيكات، والحصول على تسهيلات بنكية وائتمانية متعددة، مما أدى إلى كشف العمال مالياً أمام البنوك ومؤسسات الإقراض، وحتى مع التجار والمعاملات البنكية بسبب الشيكات. وانكماش الدورة الاقتصادية في الضفة الغربية وتوقفها تماماً في قطاع غزة، ما أدى لعدم توفر فرص بديلة للعمال العاملين داخل الخط الأخضر للعمل في السوق المحلي، بل أن العاملين في السوق المحلي تم تسريحهم كلياً أو جزئياً. وعدم استعداد العمال العاملين داخل الخط الأخضر لهذه الأزمة، خاصة مع توسع العمل داخل الخط الأخضر في الأعوام الثلاث الأخيرة، مما دفع العمال للدخول بمشاريع انشائية أو استثمارية، أو حتى كمالية، مثل شراء سيارات، مما

أفقد قسم كبير منهم توفيراتهم الشخصية من العمل.

علاوة على عدم وجود قانون للضمان الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى ترك العمال الفلسطينيين، بمن فيهم العاملين داخل الخط الأخضر دون أي حماية اجتماعية، بعد وقف العمل داخل الخط الأخضر.

وسلّطت الورقة الضوء على الإجراءات الحكومية لتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين داخل الخط الأخضر بما فيها توفير دعم ومساعدات للعمال الغزيين الذين طردهم الاحتلال الإسرائيلي قسراً من أماكن عملهم داخل الخط الأخضر كخدمات إيواء، وتوزيع مساعدات نقدية. كما أصدرت سلطة النقد تعليمات للمصارف العاملة في فلسطين، خاصة بالمقيمين في قطاع غزة، تضمنت تأجيل القروض لغاية 2024/1/31، وإلى تقديم تسهيلات مؤقتة وتوجيهات عامة للتخفيف عن المواطنين والمنشآت في جميع المحافظات، كجدولة القروض، أو منح سقف لجاري مدين دوار، وهي مساعدات اغاثية، وليست كافية.

وفيما يتعلق بالعمال داخل الخط الأخضر من الضفة الغربية، فلغاية اعداد هذه الورقة، لا توجد إجراءات حكومية كافية لتوفير الحماية الاجتماعية لهم، فسلطة النقد لم تصدر تعليمات للمصارف لتأجيل القروض المستحقة عليهم، ولا توجد حلول لمشكلة الشيكات الصادرة منهم، أو حتى إجراءات للتخفيف من الأثر القانوني والمالي

عن عدم وجود رصيد لدى العمال لصفها، كما أن دور وزارة العمل ما زال في طور الإرشاد القانوني للعمال «المنظمين» العاملين داخل الخط الأخضر. وهي إجراءات بمجملها غير كافية لتوفير الحماية الاجتماعية للعمال.

وخلصت الورقة إلى جملة من التوصيات تتمثل في، ضرورة قيام الحكومة بتحفيز الاقتصاد المحلي منعاً ووقايةً من مزيد من الانهيار والتدهور، كتوفير فرص عمل للعمال العاملين داخل الخط الأخضر في السوق المحلي. ضرورة قيام سلطة النقد بالتعميم على المصارف العاملة في فلسطين من أجل المساهمة في حماية معتمديها من العمال العاملين داخل الخط الأخضر، ومنح تسهيلات بنكية، مثل تأجيل القروض لثلاثة أشهر بدون فوائد، اعفاء الشيكات الراجعة من الرسوم والتصنيف الائتماني السليبي، وغيرها. وتعميم الحكومة على القطاعات الخاصة والهيئات المحلية المقدمة للخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، اتصالات) بتسهيلات للدفع للعمال المتعطلين عن العمل، خاصة مع تحوّل التعليم للتعليم الإلكتروني لضمان حق أطفال العمال في التعليم. وتعزيز المنتج الوطني، وإلزام القطاع الخاص بالمساهمة في تحمّل أعباء الأزمة، من خلال بند المسؤولية المجتمعية. والعمل على انفاذ شبكة الأمان العربية المالية. علاوة على العمل على الصعيد الدولي من خلال أدوات سياسية وقانونية لمواجهة احتجاز إسرائيل لأموال المقاصّة، كونها أموال فلسطينية خاصة.

رابط الورقة: <https://www.ichr.ps/reports/8722.html>

أثر العدوان الحربي الإسرائيلي قطاع التعليم المدرسي في قطاع غزة



خلفية: في صيف العام 2005، أعادت القوة القائمة بالاحتلال «إسرائيل» انتشار لقواتها العسكرية من قطاع غزة ضمن ما عُرف في حينه بـ«خطة فك الارتباط الأحادية الإسرائيلية»، حيث أخلت المستوطنات وسحبت جيشها منه. وفي شهر أيلول من العام 2007، أعلنت عن قطاع غزة «كياناً معادياً»، وفرضت عليه حصاراً شاملاً. ومنذ ذلك الحين، شنت «إسرائيل» العديد من العمليات العسكرية في قطاع غزة، منها ما تطور إلى عدوان حربي استمر لعدة أيام أو أسابيع، فيما يعتبر العدوان الحربي الإسرائيلي الحالي هو الأطول والأشد عنفاً والأكثر تدميراً ودموية.

فمنذ السابع من كانون الأول 2023، تواصل «إسرائيل» عدوانها الحربي على قطاع غزة، مستهدفة المدنيين والاعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد وصل عدد ضحايا هذا العدوان حتى تاريخ الثامن من كانون الثاني 2024، إلى (23,084) شهيداً/ة، منهم (10,000) طفل/ة، و(7,000) امرأة، ووصل عدد المفقودين إلى قرابة (7,000) شخص، في حين بلغ عدد المصابين أكثر من (58,926) مصاباً/ة.

أدى القصف المتواصل والعنيف على قطاع غزة، واستهدافه أساساً للأعيان المدنية، بالإضافة إلى إصدار جيش الاحتلال لأوامر بإخلاء المواطنين من شمال ووسط قطاع غزة نحو جنوبه، إلى تحويل قرابة (1.9) مليون شخص، أي ما نسبته (85%) من سكان قطاع غزة إلى نازحين داخليين، يعيشون في ظروف أقل ما يمكن وصفها بأنها غير إنسانية، وغير آمنة، سواء داخل مراكز النزوح أو خارجها، فالجميع هناك يعاني من نقص الغذاء، والمياه الصالحة للاستخدام الآدمي، وانقطاع التيار الكهربائي والاتصالات، وغياب مادة الوقود وغاز الطهي، والنقص الحاد في الامدادات الطبية المنقذة للحياة، بما فيها طعومات الأطفال، عدا عن انتشار الامراض المعدية، والقمل بسبب تعطل نظام الصرف الصحي وتراكم النفايات داخل وخارج مراكز النزوح.

إحصاءات حول التعليم المدرسي في قطاع غزة

يوجد في قطاع غزة (796) مدرسة، منها (442) مدرسة حكومية، و(284) مدرسة تابعة لوكالة الأونروا، و(70) مدرسة خاصة. ويبلغ إجمالي عدد الطلبة في مدارس القطاع (608,364) طالب/ة، منهم (303,993) طالب، و(304,371)

طالبة. ويبلغ عدد الطلاب في المدارس الحكومية (293,701) طالب/ة، و(293,416) طالب/ة في مدارس تابعة لوكالة الأونروا، و(21,247) طالب/ة في مدارس خاصة.

وبلغ إجمالي عدد المعلمين والمعلمات في قطاع غزة (25,925) معلم/ة، منهم (15,727) معلمة، و(10,198) معلم. ويبلغ عدد المعلمين/ات في المدارس الحكومية (14,295) معلم/ة، و(10,041) معلم/ة في مدارس تابعة لوكالة الأونروا، و(1,589) معلم/ة في مدارس خاصة.

أثر العدوان الحربي على قطاع التعليم المدرسي

تعرض قطاع التعليم المدرسي إلى الاستهداف المباشر من قبل جيش الاحتلال في جميع حروبه على قطاع غزة، حيث تعرضت المدارس إلى القصف والتدمير، وهذا أدى إلى فقدان الطلاب لأهم عامل تربوي وهو التعلم في بيئة آمنة وصحية، بعيدة عن أي ضغوط نفسية تؤثر سلباً على تحصيلهم الدراسي ومستوى تركيزهم.

الآن في حرب الإبادة التي تنفذها «إسرائيل» في قطاع غزة، الكل مستهدف، ولا يوجد حصانة لأي شخص أو لأي مكان، فقد دمرت «إسرائيل» المدارس وقتلت أعداداً ليست بقليلة من طلاب وطالبات المدارس والعاملين فيها، وشلت بشكل كامل سير العملية التعليمية منذ بدء عدوانها الحربي في السابع من كانون الأول الماضي.

تُقدر وزارة التربية والتعليم عدد الشهداء من الطلبة، إنائاً وذكوراً، في قطاع غزة، بحوالي (4,257) شهيداً، في حين تقدر عدد الجرحى بأكثر من (7,777) مصاباً. في حين لا يوجد معلومات حول عدد الطلبة الذين تم اعتقالهم من قبل جيش الاحتلال خلال عملياته البرية في قطاع غزة وبخاصة في مناطق شمال القطاع.

كما تشير تقديرات وزارة التربية والتعليم إلى أن عدد الشهداء من الكادر التعليمي والإداري وصل إلى (227) شهيداً، و(756) مصاباً، لا يوجد معلومات حول عدد الكادر التعليمي والإداري الذين تم اعتقالهم من قبل جيش الاحتلال خلال عملياته البرية في قطاع غزة وبخاصة في مناطق شمال القطاع.

تعرضت العديد من المدارس في قطاع غزة، سواء الحكومية، أو التابعة لوكالة الاونروا، أو المدارس الخاصة للقصف الجوي المباشر ولقذائف الدبابات. ووفقاً لبيانات صادرة عن مكتب الاعلام الحكومي في قطاع غزة، فقد تعرض ما مجموعه (390) مدرسة لأضرار متفاوتة، منها (95) مدرسة خرجت عن الخدمة. وهناك (70) من المدارس المتضررة هي مدارس تابعة للأونروا، ويستخدم ما لا يقل عن (56) مدرسة منها كملجئ للنازحين. كما تفيد البيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم بأن هناك (7) مدارس حكومية دمرت بشكل كلي، و(83) مدرسة تعرضت لأضرار بالغة، ويتم استخدام (133) مدرسة حكومية كمراكز لإيواء النازحين.

حماية الحق في التعليم في القانون الدولي الانساني

على الرغم من أن القانون الدولي الانساني لا ينص بشكل صريح على الحق في التعليم، إلا أنه ينظم سلوك الدول الأطراف في الصراعات المسلحة، ويتضمن الأحكام المتعلقة بالحق في التعليم والتعليم بشكل عام، وبموجب اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها

فإن حماية المدنيين والأهداف المدنية بما في ذلك المدارس والمعلمين والطلاب، يتركز على «مبدأ الاختلاف»، أي أن هناك فرقاً جوهرياً بين المدنيين والعسكريين، وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية.

من المعلوم بأن المدارس مبان مدنية، ما يعني أنه يجب عدم استهدافها بالهجوم. ولكن تفقد المدارس حقها في الحماية من الهجمات في ظروف محددة، مثل استخدامها كثكنات عسكرية أو مستودعات للأسلحة. لكن حتى في هذه الحالات، يجب على الأطراف المتحاربة اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب تعرّض المدنيين للضرر أو على الأقل تقليله عند الهجوم. وتُحظر الهجمات المتوقع أن تُلحق ضرراً جسيماً بالمدنيين أو بالمباني المدنية. كذلك يُفترض أن الطلاب والمعلمين مدنيون، وشأنهم شأن كل المدنيين، تُكفل لهم الحماية من الهجمات ما لم يشاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت المدرسة أو مرفق تعليمي آخر قد فقد حقه في الحماية ضد الهجوم أم لا.

ليس ثمة أحكام في القانون الدولي الإنساني تحظر تحديداً الاستخدام العسكري للمدارس. مع ذلك، يجب تقييم هذا الاستخدام، الذي يزيد من مخاطر تعرّض المدارس للهجوم، على ضوء التزامات أطراف النزاع المسلح باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين والأعيان المدنية الموجودة تحت سيطرتها من آثار هجمات الطرف المناوئ؛ وإيلاء معاملة خاصة للأطفال أساسها الاحترام والحماية؛ وتيسير الحصول على التعليم. وتكفل هذه الالتزامات الحماية للمدارس والمرافق التعليمية الأخرى، وكذلك للطلاب والمعلمين.

من الواضح أن «إسرائيل» الدولة الطرف في اتفاقية جنيف الرابعة تخرق التزاماتها القانونية المُقررة في هذه الاتفاقية، وذلك باستمرار استهدافها للمدنيين المحميين والاعيان المدنية بما فيها المدارس، وهناك أمثلة وأدلة عديدة على ممارستها أفعالاً تصل إلى حد الإبادة الجماعية والتهجير القسري مما يستوجب البدء فوراً بتحقيق جنائي دولي حول قيام المسؤولين في «إسرائيل» بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

خاتمة: يشكل العدوان الحربي الإسرائيلي انتهاكاً

وبناءً على ما تقدم فإن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» تطالب الدول التي تربطها علاقات جيدة مع «إسرائيل»، بالضغط عليها من أجل وقف استهداف المدنيين والاعيان المدنية بما فيها المدارس. كما تطالب الهيئة الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي بالعمل الفوري لإجبار «إسرائيل» على وقف عدوانها على قطاع غزة. وفي ذات الوقت فإن الهيئة تدعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالبدء بإجراء تحقيق جنائي فوري في الجرائم التي ما زال جيش الاحتلال يرتكبها في قطاع غزة، بما فيها الجرائم ضد المدنيين المحييين والاعيان المدنية.

صارحاً لحق الأفراد في التعليم وفقاً للمعاهدات الدولية ذات العلاقة، ويحتم القانون الدولي الإنساني على «إسرائيل» احترام المدنيين والاعيان المدنية بما فيها المؤسسات التعليمية. وعلى هيئات الأمم المتحدة ذات الاختصاص العمل فوراً على إجبار «إسرائيل» بوقف عدوانها الحربي فوراً، على أن تقوم الهيئات الدولية ذات الاختصاص بتحمل مسؤولية توفير بنية تحتية تعليمية مؤقتة، وحماية الطلبة، وضمان حقهم في التعليم الآمن وبجودة عالية وفقاً للمعايير الدولية.

رابط الورقة: <https://www.ichr.ps/reports/9013.html>

ورقة حقائق

واقع تكديس النفايات الصلبة بفعل العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة



أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ورقة حقائق بعنوان (واقع تكديس النفايات الصلبة بفعل العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة)، بهدف تسليط الضوء على الكارثة البيئية والبشرية جراء تراكم النفايات الصلبة، واقتراح التدابير والتوصيات الواجبة على المجتمع الدولي وعلى دولة الاحتلال. فقد طالت اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي جميع مكونات الحياة الإنسانية، ودمرت البيئة الأساسية المتدهورة أصلاً، بفعل حصاره المستمر منذ 2007، وعدواناته المتكررة، والعدوان الحربي الاحتلالي المتواصل منذ السابع من أكتوبر الماضي الحربي على قطاع غزة، والتدمير الشامل والممنهج للأعيان والبنية التحتية، واستخدام مختلف أنواع الأسلحة المحرمة دولياً، في سياق عملية إبادة جماعية.

وتتناول هذه الورقة واقع النفايات الصلبة منذ بدء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، وواقع معالجة وإدارة النفايات الصلبة قبل العدوان، وذلك لارتباط أسباب تكديسها بواقع الحصار المفروض على القطاع منذ العام 2007. محذرة من النتائج السلبية الناتجة عن تراكم النفايات الصلبة على المدنيين القريب والبعيد، كانتشار الأمراض، وتلوث البيئة، وتهديد الصحة العامة، الأمر الذي يوجب اتخاذ التدابير للحيلولة دون تكديس هذه النفايات. ولكن مع استمرار الاحتلال بتدمير مكونات الحياة كافة، فإن تلك النفايات تصبح إحدى أدوات الحرب.

وتتناول الورقة واقع النفايات الصلبة قبل العدوان ومفهوم النفايات الصلبة وتكديسها بفعل العدوان الحربي الاحتلالي،

والجهات ذات الاختصاص بإدارة النفايات الصلبة، وإدارة النفايات الصلبة والخطرة في القطاع قبل العدوان، ومكبات النفايات، وأسباب تراكم النفايات الصلبة في ظل العدوان الحربي والآثار الكارثية الناتجة عن المخلفات الصلبة والخطرة.

العاجل والفوري، والضغط على الاحتلال لوقف هذا العدوان. والضغط على إسرائيل لإنهاء الحصار وفتح جميع معابر قطاع غزة بشكل فوري وعاجل، وإدخال جميع الحاجات والمستلزمات الطارئة للمرافق الصحية والبيئية للحد من المخاطر البيئية والصحية القائمة. وضرورة تحمل المجتمع الدولي والدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 الوقوف امام التزاماتها القانونية والأخلاقية بممارسة الضغط على دولة الاحتلال، واتخاذ الإجراءات التي تهدف الى حماية أرواح المدنيين وعدم التعرض لممتلكاتهم. ومنع استخدام الغازات والمواد السامة كالفسفور الأبيض. محاسبة ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن تنفيذ جرائم الاضرار بالبيئة والمياه الفلسطينية. ضرورة قيام المجتمع الدولي بإجبار إسرائيل على السماح لجميع الخبراء والمختصين في المجال الصحي والبيئي بالدخول إلى قطاع غزة للكشف عن الكوارث البيئية والصحية التي ألحقها العدوان الحربي الإسرائيلي في البيئة ومكوناتها الأساسية، ووضع حد للقيود التي تمارسها إسرائيل على دخول ووفود المنظمات والمؤسسات الدولية ذات العلاقة إلى قطاع غزة.

كما طالبت المجتمع الدولي الوقوف أمام مسؤولياته باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل دخول المعدات اللازمة لمعالجة النفايات، ودخول شاحنات واليات جديدة. والسماح بإدارة مشاريع جديدة لإدارة النفايات الصلبة.

وبينت الورقة استخدام الاحتلال الإسرائيلي الكثير من الأسلحة خلال عدوانه المتواصل على قطاع غزة، فقد تم القاء ما يزيد عن 45 ألف قنبلة على القطاع خلال الأسابيع الأولى من العدوان والتي فاقت في قوتها الثلاثة القنابل النووية التي ألقيت على هيروشيما في العام 1945 وذلك بالمقارنة بين مساحة قطاع غزة ومساحة هيروشيما. وأن حوالي 65 مضخة صرف صحي لا تعمل، كما أن جميع محطات معالجة المياه العادمة وأنظمتها والبالغ عددها 6 متوقفة عن العمل بشكل كلي بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الوقود، ما أدى إلى تدفق حوالي 130 ألف متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى مياه بحر المتوسط في قطاع غزة. تشير تلك الدلائل إلى أن العدوان المتواصل على قطاع غزة وانعدام توفر الوقود، أديا إلى إخراج مركبات جمع النفايات الصلبة والمكبات الصحية عن الخدمة، إذ أثر بدوره في خدمة جمع النفايات بشكل كبير. فقبل العدوان كانت نسبة جمع النفايات تقدر بحوالي 98% حيث كان يتم إرسالها إلى المكبات الصحية، بينما انخفضت هذه الخدمة في ظل العدوان إلى أقل من 20%، حيث تكدست كميات كبيرة من النفايات في الشوارع ومحيط مراكز الإيواء والمدارس وفي بعض المكبات المؤقتة، ناهيك عن اختلاط النفايات الطبية بالنفايات الأخرى، ما ينذر بكارثة صحية وبيئية.

وفي التوصيات شددت الورقة على ضرورة تدخل المجتمع الدولي والمؤسسات الإنسانية والحقوقية

رابط الورقة: <https://www.ichr.ps/reports/9010.html>



ورقة حقائق

تأثير العدوان الحربي الإسرائيلي على الصحة النفسية في قطاع غزة



أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ورقة حقائق بعنوان (تأثير العدوان الحربي الإسرائيلي على الصحة النفسية في قطاع غزة)، بهدف الكشف عن تأثير وأبعاد هذا العدوان المتواصل على الصحة النفسية للفلسطينيين، وتقديم التدخلات والمقترحات التي تساهم في تقوية المناعة النفسية، والحد من التداعيات التي خلفها العدوان الحربي الإسرائيلي نتيجة أعمال الإبادة الجماعية والتهجير القسري، واستهداف مكونات الحياة كافة.

وجاء إصدار هذه الورقة لتسليط الضوء على الحالة النفسية الصعبة والمهددات الرئيسة للصحة النفسية فالقتل الجماعي وفقدان الأهل وتدمير البيوت والتهجير القسري والحرمان من أبسط الاحتياجات الأساسية كالمأكل والمشرب والعلاج وانعدام الأمان، والصدمات التالية كل هذا يؤثر على السلامة النفسية للمدنيين وما يتعرضون له في قطاع غزة من مجازر راح ضحيتها الأطفال والنساء والشيوخ وانتهاك لكل القوانين والأعراف الدولية، علاوة على تدمير مراكز الخدمات النفسية وعدم إمكانية الوصول للرعاية النفسية وعدم توفير العلاجات النفسية للمرضى فاقم من المعاناة.

واستندت الورقة إلى آراء خبراء ومختصين في مجال الصحة النفسية، وأيضاً شهادات لمواطنين وثقتها الهيئة المستقلة في غزة، قصص إنسانية تظهر الآثار النفسية المدمرة التي أحدثها العدوان على بعض الأشخاص بشكل واضح ولاسيما من الفئات الهشة التي تحتاج لرعاية واهتمام صحي أعلى من غيرهم كالأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء، وقصص إنسانية أخرى تعبر عن صمود وتحدي المواطن الفلسطيني في غزة وصبره على الأضرار الكبيرة التي أصابته ولحقت به بشكل مباشر أو غير مباشر. معاناة الأسيرات النفسية، والمعاناة النفسية للأسرى المفرج عنهم في صفقات التبادل، ودور المنظمات الدولية والصحة النفسية في قطاع غزة، هذه أبرز الجوانب التي سلطت الورقة الضوء عليها من خلال معطيات وبيانات استندت لجهات متخصصة وشهادات خاصة من ذوي العلاقة.

أما التوصيات فقد طالبت بضرورة تدخل المجتمع الدولي والمؤسسات الإنسانية والحقوقية العاجل والفوري، والضغط على الاحتلال لوقف هذا العدوان. وضرورة تحمل

المجتمع الدولي والدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 الوقوف امام التزاماتها القانونية والأخلاقية بممارسة الضغط على دولة الاحتلال، واتخاذ الإجراءات التي تهدف الى حماية أرواح المدنيين وعدم التعرض لهم وحمائتهم. ومطالبة المجتمع الدولي الوقوف أمام مسؤولياته باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل ادخال المستلزمات الطبية اللازمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصحة النفسية. وضرورة قيام منظمة الصحة العالمية بالتدخل العاجل من اجل توفير الرعاية الصحية النفسية، وتوفير الأطباء ذوي الاختصاص، والمستلزمات العلاجية، بما في ذلك الادوية اللازمة للمنتفعين بخدمات الصحة النفسية من مرضى وغيرهم. وضرورة قيام الهيئات الدولية المتخصصة بتوفير الارشاد النفسي والاجتماعي، وتكثيف برامج التفريغ النفسي في كافة أماكن تواجد السكان. ومحاسبة ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن تنفيذ أعمال جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب ولاية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

رابط الورقة: <https://www.ichr.ps/reports/8981.html>

ورقة حقائق

حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة



«أكثر ما يزعجني أن ينهار المنزل على رؤوسنا دون أن أسمع فأجد نفسي تحت الركام، لا يعرف أحد عني شيئاً، وأحياناً أفكر ماذا لو لم أمت تحت الركام وبقيت حية، كيف سأسمع من حولي؟ وأصرخ لإنقاذي؟ أو ربما العكس، أن أنجو في حين أن أحداً من أشقائي يصرخ وبجاجة لمساعدة من تحت الركام، وأنا أجلس فوق الحجارة لا أستطيع سماعه أو مساعدته. التخيلات هذه تدخلني في ألم كبير، فأنا أرى القتل والدمار لا يترك أحداً ورائحة الموت تفوح في كل شبر من القطاع، حيث لا أمان، أتعرف على القصف إذا شعرت بهتزاز الأرض أو رأت الناس يهربون». هذا ما قالته إحدى الفتيات من ذوات الإعاقة السمعية.

ويزداد خطورة تعرض هذه الفئة المجتمعية الضعيفة

الهامة في المجتمع، فمنذ السابع من أكتوبر، لا أحد محمي، الجميع مستهدف، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، فالعديد منهم قتل أو جرح، أو فقد الأهل وأصبح بلا معيل.

وتستند الورقة لشهادات أشخاص من ذوي الإعاقة والفئات الاجتماعية الأكثر انكشافاً، حول معاناتهم وفقاً لطبيعة الإعاقة الملازمة لهم، والتي تحتاج للدعم والحماية المضاعفة، خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يعانون أوضاعاً كارثية لعدم توفر البنية التحتية الملائمة، والافتقار للأجهزة والأدوات المساعدة لهم بفعل الحصار الإسرائيلي المستمر للقطاع منذ 17 عاماً، علاوة على آثار الحروب السابقة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع المحاصر، والتي ألحقت أضراراً جسيمة بهم.

ضمن متابعات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، للانتهاكات الجسيمة وحرب الإبادة التي ينفذها الاحتلال في قطاع غزة، أصدرت الهيئة ورقة حقائق بعنوان (حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة)، والتي تأتي انطلاقاً من دور الهيئة بأهمية الكشف عن الحقائق المتعلقة بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومحاولة طرح جميع المعطيات والبيانات التي استطاعت جمعها، مع التحديات البالغة التي تعوق عمل المؤسسات في توثيق ورصد آثار العدوان الحربي على الفلسطينيين في قطاع غزة.

وتسلط الورقة الضوء على معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة مع استمرار العدوان الحربي الإسرائيلي الحالي على قطاع غزة، ومعطيات تتعلق بهذه الفئة

الأقل لحوالي 8% من الأفراد 18 سنة فأكثر في قطاع غزة، ومن المرجح ارتفاع عدد الأفراد ذوي الإعاقة نتيجة العدوان الحربي الإسرائيلي في العام 2023 بما يقارب 12,000 فرداً حتى تاريخ إصدار هذه الورقة، بسبب تزايد عدد المصابين وانخفاض قدرات الرعاية الصحية وفرض إغلاق المعابر ومنع المواد الطبية الأساسية من الوصول للقطاع والاستهداف المباشر للمستشفيات ومراكز الرعاية والطواقم الطبية.

الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ويُقدر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة عشية السابع من أكتوبر نحو 58 ألف فرد، فيما تفيد إحصائيات أخرى بأن نسبة هذه الفئة تصل إلى 6.7% قرابة الضعف من سكان قطاع غزة ويشكلون 2.6% من إجمالي سكان قطاع غزة. وبينت الورقة أن الأسباب المرتبطة بالإجراءات الإسرائيلية والحروب تمثل السبب في إحداث إعاقة واحدة على

للقتل مع صعوبة حركتهم الناجمة عن التحديات والمعوقات التي خلفها ويخلفها العدوان، مثل تدمير الأحياء والمنازل والشوارع والأرصفة والمؤسسات والبنى التحتية، وفقدان الأدوات المساعدة أو تعطلها جراء التدمير أو التلف الناجم عن الأعمال الحربية مثل صوت الطائرات المسيرة والقصف الذي يتلف المعينات السمعية للصم. كما استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من المؤسسات الخدمائية ومراكز التأهيل

رابط الورقة: <https://www.ichr.ps/reports/8848.html>

ورقة حقائق أصدرتها الهيئة ومركز «بيسان» (أكثر من مليوني فلسطيني يواجهون خطر الموت عطشاً في قطاع غزة)



ضمن مواكبتها للوضع الحقوقي والإنساني في قطاع غزة، واستمرار جريمة الحرب التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلي على القطاع، أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ومركز بيسان للبحوث والإنماء ورقة حقائق بعنوان (أكثر من مليوني فلسطيني يواجهون خطر الموت عطشاً)، حيث يكابد المواطنون في قطاع غزة مشاق شديدة لتوفير المياه.

وتركز الورقة على سياسات التعطيش التي لجأت إليها دولة الاحتلال بهدف قتل الغزيين عطشاً، وخاصة في مناطق شمال القطاع منها، ادخال كميات مياه قليلة في مناطق الجنوب فقط، حيث لم تسمح بإدخال سوى (4%) من كميات المياه يومياً من احتياجات سكان القطاع ضمن برامج المساعدات الإنسانية. واغلاق جميع آبار المياه البديلة بسبب نقص الوقود. وتوقف أنشطة نقل المياه بالشاحنات، نتيجة القصف المستمر لكافة الأماكن والمنشآت، واستهداف معظم خزانات وآبار المياه المتبقية وخطوط الصرف الصحي. وقطع امدادات الوقود الى قطاع غزة وتدمير البنية التحتية وشبكات الصرف الصحي الناس. بالإضافة إلى تسببت أزمة انقطاع الكهرباء ونفاد الوقود في احدث أزمات في توزيع المياه من الآبار الجوفية الى المنازل، يتزامن ذلك مع توقف تام لسيارات نقل وبيع مياه الشرب من محطات التحلية الخاصة بفعل نفاد الوقود

وحذرت الورقة من تداعيات وآثار تعطيش القطاع، فمع استهلاك المياه المالحة، بالإضافة إلى سوء ظروف الصرف الصحي فإن هناك خطر يهدد حياة الأطفال دون سن ستة أشهر والنساء الحوامل والأشخاص الذين يعانون من أمراض الكلى، ويهدد بانتشار القمل، والجذري والجرب والإسهال الشديد، ومن المتوقع أن ترتفع معدلات الإصابة بهذه الأمراض ما لم يتم تزويد مرافق المياه والصرف الصحي بالكهرباء أو الوقود لاستئناف عملياتها. وحذرت

المتواصلة على السكان الفلسطينيين في القطاع. وادخال المساعدات الإنسانية وفتح المعابر التجارية لتمكين القطاع الخاص من ادخال السلع اللازمة. وادخال الوقود بالكميات اللازمة وإعادة تشغيل محطات تحلية المياه، ووقف سياسة الاحتلال للإنسانية والهادفة الى استمرار حرمان السكان من حقهم في الوصول المأمون للمياه، وتشغيل المرافق الضرورية للمياه والصحة والصرف الصحي.

منظمة الصحة العالمية من خطر الانتشار السريع للأمراض المعدية والالتهابات البكتيرية بسبب نقص المياه وما يرتبط بذلك من استهلاك المياه الملوثة، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من (33,500) حالة إسهال، أكثر من نصفها كانت بين الأطفال دون سن الخامسة.

وخرجت الورقة بجملة توصيات طالبت فيها جميع المنظمات والهيئات الدولية والشعوب الحرة للضغط باتجاه: وقف العدوان الحربي وجرائم الإبادة الجماعية

رابط الورقة: <https://www.ichr.ps/reports/8452.html>

ورقة حقائق

قدرة الدفاع المدني على القيام بمسؤولياته في العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة



ورقة حقائق حول
قدرة الدفاع المدني على القيام بمسؤولياته في
العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة

تشرين الثاني، 2023

ضمن مواكبتها للوضع الحقوقي والإنساني في قطاع غزة، واستمرار جريمة الحرب التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ورقة حقائق حول قدرة الدفاع المدني على القيام بمسؤولياته في العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة.

وتتناول الورقة آثار العدوان الحربي على القطاع، ومعطيات حول واقع الدفاع المدني قبل العدوان الحربي الحالي، والاستهداف المباشر لطواقم الدفاع المدني الدفاع المدني، ومظلة الحماية الدولية لأعمال الدفاع المدني، والدفاع المدني بطل الأوقات الصعبة في قطاع غزة، والخلاصة. المعايير العالمية

وبينت الورقة أن الدفاع المدني في قطاع غزة يقوم بدور هام في حماية وتقديم المساعدة للمدنيين خلال فترات الكوارث والحروب، وهو بطل حقيقي نتيجة دوره الهام في العدوان المتكررة، وخاصة في العدوان الحربي الأخير والمتواصل، فمنذ بدء العدوان يقوم بمهام الإسعاف والإطفاء والإنقاذ وانتشال المواطنين من تحت الأنقاض، ونقلهم للمشافي، وتفقد المنازل والمباني والمساجد ومراكز الخدمات التي تعرضت للقصف.

ينفذ الدفاع المدني مهماته في ظروف غاية في الصعوبة والخطورة، ودون وجود جهات محلية او دولية وإقليمية مساندة، او وحدات تساهم في تقديم الخدمات

للمدنيين، ينيط العبء كاملا على كاهل الدفاع المدني، بالرغم من امكاناته المحدودة ماليا ولوجستيا وعدد كوادره البشرية المحدودة، التي تفتقد أساسا الى التأهيل والتدريب، والمعدات. فالجهاز يعتمد بشكل أساسي على الهبات المالية الخارجية في استحداث المعدات، او إعادة تأهيل مراكز للدفاع المدني.

المحتلة، ويعتبر شخصاً مدنيًا كل من لا يشترك «يقاثل» في الأعمال العدائية بشكل مباشر.

وخلصت الورقة إلى ضرورة تدخل المجتمع الدولي والمؤسسات الإنسانية والحقوقية العاجل والفوري لوقف العدوان، وتحمل المجتمع الدولي والدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 الوقوف أمام التزاماتها القانونية والأخلاقية بممارسة الضغط على دولة الاحتلال، مطالبة المجتمع الدولي الوقوف أمام مسؤولياته باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل ادخال المستلزمات الضرورية والمعدات اللازمة لتمكين الدفاع المدني من القيام بالمهام المنوطة به وبشكل عاجل، ومحاسبة ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن تنفيذ أعمال جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب ولاية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، ودعوة المؤسسات الدولية والدول العربية لإرسال طواقم دفاع مدني بما لديها من معدات وآليات ثقيلة؛ من أجل تقديم المساندة لطواقم الدفاع المدني في التعامل مع الوضع الكارثي الخطير، وإزالة أنقاض البيوت المدمرة.

وأشارت الورقة إلى تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف طواقم الدفاع المدني في محاولة لقتل ونسف أي جهود لحماية المدنيين وممتلكاتهم، والحيلولة دون تقديم اعمال الإغاثة لهم، وذلك في سعيه الحثيث لقتل كل ما هو فلسطيني في القطاع، وقد وصل عدد الشهداء من الدفاع المدني الى (16) شهيداً (حتى تاريخ 27\10\2023)، وذلك اثناء قيامهم بواجباتهم في البحث والإنقاذ والاطفاء.

تتمتع أجهزة الدفاع المدني بالحماية التي توفرها قواعد القانون الدولي الإنساني المطبقة على جميع الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية بشكل عام، تحظر معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949 الاعتداء على افراد الدفاع المدني اثناء القيام بواجباتهم اثناء النزاعات المسلحة. وحدد البرتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف الذي اعتمد في العام 1977 هذه الحماية بشكل واضح، كما وتفرض اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على الأطراف المتنازعة التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، ويشمل اصطلاح «السكان المدنيين» كافة الأشخاص المدنيين المقيمين على إقليم الدول المتحاربة والسكان المدنيين المقيمين في الأراضي

رابط الورقة: <https://www.ichr.ps/reports/8532.html>





الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات في ظل الحرب بالنظر في نصوص القانون الدولي

لوزان صالح وأمين عفانة

تعتبر النساء من أكثر الفئات التي تعاني ويلات مضاعفة في أوقات النزاعات المسلحة والحروب، هذا ما دعا الجمعية العامة بإعلان القرار رقم 3318 رقم 4 المؤرخ في 16 مايو من عام 1974 « بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، كما ذهب مجلس الأمن لاتخاذ القرار رقم 1325 الصادر في 31 تشرين الأول من عام 2000 حول «المرأة والسلام والأمن» والقاضي بأن النزاعات تؤثر على النساء والفتيات بطريقة مختلفة عن تأثيرها على الرجال، وهي المرة الأولى التي يقوم فيها مجلس الأمن بمواجهة التأثير الغير متناسب والفريد من نوعه للنزاعات المسلحة على المرأة.

يقوم قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن على أربعة محاور أساسية، قبل أو خلال أو بعد النزاع، أهمها

1. **محور المنع:** ويركز على منع العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي، وكذلك الوعي الجنساني في منع نشوب الصراع، ونظام الإنذار المبكر. ويتضمن ذلك منع الاعتداء والاستغلال الجنسي من جانب قوات حفظ السلام.

2. **محور الحماية:** وتتضمن تحسين أمن الفتيات والنساء، وتحسين صحتهم الجسدية والعقلية، وأمنهم الاقتصادي وحياتهم بشكل عام. وتركز أيضاً على تحسين حقوق النساء والفتيات وحمايتهم القانونية.

في غزة تعاني 1.10 مليون من الإناث، والتي تشكل ما نسبته 49.3% من سكان قطاع غزة منهم حوالي 546 ألف أنثى في سن الانجاب (15- 49) سنة، حيث أصبحت أكثر من 90% منهن مهجرات من منازلهن ومناطق سكنهن قسراً، وسط ظروف غير إنسانية وانعدام متطلبات الحد الأدنى من المعيشة، حيث تعاني النساء بشكل مكثف من تداعيات الهجوم الإسرائيلي خاصة التهجير القسري. وأفادت العديد من النساء في مراكز الإيواء لطواقمنا بأنهن يواجهن معاناة إضافية جراء حالة النزوح وعدم توفر الظروف الصحية الملائمة لهن.

وبمقارنة متطلبات نصوص القانون الدولي الذي تعتبر الزامية لكافة الأطراف فيه مع الواقع الذي تعيشه

المرأة الفلسطينية نجد ما يلي:

يطلب من جميع الأطراف الفاعلة المعنية بناء على هذا النصوص مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الحروب والتهجير وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وكل ما يتعلق من هذه الاحتياجات

ولكن وفق المعلومات التي جمعناها من النساء الفلسطينيات النازحات فأنهن عانين من عدة انتهاكات قبل وأثناء وفي أماكن النزوح.

اولاً: انتهاكات قبل النزوح

عانت النساء الفلسطينيات معاناة كبية جدا قبل النزوح حيث انه ومن خلال العديد من المقابلات التي اجريناها مع مجموعة من النساء افدن بانهن تعرضن وحسب شهادتهن لأبشع الجرائم التي لم تراعى فيها حقوق المرأة التي نادى بها القانون الدولي، حيث تعرضن للقصف الهجمي المقصود ما أدى لقتلهن او اصابتهم اصابات لا يستطعن ممارسة حياتهن الطبيعية كما سبق وايضا مازالت النساء التي لم تنزح تضطر الى العمل بالأعمال الشاقة التي هي خاصة بالرجل كجلب المياه لمسافات طويلة سواء بالمشي او عبر عربات الجر، وتعرضت ايضا النساء اللواتي لم تنزح ايضا لمضايقات مختلفة مثل اجبارهن على خلع الحجاب وهذا ما حصل في ملعب اليرموك في مدينة غزة حسب شهادة بسام نعمان عبد الرحمن بلبل والذي ذكر بأن ابنة عمته «ريم زهير سعد الدين حمدقة» قد أجبرت على خلع حجابها بعد أن رفضت الابتعاد عن أولادها.

كما لم تسلم النساء وخاصة الحوامل من التعرض للاختناق بفعل قنابل الفسفور التي كانت تطلق على شمال قطاع غزة حسب ما ذكرت لنا الشاهدة نورهان ابو نحل مع العلم انها حامل في الشهر السابع، وكان قرار مجلس الأمن 1325 قد حظر استعمال مثل هذه الاسلحة الكيماوية والبكتريولوجية واعتبرها تشكل واحدة من أفدح الانتهاكات لبرتوكول واتفاقيات جنيف ومبادئ لقانون الدولي والانساني وتنزل خسائر جسيمة بالسكان خاصة الاطفال والنساء وكيف وان كانت حوامل.

وكان القانون الدولي قد حمى النساء من هذه الانتهاكات والتي جاء في نصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وبموجب قرار جمعية الامم المتحدة التي جاء تحت الرقم 3318 رقم 4 المؤرخ في 16 مايو من عام 1974 « بأنه يتعين على جميع الدول المشتركة في منازعات مسلحة ان تبذل كل ما في وسعها لتجنيب النساء والاطفال ويلات الحرب واتخاذ تدابير لمنع العنف والمعاملة المهينة».

ثانياً: انتهاكات بحق النساء أثناء عملية النزوح

تعرضت مجموعة كبيرة من النساء الفلسطينيات في طريق النزوح الى أماكن أكثر أمناً حسب ما ادعى الاحتلال إلى العديد من الانتهاكات سواء الجسدية او المعنوية، حيث قام الاحتلال الاسرائيلي واثناء عملية النزوح بقصف السيارات والشاحنات التي كانت تمتلئ بالنساء.

تتمة المقال في الرابط:

مخاطبات أممية ومطالبات وجهتها الهيئة للمجتمع الدولي وبيانات موقف

بيان حول

العدوان الحربي على الضفة الغربية

حوادث يومية منذ بداية هذا العام. ومنذ بدء عدوانها الحربي على القطاع في السابع من الشهر الجاري، صعدت القوة القائمة بالاحتلال اعتداءاتها على الضفة الغربية، فاستشهد (90) فلسطينياً، وأكثر من (1290) جريحاً في الضفة الغربية حتى لحظة كتابة هذا البيان، كما ارتكبت العديد من المجازر آخرها صبيحة هذا اليوم عندما قصفت مسجد الأنصار بمخيم جنين، وقتلت (5) فلسطينيين في جنين وطمون ونابلس، إضافة لحصارها وقصفها لمخيم نور شمس قبل ثلاثة أيام، عندما حاصرت المخيم طيلة 72 ساعة وقطعت امدادات الكهرباء، ووصلت حصيلة الشهداء الى (13) شهيداً بينهم (5) أطفال.

تدعو الهيئة المستقلة تدعو المجتمع الدولي بكل مكوناته إلى توفير الحماية للمدنيين، ورفع الغطاء الدولي عن جرائم الإبادة الجماعية والتطهير القسري، ومحاسبة ومساءلة دولة الاحتلال وفق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان

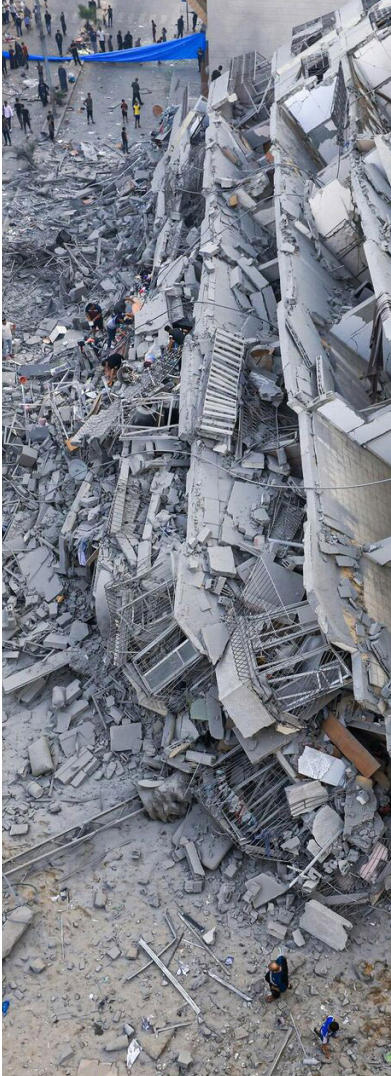
الغربية، مما تسبب في منع المواطنين من الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات الصحية والمرافق التعليمية.

وفي سياق سياسة التهجير الجماعي القسري الممنهجة، فقد هجرت قوات الاحتلال ما لا يقل عن (74) أسرة فلسطينية تضم (545) شخصاً، أكثر من نصفهم أطفال، وذلك من (13) تجمعاً رعوياً/بدوياً في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، بسبب هجمات المستوطنين وجيش الاحتلال، والحد من حرية الحركة، والوصول إلى أماكن الرعي والخدمات الأساسية.

كما تصاعدت وتيرة عنف المستوطنين، خاصة في التجمعات الفلسطينية القريبة من المستوطنات الإسرائيلية، فتم تسجيل (86) هجوماً شنه المستوطنون ضد الفلسطينيين أدت لوقوع إصابات وأضرار في الممتلكات، بما في ذلك بعض الهجمات التي شارك فيها جيش الاحتلال، ويمثل ذلك ما معدله (7) حوادث يومية، مقارنة بمتوسط يومي قدره (3)

تحذر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم - من استغلال القوة القائمة بالاحتلال العدوان الحربي على قطاع كفرصة لمواصلة تحقيق أهدافها السياسية في الضفة الغربية، والسعي قداماً نحو الاستيلاء على المزيد من الأرض الفلسطينية، والغاء حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

يأتي ذلك مع استهداف العدوان الحربي الأرض الفلسطينية كافة، فقد صعدت قوات الاحتلال من تنفيذ العديد من حملات الاعتقال الجماعية بحق المواطنين في إطار العدوان الشامل على الشعب الفلسطيني، واستخدام العنف المفرط بحق المعتقلين وتقليص حقوقهم، وقانون فرض حالة الطوارئ في مراكز الاعتقال. وفي إطار عمليات الانتقام الجماعية الممنهجة، واصلت فرض قيود متعددة على حرية التنقل بين مناطق الضفة الغربية، فمنعت التنقل بشكل كامل، وأغلقت الحواجز والمداخل والبوابات التي تؤدي إلى البلدات والقرى والمدن، والتي قطعت أوصال الضفة



الهيئة تطالب بتفعيل إجراءات الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة

خطابين منفصلين للجنة القضاء على التمييز العنصري والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

منهم منازلهم والأجهزة المساعدة لهم، فيما أصبحت الخدمات العامة غير متاحة. ناهيك عن انقطاع الكهرباء الذي يزيد من صعوبة حياة هذه الفئة.

وفي خطاب منفصل آخر أطلقت الهيئة المستقلة نداءً عاجلاً إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري (CERD) بخصوص العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، وصفت فيه الوضع الكارثي للسكان المدنيين في قطاع غزة، فقد تسبب القصف الاحتلالي المتواصل جواً بوقوع المزيد من الضحايا المدنيين الذين يسقطون بشكل متواصل دون توقف بما فيهم الأطفال والنساء بأعداد كبيرة.

وبينت المخاطبة أن المنع الكلي لوصول الإمدادات الطبية والأدوية والغذاء، وقطع المياه والكهرباء من قبل دولة الاحتلال أدى حدوث كوارث لعائلا كثيرة مسحت أسماؤها من السجل المدني، الأمر الذي يتوافق مع تعريف الإبادة الجماعية.

كما أجبرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بفعل القصف والغارات الجوية المتواصلة على المدنيين والأعيان المدنية على النزوح المدنيين بالقوة،

طلبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتفعيل إجراءات الإنذار المبكر والعمل العاجل لضمان الحماية والمساعدة اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما طالبت ببذل مزيد من الجهود الدبلوماسية والإنسانية لتيسير تقديم المساعدة الحيوية وخدمات الدعم لسكان قطاع غزة من ذوي الإعاقة للتخفيف من معاناتهم وحفظاً لحقوقهم.

وبينت المخاطبة الوضع الكارثي الذي يعانيه الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل، كما تم تسليط الضوء على التأثير غير المتناسب للنزاع على الأشخاص ذوي الإعاقة، ما أدى لوقوع ضحايا وإصابات، وتهديد بمزيد من الإعاقات الدائمة كون عمليات الإجلاء تمثل تحدياً للأشخاص ذوي الإعاقة، الذين غالباً ما يفترقون للوقت والمساعدة اللازمة أثناء الغارات الجوية والاعتداءات الإسرائيلية.

وبينت الرسالة أن استهداف البنية التحتية والمرافق الصحية عمداً ترك الأشخاص ذوي الإعاقة بدون خدمات أساسية وبدون دعم، فقد العديد

ناهيك عن الخطابات المنحطة الصادر عن المسؤولين الإسرائيليين والتي أدت إلى موجات الكراهية والتحريض ضد الفلسطينيين وبالتالي زيادة العنف والعنصرية بحقهم. وشددت الهيئة في رسالتها على المطالبة بضرورة تفعيل إجراءات الإنذار المبكر والعمل العاجل لمعالجة هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والتمييز العنصري، مؤكدة على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لحماية المدنيين ومنع المزيد من الانتهاكات.

الرسالة الموجهة للجنة القضاء على التمييز العنصري

October 19, 2023

Committee on The Convention on the Rights of
Persons with Disabilities (CRPD)

Request for Early Warning and Urgent Action
Procedures on the Situation of Disabled
People during the Israeli Aggression on the Gaza
Strip

Dear Esteemed Members of CRPD

Palestine Independent Commission for Human
Rights writes to highlight the critical plight of
disabled individuals in Gaza, a direct result of the
ongoing Israeli aggression. The relentless
hostilities have disproportionately impacted this
vulnerable demographic, resulting in immense
suffering, displacement, and gross violations of
their fundamental human rights.

Since October 7, 2023, Israeli airstrikes have led to
significant civilian casualties, causing over
3,500 fatalities and more than 12,065 injuries.

Tragically, an estimated 10-15% of the injured
will likely suffer permanent disabilities, further
deepening the crisis. There is also the looming
threat of a ground invasion by Israel.

Amidst the chaos, disabled individuals face formi-
dable challenges during evacuations, with only
10 minutes to escape following missile strikes. The
urgency of escape often proves
insurmountable for those requiring extra time
and assistance, leading to unfortunate injury or
loss
of life.

Moreover, the deliberate targeting of civilian
infrastructure, including healthcare facilities, has
left disabled individuals without essential medica-
tions, medical supplies, rehabilitation services,
and support systems. The continuous violence
has exacerbated psychological distress and
trauma, profoundly affecting their well-being.
Many have lost their homes and crucial assistive
devices, further impeding their independence.
Public services, food, nutrition, psychosocial sup-
port programs, and protective measures,
especially for women with disabilities, are now

inaccessible.

The electricity outage has further hampered the
lives of people with disabilities, impacting
assistive devices, communication, and healthcare
accessibility, particularly for those dependent
on electric equipment. Hospital operations are
teetering on collapse, jeopardizing vital
procedures like sterilization and dialysis. Mental
health patients, approximately 20,000 people,
face life-threatening challenges due to the lack of
essential medicines and healthcare.

The indiscriminate use of military force, restric-
tions on basic necessities, and the blockade of
humanitarian aid have compounded the humani-
tarian crisis and inflicted severe suffering on
disabled individuals.

As mass displacement escalates, Israeli forces forc-
ibly deport civilians from North Gaza to the
south, creating immense challenges for people
with disabilities in movement and humanitarian
conditions.

In response to these urgent circumstances, we
implore the CRPD to promptly initiate the Early
Warning and Urgent Action Procedures. It is es-
sential to ensure the protection, assistance, and
accommodations required by disabled individu-
als, in compliance with the Convention on the
Rights of Persons with Disabilities.

Furthermore, I call upon the Committee to en-
gage in diplomatic and humanitarian efforts to
facilitate the delivery of vital aid and support
services to Gaza's disabled population. This
includes advocating for unimpeded access for hu-
manitarian organizations and medical personnel
to provide essential care and assistance.

Your prompt attention to this matter will alleviate
the suffering of disabled individuals and
uphold their rights, in alignment with the Con-
vention on the Rights of Persons with Disabilities.

Issam Aruri
Commissioner-General

الرسالة الموجهة للمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

October 19, 2023

Mr. Gerard Quinn

UN Special Rapporteur on the Rights of Persons
Request for Early Warning and Urgent Action
Procedures on the Situation of Disabled
People during the Israeli Aggression on the Gaza
Strip

Dear Mr. Quinn

Palestine Independent Commission for Human
Rights writes to highlight the critical plight of
disabled individuals in Gaza, a direct result of the
ongoing Israeli aggression. The relentless
hostilities have disproportionately impacted this
vulnerable demographic, resulting in immense
suffering, displacement, and gross violations of
their fundamental human rights.

Since October 7, 2023, Israeli airstrikes have led to
significant civilian casualties, causing over
3,500 fatalities and more than 12,065 injuries.
Tragically, an estimated 10-15% of the injured
will likely suffer permanent disabilities, further
deepening the crisis. There is also the looming
threat of a ground invasion by Israel.

Amidst the chaos, disabled individuals face formi-
dable challenges during evacuations, with only
10 minutes to escape following missile strikes. The
urgency of escape often proves
insurmountable for those requiring extra time
and assistance, leading to unfortunate injury or
loss
of life.

Moreover, the deliberate targeting of civilian
infrastructure, including healthcare facilities, has
left disabled individuals without essential medica-
tions, medical supplies, rehabilitation services,
and support systems. The continuous violence
has exacerbated psychological distress and
trauma, profoundly affecting their well-being.
Many have lost their homes and crucial assistive
devices, further impeding their independence.
Public services, food, nutrition, psychosocial sup-
port programs, and protective measures,
especially for women with disabilities, are now

inaccessible.

The electricity outage has further hampered the
lives of people with disabilities, impacting
assistive devices, communication, and healthcare
accessibility, particularly for those dependent
on electric equipment. Hospital operations are
teetering on collapse, jeopardizing vital
procedures like sterilization and dialysis. Mental
health patients, approximately 20,000 people,
face life-threatening challenges due to the lack of
essential medicines and healthcare.

The indiscriminate use of military force, restric-
tions on basic necessities, and the blockade of
humanitarian aid have compounded the humani-
tarian crisis and inflicted severe suffering on
disabled individuals.

As mass displacement escalates, Israeli forces forc-
ibly deport civilians from North Gaza to the
south, creating immense challenges for people
with disabilities in movement and humanitarian
conditions.

In response to these urgent circumstances, we im-
plore you to promptly initiate the Early Warning
and Urgent Action Procedures. It is essential to
ensure the protection, assistance, and
accommodations required by disabled individu-
als, in compliance with the Convention on the
Rights of Persons with Disabilities.

Furthermore, I call upon you to engage in diplo-
matic and humanitarian efforts to facilitate the
delivery of vital aid and support services to Gaza's
disabled population. This includes advocating
for unimpeded access for humanitarian organiza-
tions and medical personnel to provide essential
care and assistance.

Your prompt attention to this matter will alleviate
the suffering of disabled individuals and
uphold their rights, in alignment with the Con-
vention on the Rights of Persons with Disabilities.

Issam Aruri

Commissioner-General

الهيئة المستقلة تطالب بالعودة الفورية لعاملي الإغاثة والطوارئ الأممين للقيام بواجباتهم في قطاع غزة

طلابت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في رسالتين منفصلتين وجهتهما لكلٍ من المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأنروا» السيد فيليب لازاريني، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد مارتن غريفيث، تطالب فيهما بضرورة اتخاذ إجراء فوري وحازم بعودة عمال وموظفي هيئة الأمم المتحدة للإغاثة والعمليات الإنسانية إلى غزة وشمال غزة، للقيام بواجباتهم لأهمية هذه الخطوة التي تعتبر أساسية لتخفيف معاناة المواطنين في قطاع غزة، وهي خطوة هامة وليست فقط إنسانية في تخفيف معاناة المواطنين في غزة. فأوامر جيش الاحتلال التي طالب فيها المواطنين الانتقال إلى الجنوب في غضون 24 ساعة ترك هذه المناطق بدون أي دعم إنساني، فغياب منظمات الإغاثة والعاملين الإنسانيين خلال هذا الوقت الحرج له نتائج كارثية على المدنيين، خاصة في مناطق النزاع والمناطق التي تعاني من الأزمات.

رسالة المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأنروا» السيد فيليب لازاريني

18 October 2023

General Philippe Lazzarini
UNRWA Commissioner-General

Request for the Return of UNRWA Staff in Gaza
Headquarters

Dear Mr. Lazzarini,

I hope this letter finds you well. I am writing to express my deep appreciation for the dedication and hard work of UNRWA's staff in their relentless efforts to support Palestinian refugees and the population in Gaza,

The vital services and assistance provided by UNRWA have played a crucial role in protecting the lives of countless individuals and families in these challenging circumstances. The commitment and resilience demonstrated by your team are truly commendable.

The Israeli military order to evacuate to the south within 24 hours, has left Gaza and northern Gaza areas without any humanitarian support.

The absence of aid organizations and humanitarian

workers during this critical time has severe conse-

quences, particularly in conflict zones and crisis-stricken areas. We firmly believe that the reinstatement of relief workers in Gaza and Northern Gaza is not only a humanitarian imperative but also a fundamental step toward alleviating the suffering of the local population. I kindly request that you consider the urgent matter of reinstating UNRWA's employees to their duties at the UNRWA headquarters in Gaza. The return of these staff members is essential to ensuring the continuity of the vital work that UNRWA provides to Gazans

Thank you for your continued efforts in supporting Palestinian refugees and for your consideration of this request. I look forward to a positive resolution and the continued success of UNRWA's important mission.

Sincerely,
Ammar Dwaik
Director General

رسالة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد مارتن غريفيث

18 October 2023

Mr. Martin Griffiths

Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs
and Emergency Relief Coordinator

Urgent Request for Humanitarian Intervention in
Gaza and Northern Gaza

Dear Mr. Griffiths,

Palestine Independent Commission for Human
Rights urgently seeks your intervention in a mat-
ter

of utmost significance. We kindly request your
immediate and resolute action to facilitate the
return

of UN agencies Relief workers and humanitarian
structures to Gaza and Northern Gaza. Your
influence and expertise are essential in address-
ing this pressing issue.

The Israeli military order to evacuate to the south
within 24 hours, has left these regions without
any humanitarian support. The absence of aid or-
ganizations and humanitarian workers during this

critical time has severe consequences, particularly
in conflict zones and crisis-stricken areas. We
firmly believe that the reinstatement of relief
workers in Gaza and Northern Gaza is not only a
humanitarian imperative but also a fundamental
step toward alleviating the suffering of the local
population.

We appreciate your unwavering commitment to
humanitarian causes and your consideration of
our

appeal. We eagerly anticipate updates on the
actions taken to assist those in need and stand
ready

to collaborate in alleviating the suffering of the
people in Gaza and Northern Gaza.

Sincerely,
Issam Aruri
Commissioner General



مطالبة بوقف العدوان على غزة

الهيئة المستقلة ومؤسسات حقوقية وأهلية توجه نداء عاجلا لمنسق عملية السلام في الشرق الأوسط

وجهت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين ومجموعة مؤسسات حقوقية وأهلية فلسطينية رسالة للسيد تور وينيسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، مطالبة فيها بضرورة إنهاء الصمت على العدوان المتواصل على غزة، واتخاذ إجراءات فورية للتصدي للعواقب الإنسانية الخطيرة التي تسبب بها ولا زال العدوان على غزة، وحماية أرواح المدنيين.

وشددت المخاطبة على رفضها المطلق للإجلاء القسري وأي محاولة لإجلاء السكان الفلسطينيين قسراً من أراضيهم الشرعية، وأن مثل هذه الإجراءات ينتهك القانون الدولي ويفاقم معاناة المواطنين في غزة.

كما دعا الموقعون على الرسالة ضرورة الاستجابة الفورية لوقف العدوان.

15 October 2023

Mr. Tor Wennesland

Special Coordinator for the Middle East Peace
Process

United Nations Special Coordinator for the Middle
East Peace Process (UNSCO)

Subject: Urgent Appeal for Immediate Action to
Halt Aggression on Gaza.

Dear Mr. Wennesland,

We, the undersigned Palestine Independent Com-
mission for Human Rights, Palestinian Human
Rights Organizations, and Civil Society Organiza-
tions, write to express our deep disappointment
and growing alarm at your apparent inaction in
the face of the ongoing crisis in Gaza. Your
silence on this matter is deafening and deeply
concerning, especially considering your crucial
role as the Special Coordinator for the Middle East
Peace Process.

It is disheartening to witness the lack of a clear
stance or proactive measures from your office in
response to the relentless aggression against the
people of Gaza. The shocking loss of innocent
lives, including women and children, demands
immediate attention and decisive action.

Since October 7, 2023, Israeli airstrikes have
caused significant civilian casualties, leading to the

loss of over 2228 lives, including children and
women, and leaving more than 8744 individuals

injured. This unrelenting violence has also target-
ed civilian infrastructure, hospitals, and schools.

The situation is exacerbated by a blockade that
has further deepened the humanitarian crisis.

Of even greater concern, Gaza has been experi-
encing a complete electricity blackout since
October

11, which has pushed essential health, water, and
sanitation services to the brink of collapse and
intensified the issue of food insecurity.

Mass displacement continues to escalate, with the
latest OCHA figures as of October 14, 2023,
revealing that the total number of internally dis-
placed persons (IDPs) in the Gaza Strip has now
exceeded 423,378. Alarmingly, over two-thirds of
them are seeking refuge in UNRWA schools.
with UNRWA hosting about 64 percent in 102
premises operated as designated emergency
shelters.

Some 33,054 IDPs had taken refuge at 36 public
schools. It is estimated that over 153,000 IDPs,
whose homes have been destroyed or damaged
or have left their homes due to fear, are residing
with relatives and neighbors, as well as in other
public facilities.

We urgently call upon you to break your silence
and take a resolute position on the current
aggression in Gaza. We urge you to work tirelessly
with all relevant parties to put an immediate
end to this aggression and to address its severe

humanitarian consequences. Upholding international law and safeguarding the lives of civilians must be your paramount priorities. Furthermore, we adamantly oppose any attempts to forcibly displace Palestinian residents from their rightful lands. Such actions not only violate international law but also exacerbate the suffering of the people in Gaza.

We earnestly request your immediate and unwavering response to this urgent appeal.

Sincerely,

1. Palestine Independent Commission for Human Rights
2. Addameer Prisoner Support and Human Rights Association
3. Al Mezan Center for Human Rights
4. Al-Haq, Law in the Service of Man
5. Center for Defense of Liberties and Civil Rights "Hurriyat"
6. Defense for Children International – Palestine
7. Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center
8. Muwatin Institute for Democracy and Human Rights (Observer Member)
9. Palestinian Centre for Human Rights; and
10. the Palestinian Youth Association for Leadership and Rights Activation (PYALARA)
11. The Palestinian Association for Empowerment

and Local Development (REFORM)

12. The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy - MIFTAH
13. A.M. Qattan Foundation
14. AMAN: Coalition for Accountability and Integrity
15. The Civil Commission for the independence of Judiciary and Rule of Law (ISTIQLAL)
16. Filastiniyat
17. Union of Palestinian women committees UPWC
18. Arab World Democracy and Electoral Monitor (AlMarsad)
19. Non-Governmental Organizations Network PNGO
20. Faisal Hussein Foundation
21. Women's Centre for Legal Aid and Counseling WCLAC
22. MUSAWA- The Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession
23. Bisan Center for Research and Development
24. The Palestinian Center for Development and Media Freedoms (MADA)
25. Women's Studies Centre
26. Sharek youth Forum



نداء عاجل حول

الترحيل القسري الجماعي للفلسطينيين في العدوان الحربي على قطاع غزة



تستنكر الهيئة المستقلة لحقوق الانسان «ديوان المظالم» وتدين بشدة الدعوة والتهديدات الموجهة من قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي لسكان مدينة غزة وشمالها، بالمغادرة خلال 24 ساعة، بدأت فجر يوم الجمعة 2023/10/13 والطلب منهم الاتجاه جنوباً، الأمر الذي يعني تهجير أكثر من مليون ومئة ألف فلسطيني من بيوتهم إلى مناطق غير مؤهلة لاستقبالهم، في ظل ظروف إنسانية كارثية، خاصة مع استمرار القصف الإسرائيلي في جميع المناطق، بما في ذلك المناطق التي طلبت السلطات الإسرائيلية من المواطنين اللجوء إليها، دون فتح ممرات آمنة للسكان، بل قيام جيش الاحتلال باستهداف قوافل النازحين وقتل العشرات منهم.

يأتي هذه التهديد في سياق جرائم حرب خطيرة ومستمرة يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في قطاع غزة منذ سبعة أيام، أدت إلى مقتل أكثر من 2200 فلسطيني ثلثهم من الأطفال، وفي ظل قرار سلطات الاحتلال قطع المياه والكهرباء ومنع دخول الوقود والغذاء والمساعدات الإنسانية لقطاع غزة، الأمر الذي يعني أن سلطات الاحتلال دخلت في نطاق ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة.

تؤكد الهيئة المستقلة أن ما تقوم به قوات الاحتلال ترحيلاً قسرياً للمدنيين إجراءً متعمداً ومخططاً له، وهو ما يمكن وصفه بجريمة حرب، ويتوجب محاسبة المسؤولين عنه أمام المحكمة الجنائية الدولية، انسجاماً مع اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 والبروتوكولات الإضافية لها، التي تحظر التهجير الجماعي باعتباره جريمة ضد الإنسانية. وعليه، تطالب الهيئة بضرورة:

3. ضرورة توفير ممرات إنسانية آمنة لتنقل المواطنين والمساعدات الإنسانية، مع التأكيد على رفض التهجير القسري.

4. ضرورة ان تتحمل وكالة الغوث لشؤون اللاجئين مسؤوليتها كاملة تجاه حماية المدنيين والنازحين، وتوفير الخدمات لهم، بما في ذلك المأوى الآمن ومياه الشرب والغذاء.

5. تؤكد الهيئة على دعمها للموقف الرسمي الفلسطيني والمصري الرافض لأي تهجير للفلسطينيين خارج أرضهم.

1. التحرك الدولي العاجل والفوري لوقف عمليات التهجير والترحيل القسري الجماعي الذي تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتوفير الحماية للمدنيين وضمان عودة السكان إلى مناطقهم بصورة آمنة.

2. اتخاذ الإجراءات اللازمة وعلى وجه السرعة، من أجل وقف العدوان الحربي الذي يستهدف كامل القطاع.

الهيئة تخاطب المنظمات الدولية بشأن تدمير الاحتلال البنى التحتية وقطع مياه الشرب عن قطاع غزة

خاطبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المنظمات الدولية والمقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة لمياه الشرب الآمنة والصرف الصحي، عقب استهداف الآلة الحربية لدولة الاحتلال استهداف البنى التحتية وقطع مياه الشرب تنفيذًا لتعليمات حكومة دولة الاحتلال.

إلى السادة الخبراء والمقررين الكرام:

• السيد بيدرو أروخو-أغودو - المقرر الخاص لحقوق الإنسان في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي

• السيدة فرانثيسكا ألبانيز - المقررة الخاصة لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967

• اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل

نداء عاجل للتدخل الفوري لحماية حقوق المياه الآمنة والصرف الصحي في قطاع غزة

الخبراء والمقررين الكرام،

نحن نتابع عن كثب التصاعد المستمر والهجمات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة لليوم الخامس على التوالي. هذه الهجمات موجهة نحو السكان المدنيين الأبرياء وفقًا للقوانين القانون الإنساني الدولي. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تستهدف البنية التحتية المدنية في قطاع غزة، بما في ذلك تلك التي تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي لضمان بقاء السكان المدنيين وفقًا لمبادئ القانون الإنساني الدولي.

لا تزال الهجمات الصاروخية الإسرائيلية المتواصلة على مناطق مكتظة بالسكان في قطاع غزة تشكل تهديدًا خطيرًا للوضع الإنساني في المنطقة. وقد أثارت هذه الهجمات مخاوف كبيرة بشأن وضع المياه، خاصة في ضوء إجراءات إسرائيل لقطع إمدادات المياه. فقد ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات خطيرة ضد سكان قطاع غزة، معوقة إمكانية الوصول إلى المياه الآمنة والكافية للشرب، والتي أصبحت محدودة للغاية. كما تدهورت نوعية المياه المتاحة وأصبح الوصول إليها أمرًا أكثر تعقيدًا.

تمثل الهجمات الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة تهديدًا خطيرًا للوضع الإنساني في المنطقة، مما يثير قلقًا كبيرًا، خاصة فيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي المتاحة للسكان المدنيين المحاصرين. تلك السكان تحملوا حصارًا دام لأكثر من 16 عامًا. أدى استهداف إمدادات المياه من قبل إسرائيل وقرارها بقطع الكهرباء والمياه عن غزة إلى وقوع أزمة إنسانية تهدد حياة سكان غزة.

لقد جعلت هذه الحالة من قطاع غزة مكانًا غير آمن لنحو 2.2 مليون فلسطيني يعيشون في المنطقة. تم نزوح أكثر من 340,000 منهم قسرًا إلى 80 ملجأ في قطاع غزة، الذين يعانون نقصًا في أبسط احتياجات الحياة والمأوى اللائق. نقص الوقود ونقص المياه النظيفة للاستخدام اليومي ساهم في تفاقم الوضع. التلوث البيئي من حولهم، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على توفير المياه الشرب اللازمة والنظافة الشخصية للسكان النازحين من مختلف أنحاء قطاع غزة، يشكلان مخاطر كبيرة على الصحة.

ندرك أن نقص المياه له تأثيرات على سكان قطاع غزة وعلى جوانب الحياة في المنطقة بأكملها. وهذا يثير قلقًا خاصًا نظرًا لتدهور بنية الصرف الصحي وإغلاق محطات المعالجة بسبب نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي. أصبح من الصعب زيادة تشغيل آبار المياه، وتم التضرب بشدة من القدرة على توفير المياه اللازمة للمواطنين. وهذا يشكل مخاطر كبيرة على الصحة ويثير مخاوف بشأن انتشار الأمراض المعدية بين السكان في قطاع غزة المزدهم.

من المتوقع أن تزداد الوضعية الإنسانية في قطاع غزة سوءًا. أعلن رئيس هيئة الطاقة الفلسطينية أن الوقود المتبقي في شركة كهرباء غزة لا يتجاوز 300,000 لتر. وهذا يعني أنه لن يكفي لأكثر من 10-12 ساعة، مما سيزيد من الوضع

وممارستها للإنسانية ضد المدنيين في قطاع غزة وضمان حقهم في الوصول إلى مياه نظيفة وآمنة. ونحث على توفير خدمات المياه الأساسية وخدمات الصرف الصحي، وتوفير الوقود الضروري لتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي الحيوية.

الإنساني لسكان قطاع غزة ويؤثر سلبيًا على جوانب متعددة من حياتهم الاجتماعية والصحية.

نظرًا للمعلومات المرفقة، ندعوكم لاتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة ضمن اختصاصاتكم الإنسانية. نرجو منكم ممارسة الضغط على الدولة المحتلة، إسرائيل، لوقف سياستها

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والشبكة العربية و 17 مؤسسة وطنية عربية يوجهون خطاباً عاجلاً لمدعي عام المحكمة الجنائية الدولية

الآلاف للموت والشيك، وتعطيل غرف العمليات والأجهزة الطبية الحساسة في المستشفيات. وطالبت المؤسسات المدعي العام فتح تحقيق جنائي في جرائم الحرب التي ترتكبها سلطات الاحتلال.

الإسرائيلية الدائرة في غزة ومنع وقع كارثة إنسانية وشيكة، وذلك بعد بدء سلطات الاحتلال بتنفيذ تهديدات وزير الجيش الإسرائيلي بقطع المياه والكهرباء وامدادات الوقود والطاقة عن قطاع غزة. وحذرت الرسالة أن من شأن هذه الاجراءات إحداث نقص شديد في مياه الشرب وتعريض مئات

توجهت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تضم 18 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في 18 دولة عربية، ببناء عاجل لمدعي عام المحكمة الجنائية الدولية كريم خان، مطالبيته بالتدخل وإصدار تصريح وقائي فوري لمواجهة جرائم الحرب

The Independent Commission for Human Rights, the Arab Network, and 17 Arab National Institutions urgently address a letter to the Prosecutor of the International Criminal Court. The Independent Commission for Human Rights and the Arab Network for National Human Rights Institutions, which consists of 18 national human rights organizations in 18 Arab countries, have issued an urgent appeal to the Prosecutor of the International Criminal Court, Mr. Karim Khan. They are calling upon him to intervene and issue an immediate protective permit to confront the Israeli war crimes taking place in Gaza. This is to prevent an imminent humanitarian catastrophe following the Israeli authorities' initiation of the execution of threats made by the Israeli Defense Minister to cut off water, electricity, and essential supplies to the

Gaza Strip.

The message warned that these measures could result in a severe shortage of drinking water, exposing hundreds of thousands to imminent death, and disabling the operating rooms and sensitive medical equipment in hospitals. The organizations have urged the Prosecutor to open a criminal investigation into the war crimes committed by the occupying authorities."

نص الرسالة عبر الرابط <https://www.ichr.ps/category-1/7872.html>

#ichr

#Gaza #GazaPalestine #GazaUnderFire

#GazaUnderAttack #Palestine

#Human_Rights

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحذر من حصول كارثة إنسانية في قطاع غزة، وتستنكر الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة من عمليات قتل وقصف وتدمير المنازل والأبراج السكنية والمؤسسات المدنية. تفاصيل البيان عبر الرابط أدناه:



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

بيان

الشبكة العربية تحذر من حصول كارثة إنسانية في القطاع

تستنكر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة من عمليات قتل وقصف وتدمير المنازل والأبراج السكنية والمؤسسات المدنية ومنع دخول الوقود والسلع، وقطع الكهرباء عن قطاع غزة. يأتي ذلك في ظل استمرار الحصار المفروض على القطاع منذ أكثر من 17 عاماً. وتحذر الشبكة العربية من قيام دولة الاحتلال باستغلال بعض التصريحات الدولية المؤيدة لها لارتكاب مزيد من المجازر بحق المدنيين في قطاع غزة وتنفيذ عمليات تهجير واسعة النطاق للسكان.

ومع بدء العدوان الإسرائيلي الذي استهدف الأبراج السكنية والأعيان المدنية، وأدى إلى استشهاد وإصابة وتشريد مئات العائلات حتى ساعة إعداد هذا البيان (صبيحة الأحد 10 تشرين أول 2023) فإن الشبكة تحذر من حدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة. في ظل الضعف الشديد لبنية الرعاية الطبية وفقر إمكانيات الدفاع المدني، والتي من المتوقع أن تتفاقم بعد قرار سلطات الاحتلال قطع التيار الكهربائي عن القطاع وإغلاق المعابر، ومع تزايد حالات النزوح الداخلي في قطاع غزة لعشرات الآلاف من المواطنين الذين اضطروا لترك منازلهم بفعل القصف الإسرائيلي. وكذلك في ضوء توجيه التهديدات من خلال رسائل نصية لسكان تجمعات سكنية بأكملها.

كما تحذر الشبكة العربية من استغلال الأحداث الأخيرة من قبل المستوطنين في الضفة الغربية لارتكاب أعمال إرهابية واعتداءات على الفلسطينيين، خاصة مع انتشار بيانات ونداءات التحريض والدعوة للانتقام من الفلسطينيين. وإذ تحمل الشبكة العربية دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة وأمن الفلسطينيين في سائر الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تناشد المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة، بالتحرك العاجل واتخاذ الإجراءات الفاعلة للضغط الجاد على دولة الاحتلال لوقف عدوانها على قطاع غزة، ووقف حملات القمع والتهجير القسري في الضفة الغربية المحتلة، وحماية أرواح المدنيين والحبولة دون إزهاق المزيد منها، وتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة لمعالجة آثار العدوان المستمر، ومنع تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة في القطاع.

وترى الشبكة العربية أن عجز المجتمع الدولي عن معالجة جذر الأزمة والمتمثل في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية، واستمرار توفير غطاء لدولة الاحتلال والسكوت على انتهاكاتها وجرائمها بحق الفلسطينيين، وعدم تحقيق المحاسبة من خلال المحكمة الجنائية الدولية وانسداد الأفق السياسي وغياب أي خيار جدي لحل للقضية الفلسطينية مبني على أسس القانون الدولي وتحقيق العدالة.

وتدعو الشبكة العربية الجهات والهيئات الدولية ذات الاختصاص والعلاقة إلى حماية المدنيين الفلسطينيين وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، والضغط على دولة الاحتلال بالالتزام بأحكام اتفاقيات جنيف، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة وتحت الاحتلال.

انتهى

2023/10/10

الهيئة المستقلة تخاطب المقررين الخواص للأمم المتحدة وتحذر من تداعيات كارثة إنسانية في قطاع غزة

خصوصًا الأطفال والنساء.

كما حذرت الهيئة المستقلة من إعلان المسؤولين الإسرائيليين وبشكل علني عن نيتهم قصف غزة بشكل مكثف، في الوقت الذي لا يوجد في قطاع غزة ملاجئ ضد القنابل، أو القدرة على الفرار بسبب الحصار، فقتل المدنيين الفلسطينيين بالتصفية الإسرائيلية في غزة، والذين يحميهم القانون الدولي الإنساني، لا يشكل انتهاكًا خطيرًا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ فحسب، بل يُعد انتهاكًا لمبادئ التناسب والضرورة من خلال استخدام مفرط للقوة يؤدي إلى مقتل أو إصابة الأشخاص المحميين، مما يشكل جريمة حرب.

وشددت الهيئة في مخاطباتها على أن إجراءات إسرائيل العقابية وجرائمها ضد الفلسطينيين تعود لسياستها التمييزية التي تعتمد بناءً على أسس الفصل العنصري (الأبارتهايد)، مبينة أن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف هو السبيل الوحيد الذي يجب على المجتمع الدولي تحقيقه بما في ذلك وقف الاحتلال والاستيطان الاستعماري والفصل العنصري.

واللجنة المستقلة للأمم المتحدة للتحقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل.

وحذرت الهيئة من كارثة وشيكة في غزة نتيجة لانهايار النظام الصحي وضعف إمكانيات الدفاع المدني، مبينة أنه قد تم تشريد عشرات الآلاف بالقوة، وأنه تم قصف مدارس وكالة الغوث التي لجأ إليها المواطنون، سيما وأن الحكومة الإسرائيلية تستغل بعض المصادقات الدولية لارتكاب مزيد من المجازر ضد سكان غزة وتنفيذ عمليات نزوح واسعة النطاق، وأشارت الهيئة إلى ارتكاب المستوطنين في الضفة الغربية أعمالاً إرهابية واعتداءات ضد الفلسطينيين، خاصة مع نشر رسائل التحريض والانتقام التي يتداولها المستوطنون فيما بينهم للانتقام من الفلسطينيين واستهداف ممتلكاتهم.

وقد أسفرت الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة حتى لحظة توجيه هذه المخاطبات، عن مقتل ما لا يقل عن ٥٧٦ شخصًا، بما في ذلك ٩١ طفلًا و٦١ امرأة، وإصابة أكثر من ٢,٣٠٠ آخرين. بالإضافة إلى ذلك، سجلنا ١٥ حالة وفاة، بما في ذلك أطفال، في الضفة الغربية، مع إصابة نحو ٨٠ شخصًا. تستمر أعداد الضحايا في الارتفاع، حيث يحتجز العديد منهم تحت أنقاض غزة. هذا التصعيد العسكري المستمر يهدد بحياة أكثر من الأبرياء،

طالبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة والأطراف المتعاقدة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩، للوفاء بالتزاماتهم القانونية والأخلاقية بموجب المادة ١ من الاتفاقية، تجاه الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لهجمات حربية في قطاع غزة.

فقد وجهت الهيئة المستقلة مخاطبات للمقررين الخواص للأمم المتحدة حول تدهور وضع حقوق الإنسان في قطاع غزة، نتيجة الهجمات العسكرية الإسرائيلية في إطار الحرب التي تشنها على قطاع غزة، مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل العاجل واتخاذ جميع الوسائل للضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لوقف الهجمات العسكرية على غزة وسكانها المدنيين، ووضع حد لانتهاكات القانون الدولي.

وتوجهت الهيئة في مخاطباتها لكل من السيدة فرانشيسكا ألبانيز المقررة الخاصة بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بالحق بالصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بالحق في السكن، والخبير المستقل في حقوق الإنسان والتضامن الدولي،

الهيئة المستقلة تحذر من حصول كارثة إنسانية في القطاع

واعتداءات على الفلسطينيين، خاصة مع انتشار بيانات ونداءات التحريض والدعوة للانتقام من الفلسطينيين.

وإذ تحمل الهيئة دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة وأمن الفلسطينيين في سائر الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تناشد المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة، بالتحرك العاجل واتخاذ الإجراءات الفاعلة للضغط الجاد على دولة الاحتلال لوقف عدوانها على قطاع غزة، ووقف حملات القمع والتهجير القسري في الضفة الغربية المحتلة، وحماية ارواح المدنيين والحيلولة دون ازهاق المزيد منها، وتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة لمعالجة اثار العدوان المستمر، ومنع تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة في القطاع.

وترى الهيئة أن عجز المجتمع الدولي عن معالجة جذر الازمة والتمثل في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية، واستمرار توفير غطاء لدولة الاحتلال والسكوت على انتهاكاتها وجرائمها بحق الفلسطينيين، وعدم تحقيق المحاسبة من خلال المحكمة الجنائية الدولية وانسداد الأفق السياسي وغياب أي خيار جدي لحل للقضية الفلسطينية مبني على أسس القانون الدولي وتحقيق العدالة.

وتدعو الهيئة الجهات والهيئات الدولية ذات الاختصاص والعلاقة إلى حماية المدنيين الفلسطينيين وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، والضغط على دولة الاحتلال الالتزام بأحكام اتفاقيات جنيف، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة وتحت الاحتلال.

تستنكر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة من عمليات قتل وقصف وتدمير المنازل والأبراج السكنية والمؤسسات المدنية ومنع دخول الوقود والسلع، وقطع الكهرباء عن قطاع غزة. يأتي ذلك في ظل استمرار الحصار المفروض على القطاع منذ أكثر من 17 عاماً.

وتحذر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين من قيام دولة الاحتلال باستغلال بعض التصريحات الدولية المؤيدة لها لارتكاب مزيد من المجازر بحق المدنيين في قطاع غزة وتنفيذ عمليات تهجير واسعة النطاق للسكان.

ومع بدء العدوان الإسرائيلي الذي استهدف الأبراج السكنية والاعيان المدنية، وأدى الى استشهاد واصابة وتشريد مئات العائلات حتى ساعة اعداد هذا البيان (صبيحة الأحد 8 تشرين أول) فإن الهيئة تحذر من حدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة، في ظل الضعف الشديد لبنية الرعاية الطبية وفق إمكانيات الدفاع المدني، والتي من المتوقع ان تتفاقم بعد قرار سلطات الاحتلال قطع التيار الكهربائي عن القطاع واغلاق المعابر، ومع تزايد حالات النزوح الداخلي في قطاع غزة لعشرات الآلاف من المواطنين الذين اضطروا لترك منازلهم بفعل القصف الاسرائيلي. وكذلك في ضوء توجيه التهديدات من خلال رسائل نصية لسكان تجمعات سكنية بأكملها.

كما تحذر الهيئة من استغلال الاحداث الأخيرة من قبل المستوطنين في الضفة الغربية لارتكاب اعمال إرهابية





بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني **الشبكة العربية تنظم ندوة خاصة وتطالب بمحاكمة مجرمي الحرب**

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» تنظم ندوة إلكترونية بعنوان (العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، النكبة الجديدة)، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني 29 تشرين ثاني، وذلك تكريسا لجهود الشبكة في مناهضة جرائم الاحتلال والعمل على محاسبته على جرائمه وحشد الدعم والتأييد والمناصرة بهذا الخصوص، وتبني الشبكة لحقوق الفلسطينيين الثابتة، وادانتها لجرائم الاحتلال وانتهاكاته الصارخة لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.



وتحدث في الندوة التي أدارها الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة، السفير محمود كارم ممثل المركز القومي المصري لحقوق الإنسان، نيابة عن السفارة مشيرة خطاب رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسيد عصام عاروري مفوض عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والسيد سلطان بن حسن الجمال الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، السيدة فرانثيسكا البانيز المقررة الخاصة لحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وشدد الدويك على أن صمود الشعب الفلسطيني على أرضه خاصة في قطاع غزة رغم المجازر التي يتعرض لها منذ السابع من أكتوبر الماضي، قد أفضل محاولات تجاهل القضية الفلسطينية وتجاوز الشعب الفلسطيني وإقامة علاقات مباشرة مع دولة الاحتلال دون تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير، كما أظهرت انه لا يمكن توفير الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم طالما أن الشعب الفلسطيني لم ينل حقوقه المشروعة التي اقرها القانون الدولي، مشدداً على أنه طالما لم تتم المساءلة والمحاسبة الجدية للاحتلال وقادته السياسيين والعسكريين على الجرائم التي يرتكبونها ، فإنه سيستمر في ارتكاب المزيد منها.

من جانبه شدد العاروري على أن الأولوية القصوى في هذه الأثناء تتطلب الوقف الفوري وغير المشروط لحرب الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والوقف الفوري لإرهاب المستعمرين، مع التمسك باعتباره إرهاباً وجريمة حرب، وتطوير ممرات

يفضل هذا التضامن اضطرت قوى استعمارية عديدة لتغيير مواقفها المنحازة لآلة القتل الصهيونية البشعة، في وقت يشهد عالمنا مجدداً استقطاباً بين القوى الاستعمارية المهيمنة والشعوب المقهورة.

السفير كامل ممثل المجلس القومي، بالإنيابة عن السفارة خطاب شدد على ضرورة مواصلة الشبكة العربية للجهود المتواصلة التي بدأتها منذ بداية العدوان الاحتلالي، على مختلف المستويات العالمية والأممية، لمساندة حقوق الشعب الفلسطيني وإلزام المجتمع الدولي بضرورة وقف الحرب المتواصلة بطريقة إجرامية شهدنا خلالها استهداف المدنيين والأطفال والنساء، والتدمير غير المسبوق للمنشآت المدنية. واستمرار العمل مع المؤسسات الدولية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والجهات الدولية الفاعلة لوقف الحرب على قطاع غزة وتأمين الممرات الإنسانية العاجلة.

من جانبه دعا الجمالي إلى ضرورة العمل على مطالبة الأمم المتحدة لوضع معايير أكثر صرامة لاختيار ممثليها ومفوضيها وخبرائها ومقرريها

الإغاثة الإنسانية لقطاع غزة وتكثيفها دون قيود، وفك الحصار الظالم، للتمكن من إنقاذ الأرواح وتجنيد المدنيين ويلات التشرد مع وجود مئات الآلاف دون مأوى في العراق، ودعم جهود لجنة التحقيق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان عام 2021، في الأحداث التي سبقت ومهدت للسابع من أكتوبر وما حدث خلالها وما تلاها، وتقديم المتورطين في جرائم الحرب الإسرائيلية للقضاء ولمحكمة جرائم الحرب، والبدء الفوري بمعالجة جذور الأزمة من خلال الأمم المتحدة، وليس من خلال الإدارة الأميركية الشريكة في العدوان، لتطبيق قرارات الأمم المتحدة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حق تقرير المصير وتطبيق الشق الخاص بفلسطين في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، القاضي بإقامة دولتين على أرض فلسطين التاريخية وحدد للدولة الفلسطينية نسبة 44 بالمئة من فلسطين الانتدابية.

وتوجه العاروري بالشكر والعرفان للملايين من أنصار الحرية والعدالة الذين هبوا للتنديد بجرائم الغزاة وانتصروا لحقوق الشعب الفلسطيني، ويتصدون لمحاولات نزع إنسانيته،



القدس. وكذلك الاستمرار في الحراك للضغط على الجهات الدولية صاحبة الولاية للقيام بمهامها لوقف الاعتداءات الاحتلالية ومحاسبتهم على جرائمهم، وإنزام الجهات التي مولت الاحتلال بدفع التعويضات بما يسهم في إعادة بناء قطاع غزة. وقالت البانيز «إن ما شهدناه منذ السابع من أكتوبر هو رعب لا يُمكن لأحد أن ينساه، والآن أكثر من أي وقت مضى، من الضروري أن نكون الصوت العاقل والداعي إلى احترام القانون الدولي والقانون الدولي الذي دُفن مع الضحايا، ومع الأطفال الأبرياء الذين قتلوا في هذه الحرب غير الضرورية والظالمة تمامًا». داعية إلى «إعادة أنسنه» الخطاب المتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، وإنهاء الهيمنة الإسرائيلية اليهودية على الفلسطينيين سيعيد لهم إنسانيتهم، لأنه لا يمكن لأحد أن يعامل الآخر بوحشية مثلما يفعل الإسرائيليون دون أن يفقدوا إنسانيتهم بالمقابل، فالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان مروّعًا بالفعل قبل السابع من أكتوبر، والآن وصلنا إلى حافة الهاوية.

وكل من هو معني بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما يؤمن الحياد والشفافية والمساواة بالتعاطي مع القضايا الساخنة في العالم، وتشكيل فريق عمل لوضع مقترحات (أدوات وإجراءات) من شأنها تعزيز فعالية المنظومة الدولية لحقوق الإنسان عامة، وكذلك تعزيز قدرتها على فرض إدخال المساعدات الإنسانية في مناطق الصراع ووقف الانتهاكات والعدوان، وتعزيز عدم الكيل بمكيالين. تشكيل فريق عمل لوضع مقترحات عملية لحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين وداعميهم لضمان عدم افلاتهم من العقاب، والتواصل والتنسيق مع الدول والمجموعات والجهات والمحامين الذين يعملون على ذلك ودعم مساعيهم ومؤازرتهم، وتشكيل فريق لجمع ما وثق من جرائم الاحتلال في حربه الأخيرة على قطاع غزة والصفة الغربية، والتعاون في توثيق الجرائم التي لم توثق بعد، وكذلك حصر وتقييم حجم الخسائر والأضرار المادية البشرية وتزويد الفريق القانوني بها، الدعوة لقاطعة الاحتلال ووقف أي تطبيع معه مهما كان شكله، وكذلك توحيد الجهود بهذا الخصوص حتى نيل الشعب العربي في فلسطين استقلاله وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها

وشدد المشاركون على ضرورة وقف الحرب على قطاع غزة، وقف الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير الدولية، السيد راشد بن حمد البلوشي رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، والأستاذة سمر الحاج رئيس المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان، الدكتور عبد المجيد زعلاني رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر، والأستاذ خالد الرملي من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، والسيد أحمد بوحبيني رئيس لجنة حقوق الإنسان الموريتانية. وخلال الندوة تم عرض فيلم خاص أنتجته الهيئة بهذه الندوة.

ودعت البانيز إلى تشكيل بعثات أممية وقائية في الأراضي



الهيئة المستقلة تناقش مع الصليب الأحمر أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال والوضع الإنساني في قطاع غزة



ناقش مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الدكتور عمار الدويك مع السيد أرنود ميفري مدير الصليب في الضفة الغربية، ورئيس فريق الحماية، ومدير الدائرة القانونية للمنظمة، الجهود التي يقوم بها الصليب الأحمر في قطاع غزة، خاصة في الموضوع الإغاثي وإيصال المعونات الطبية وتقديم الدعم لمستشفيات القطاع.

كما تم نقاش أوضاع الأسرى الفلسطينيين والخطوات العقابية التي تتخذها سلطات الاحتلال بحقهم، وحملات الاعتقال الواسعة التي تنفذها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية، وورود تقارير وشهادات عن تعذيب وسوء معاملة للأسرى.

وطالبت الهيئة لصليب الأحمر التحقيق في وفاة الأسيرين عرفات حمدان وعمر

يعملون داخل مناطق الخط الأخضر بموجب تصاريح رسمية صادرة عن سلطات الاحتلال. وطالبت الهيئة الصليب الأحمر رفع وتيرة الضغط على سلطات الاحتلال للسماح لممثلي الصليب الأحمر باستئناف زيارتهم للأسرى الفلسطينيين.

دراغمة اللذان توفيا بظروف غامضة داخل سجون الاحتلال واسترداد جثمانيهما، وتكثيف زيارة المنظمة الدولية لجميع المعتقلات بما في ذلك المعسكرات التي افتتحتها سلطات الاحتلال مؤخرا لفلسطينيين من قطاع غزة غالبيتهم من العمال الذين كانوا

الهيئة وعدد من ممثلي المجتمع المدني يلتقون الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل



التقى وفد من المجتمع المدني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، مصطفى البرغوثي، وعمار الدويك، ودلال عريقات، وفادي قرعان، مع الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، خلال زيارته للضفة الغربية.

وضع الحضور السيد بوريل والوفد المرافق له في صورة جرائم الحرب التي ترتكبها القوات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيه العقوبات الجماعية والتطهير العرقي والابادة الجماعية التي يتم تنفيذها بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، مطالبين الاتحاد الأوروبي اتخاذ موقف واضح وصريح من وقف الحرب والعدوان، مع الإشارة الى ان تصريحات السيد بوريل بشأن المستشفيات أعطت غطاء لإسرائيل في ارتكاب جرائم حرب في مستشفى الشفاء، وأشار المشاركون الى ان الاتحاد الأوروبي فقد مصداقيته ومكاته لدى الفلسطينيين بل ولدى شعوب الجنوب بشكل عام، وان عليه بذلك الكثير من اجل استعادة هذه الثقة. كما أكد المشاركون على أن الأولوية يجب ان تكون لوقف الحرب، ولا وقت للحديث عن أي سيناريوهات لما بعد الحرب، مشددين على أن الشعب الفلسطيني منفردا هو من يقرر مصيره دون تدخل او وصاية من أحد. وطالبوا المسؤول الأوروبي ان يكون ضمن جدول زيارته لقاء عائلات أسرى فلسطينيين وفلسطينيين من

خلال لقائه مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان إيمون غيلمور الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على وجوب حماية المدنيين الأبرياء والذي لا يمكن ان يتحقق دون وقف إطلاق النار في قطاع غزة، مع ضرورة فتح ممرات إنسانية عاجلة،

وتم خلال الاجتماع مناقشة حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية بما فيها الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون بحماية قوات الاحتلال وحملات الاعتقال المتواصلة التي طالت أكثر من 1600 مواطن منذ السابع من أكتوبر الجاري، علاوة على تقطيع أوصال الضفة الغربية وصعوبة التنقل فيها. كما تم التأكيد على ضرورة احتكام الاتحاد الأوروبي للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

#GazaUnderAttack #ichr

ضحايا المستوطنين وجيش الاحتلال. الهيئة المستقلة لتلقي الدكتور جافيد ألي مدير المستشفى الميداني للهيئة الطبية الدولية في رفح، للتعرف على الخدمات التي تقدمها هيئته، فيما نظمت الهيئة المستقلة فقرة تفريغ نفسي للأطفال المرضى والجرحى في المستشفى الميداني.

جانب من لقاء الهيئة المستقلة ومؤسسات حقوق الإنسان في قطاع غزة مع السيد اجيث سنجهاي، رئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان صباح اليوم، بمركز العمليات الإنسانية المشتركة للأمم المتحدة في مدينة رفح، وتناول اللقاء جريمة الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. يشار إلى أن السيد اجيث في زيارة لقطاع غزة ما بين 15 إلى 20 يناير.

معزة بشهادات شهود العيان

الهيئة المستقلة ترصد جرائم حرب الإبادة الجماعية في غزة

العيان وناجين وذوي ضحايا، واسرى وأسيرات أفرج عنهم رووا شهادات تعذيب ومعاملة لا إنسانية وقاسية في مراكز الاعتقال.

وتواجه فرق الهيئة تحديات عديدة في عملية التوثيق مرتبطة باستمرار العدوان، وتعرض الباحثون لمخاطر جراء القصف المتواصل وتقطيع أوصال قطاع لمناطق عمليات عسكرية، الأمر الذي من شأنه تعريض الباحثين اما للإصابة او الاعتقال، فيما يتمثل التحدي الآخر بقطع الاتصالات والإنترنت من قبل قوات الاحتلال الأمر الذي يصعب عمليات التوثيق ونقل وتحميل البيانات من تسجيلات مرئية وصوتية، وصعوبة الوصول إلى المعلومات، وإجراء مقابلات مع الشهود وذوي الضحايا جراء التعرض لصدمات نفسية نتيجة معايشة جرائم الاحتلال وآثارها الكارثية على المدنيين.

وفي إطار متابعة الهيئة لأوضاع النازحين في مراكز الايواء ومخيمات النزوح نفذت الهيئة سلسلة من الزيارات تركزت في محافظات وسط وجنوب قطاع غزة وتحديدا في خانينوس ورفح، بهدف الاطلاع على ظروف معيشتهم والصعوبات التي يواجهونها في هذه الأماكن، ومدى تأثير النازحين.

وتواصل الهيئة دورها في رصد وتوثيق جرائم وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في حرب الإبادة الجماعية التي شنها على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر، فقد عملت على زيادة عدد الفريق وكونت فريق توثيق طارئ للعمل على جمع المعلومات حول انتهاكات وجرائم العدوان الحربي على قطاع غزة، وعلى الرغم من أنه قد لا يكون من الممكن التحقيق في جميع حوادث انتهاكات حقوق الإنسان تحت القصف، فقد تمكنت الهيئة من جمع المعلومات من خلال المصادر المباشرة كشهود

« نزحت من معسكر جباليا بعد قصف منزلي واستشهاد أهلي وامي وابي وبناتي الثلاث، وزوجتي أصيبت بشكل بليغ. شاهدت جثثهم أشلاء ولا أستطيع تخطي المنظر. مكثت 5 أيام آملاً إخراج البقية من تحت الأنقاض، لكنهم مازالوا شهداء. كانت طريق الوصول إلى جنوب غزة صعبة بعد المجزرة التي ارتكبت بحق عائلتي.»

هذا ما قاله المواطن أحمد عبد الرحمن، في شهادته للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في إطار أنشطتها الرامية إلى رصد وتوثيق جرائم العدوان الحربي الإسرائيلي والإبادة الجماعية بحق سكان قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر.

«بتمنى ارجع لغزة، وان شاء الله نعيش على الردم، ما يعرف إذا بيتنا انقصف ما بنعرف عنه شيء حد بحكيلنا انقصف تماما وحد بحكيلنا جزئي.» هذه أمنية جنى ذات السنوات 12، بعد قصف منزل ذويها ونزوحها.

شكلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» فريقاً من المتطوعين لرصد وتوثيق الجرائم على الرغم من اتساعها وجميعها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك قتل النساء والأطفال مباشرة، والذين يشكلون ثلاثة أرباع الضحايا، بالإضافة إلى قصف المباني السكنية والمستشفيات واستهداف طواقم ومركبات الإسعاف والدفاع المدني، والصحافيين، علاوة على التهجير القسري.





متمسكون بالأمل وعازمون على البقاء والصمود

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ترسم البسمة على وجوه

أطفال غزة النازحين

وأرائهم، ما يُعزز الشعور بالمسؤولية والقدرة على التأثير إيجابياً في حياتهم.

وتأتي هذه الأنشطة تجسيداً لحقّ الأطفال في الحماية من مخاطر الحرب، بما في ذلك الصدمات النفسية، كونها تُساهم في ضمان حقّهم في الصحة النفسية والعقلية من خلال تخفيف حدة التوتر والضغوط النفسية، والتعبير عن تجاربهم الصعبة، وتُخفف حدة التوتر والضغوط التي يتعرضون لها، وأيضاً لضمان حقّ الأطفال في الحياة الكريمة، كما تُسهم هذه الأنشطة في تحسين آليات التكيف لدى الأطفال، وتُعيد إليهم الشعور بالأمل في مستقبل أفضل.

وأشار المحامي جميل سرحان نائب مدير عام الهيئة المستقلة في قطاع غزة إن لهذه الأنشطة دوراً إيجابياً في نشر الوعي حول أهمية حماية الأطفال وقت الأزمات، ودعم برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، فهذه التدخلات

تحت عنوان متمسكون بالأمل وعازمون على البقاء والصمود رسمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، من خلال فريق التدخل والدعم النفسي البسمة على وجوه أطفال غزة النازحين، من خلال عروض مسرحية وترفيهية تفاعلية أقيمت في مراكز الإيواء داخل مدارس الاونروا والمخيمات التي لجأوا إليها هرباً من القصف والدمار الذي لحق بهم، وذلك ضمن أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي التي تنفذها الهيئة للتخفيف من حدة الضغوطات النفسية التي يعاني منها الأطفال جراء الحرب الإسرائيلية على غزة.

وتفاعل الأطفال الذين يعيشون أوضاعاً مأساوية منذ بداية الحرب، مع العروض التي تنوعت بين فقرات ترفيهية وأخرى تتضمن توعية بحقوقهم وإرشادات تتعلق بسلامتهم، لمساعدتهم وذويهم على مواجهة الظروف الصعبة، وتُشجعهم على المشاركة في التعبير عن مشاعرهم

وتشمل الأنشطة ألعابًا تفاعلية مثل البراشوت، لعبة المطر، طاق طاقية، لعبة الأعداد، التركيز، تلوين على وجوه الأطفال، وتُقام أنشطة أخرى تشمل الرسم، والمسرح، والموسيقى، وألعاب الحركة التي تساعد على تخفيف التوتر والضغوط التي يتعرض لها الأطفال نتيجة الظروف الصعبة.

كما قدم فريق الهيئة أنشطة تدخل جماعية للنازحين من خلال لقاءات تثقيف نفسي جماعية والتي تهدف إلى توعيتهم بردود الأفعال النفسية الناتجة عن الصدمات النفسية التي تعرضوا لها، وكذلك كيفية التعامل مع الأطفال بهدف حمايتهم من تطور اضطرابات الحرب ما بعد الصدمة، وقد وردت شكاوى من قبل الأهالي للنازحين حول تغيرات نفسية بدأت تظهر على الأطفال مثل التبول الإرادي، الكوابيس والأحلام المزعجة، بالإضافة إلى تغيرات سلوكية بدأت تلاحظ على الأطفال مثل العنف والعزلة.

وفي ذات السياق أصدرت الهيئة المستقلة ورقة حقائق بعنوان (تأثير العدوان الحربي على الصحة النفسية في قطاع غزة)، بهدف الكشف عن تأثير وأبعاد هذا العدوان المتواصل على الصحة النفسية للفلسطينيين، وتقديم التدخلات والمقترحات التي تساهم في تقوية المناعة النفسية، والحد من التداعيات التي خلفها العدوان الحربي داعية إلى ضرورة تدخل المجتمع الدولي والمؤسسات الإنسانية والحقوقية العاجل والفوري، والضغط على الاحتلال لوقف هذا العدوان. وتكثيف برامج التفريغ النفسي في كافة أماكن تواجد السكان.

المبكرة في معالجة الصدمات النفسية لدى الأطفال تساعد على التغلب على هذه المشاعر، ويتقلل من مخاطر الإصابة بالاضطرابات النفسية في المستقبل.

من جهته قال إسلام التميمي مدير دائرة التدريب والمناصرة في الهيئة، تأتي هذه الأنشطة في إطار التزام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بحماية حقوق الأطفال، بما في ذلك حقهم في الصحة النفسية والعقلية، والتأكيد على أهمية تضافر الجهود من قبل جميع الجهات الفاعلة لضمان حماية الأطفال من مخاطر الحرب، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم لهم.

منسق دائرة التدريب والتوعية في الهيئة المستقلة بقطاع غزة بهجت الحلو أشار إلى أن هذه البرامج تعمل على إعادة بناء الثقة لدى الأطفال وتعزز الشعور بالأمان لديهم. كما تسعى إلى إعادتهم إلى حياتهم الطبيعية قدر الإمكان، وتوفير بيئة داعمة تسمح لهم بالتعافي من آثار الحرب والنزوح.

من ناحيته بين الاخصائي النفسي ضمن فريق الدعم والتدخل النفسي الطارئ للهيئة والعامل في غزة أحمد ثابت أن الهيئة تُنفذ أنشطة تفاعلية متنوعة تهدف إلى دعم الأطفال نفسياً ومساعدتهم على التعبير عن مشاعرهم وتجاربهم الصادمة، وتأتي نظراً لوجود حاجة ماسة لدعم الأطفال نفسياً واجتماعياً، والتخفيف من ضغوط النزوح والتهجير ومشاهد القصف والمجازر فهم ينامون على أصوات الصواريخ والطائرات.



ضمن أنشطة توثيق الانتهاكات وتعزيز صمود النازحين نفذت الهيئة المستقلة فعالية للأطفال في مركز ايواء مدرسة العروبة بالنصيرات، لمساعدتهم في التغلب على مشاعر الخوف والتوتر الناتج عن الحرب على غزة، بالإضافة لعقد اجتماع مع إدارة مركز الايواء للاطلاع على الظروف المعيشية والانتهاكات التي يتعرض لها النازحون.

#GazaUnderAttack #ichr
#ichr
#Gaza #GazaPalestine #GazaUnderFire
#GazaUnderAttack #Palestine
#Human_Rights

خلال مؤتمر دولي لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية

الدويك يطالب بتكثيف الجهود الدولية لوقف الإبادة الجماعية في غزة



توقف، ويعرض الحصار المنهجي لسبل العيش حياة أكثر من 2.3 مليون شخص للخطر، مما يؤدي إلى خطر حدوث إبادة جماعية وشيكة.

وبين الدويك القيود المشددة التي تحول دول وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وحتى قبل تصعيد الحصار يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، كان ما معدله 500 شاحنة تنقل الإمدادات الأساسية إلى غزة يوميا. ومع ذلك، منذ ذلك الحين، منحت إسرائيل المرور لـ 451 شاحنة فقط، وهو ما يقل بشكل كبير عن الاحتياجات اليومية، لافتاً إلى أنه وبالرغم من أن هذه المواد توصف بأنها «قطرة في محيط» من قبل الأونروا، إلا أنها توزع حصراً في المناطق الوسطى والجنوبية من قطاع غزة. والجدير بالذكر أن هذه المساعدة تستثني مدينة غزة والمناطق الشمالية، حيث لا يزال حوالي 300,000 فلسطيني يقيمون فيها بسبب عدم قدرتهم أو عدم رغبتهم في الإخلاء.

الوطنية لحقوق الإنسان وممثلهم الاستمرار في مواصلة جهودهم للدعوة لإنهاء الحرب، ليس فقط لحماية حياة المدنيين الأبرياء الذين يواجهون إبادة جماعية وشيكة، ولكن أيضاً للحفاظ على مصداقية القانون الدولي والمبادئ الإنسانية، الذي بات يواجه أسئلة حول جدوى وجوده وأهمية العمل به، مشيداً بالتجاوب مع نداء الهيئة الذي أطلقته مؤخراً، من قبل المؤسسات الوطنية من أجل حماية المدنيين، ووقف الحرب، وتقديم المساعدات الإنسانية الفورية، والمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي وجرائم الحرب الإسرائيلية، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، من خلال التواصل مع حكوماتهم، والمحكمة الجنائية الدولية، واستخدام مختلف آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية، وأشار إلى أنه رغم المواقف الحقوقية العديدة، لم يتم حتى اللحظة إحراز أي تقدم ملموس، فالقصف مستمر على قطاع غزة بلا

طالب الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم تكثيف جهودها لمكافحة خطاب الكراهية، والتصدي للقيود المفروضة على حرية التعبير والتضامن مع فلسطين في بعض البلدان، واتخاذ موقف جماعي لوقف الإبادة الجماعية التي يتعرض لها المدنيون في قطاع غزة منذ السابع أكتوبر الماضي، فلا يمكن توفير حماية للمدنيين في قطاع غزة دون وقف الحرب.

جاء ذلك خلال مداخلة قدمها الدكتور الدويك في المؤتمر الدولي الـ 14 للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنعقد في العاصمة الدنماركية كوبنهاجن حول (التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة)، عبر الربط الإلكتروني.

وطالب الدويك مسؤولي المؤسسات

وحول جهود الهيئة المستقلة في مناهضة التعذيب، أشار الدويك إلا أنه ومنذ السابع من أكتوبر الماضي تركز الهيئة جهودها بالتعاون مع الجهات الفلسطينية المسؤولة، لمتابعة الحرب المستمرة وأثارها الكارثية على غزة والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تحدث في الضفة الغربية على يد القوات الإسرائيلية والمستوطنين، وتشمل هذه الانتهاكات الاعتقالات الجماعية للنشطاء الفلسطينيين، والتي غالبًا ما تكون مصحوبة بالتعذيب وسوء المعاملة، وحالات عنف المستوطنين، واستخدام الأسلحة الفتاكة والقوة غير المتناسبة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ما أدى إلى استشهاد 150 فلسطينياً في الضفة الغربية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي.



غزة وشمال غزة، وقد نشأ هذا الوضع المزري بسبب منع إسرائيل وصول المواد الغذائية و مواد الإغاثة إلى هذه المنطقة والانتقاع الكامل لإمدادات المياه. ويشمل ذلك القصف الإسرائيلي الأخير وتدمير خزان مياه كبير يوفر حياة أكثر من 70 ألف نسمة في المنطقة.

وكان من المقرر أن يشارك الدويك والزميل رافت صالحه مدير مكتب غزة والشمال في أعمال هذا المؤتمر وجاهياً إلا أن الحرب على قطاع غزة حالت دون ذلك. فيما نقل الدويك شهادة صالحه للمؤتمر والتي قدم خلالها صورة موجزة تدلل على وجود مؤشرات لمجاعة في كل من مدينة

مناقشة حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية



أكد الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على وجوب حماية المدنيين الأبرياء والذي لا يمكن ان يتحقق دون وقف إطلاق النار في قطاع غزة، مع ضرورة فتح ممرات إنسانية عاجلة، جاء ذلك خلال لقائه مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان إيمنون غيلمور.

التنقل فيها. كما تم التأكيد على ضرورة احتكام الاتحاد الأوروبي للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وحملات الاعتقال المتواصلة التي طالت أكثر من 1600 مواطن منذ السابع من أكتوبر الجاري، علاوة على تقطيع أوصال الضفة الغربية وصعوبة

وتم خلال الاجتماع مناقشة حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية بما فيها الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون بحماية قوات الاحتلال

الإعلام والمناصرة الإنتاج الإعلامي والمنصات الإعلامية

تعتمد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان منصات التواصل الاجتماعي بصفتها وسائط إعلامية فاعلة لتعزيز وحماية ومناصرة حقوق الإنسان ولتعميم المعرفة ونشر الأخبار والمعلومات حول حقوق الإنسان في

فلسطين وأثر الانتهاكات الإسرائيلية على مستويات التمتع بها، وبهدف إعلاء صوت الضحايا من السكان المدنيين، مع مراعاة الترجمة للغة الإنجليزية وأيضاً لغة الإشارة.

واكبت الهيئة بشكل مباشر وفاعل تداعيات حرب الإبادة الجماعية المتواصلة التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، واستخدمت وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي

وموقعها الإلكتروني بطريقة مهنية مستخدمة مختلف أنواع الإنتاج الإعلامي، المرئي والمسموع، المكتوب والبوستات/ لإيصال صوت الضحايا من المدنيين الأبرياء، ولتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان الإعلام الاجتماعي



بودكاست أصوات من تحت الركام

سلسلة شهادات حية توثقها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، إعلاء لصوت الضحايا وحفظاً للحقيقة من الاندثار، الرواية رواية اصحابها تنتفض من تحت الركام والخراب والدمار الذي خلفه العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023.

وهو إحدى الأدوات والإنتاجات الإعلامية التي تنتجها الهيئة، كنوع من التوثيق نقلاً عن أصحابها بشكل مباشر، والبودكاست (أصوات من تحت الركام) شكل إعلامي جديد واكبت فيه الهيئة المعطيات والمستجدات وتداعيات حرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة.

الحرب على غزة

يستغل الاحتلال الإسرائيلي انشغال العالم بعدوانه على قطاع غزة لتكثيف جرائمه ضد المدنيين في الضفة الغربية

قامت قوات الاحتلال اليوم بقتل ثلاثة مواطنين، من بينهم طفلان، بعدد إجمالي 137 مواطناً في الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر، منهم 35 طفلاً، بذلك يبلغ عدد الشهداء الكلي 341 في الضفة منذ بداية العام الحالي.

الحرب على غزة

يتحمل المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ودول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع المسؤولية القانونية والأخلاقية عن تماهيا مع رواية الاحتلال وصمتها عن جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها، وبخاصة تدمير الأحياء المكتظة بالسكان وإبادة عائلات بأكملها في مخيم جباليا للمرة الثانية خلال 24 ساعة.

الحرب على غزة

كارثة صحية تهدد النازحين داخل قطاع غزة نتيجة تحول المستشفيات إلى مراكز إيواء لعشرات الآلاف منهم في ظروف غير صحية، تتسبب في انتشار الأوبئة والأمراض المعدية

وزارة الصحة الفلسطينية - غزة

من واجب دولة الاحتلال، عملاً بالمادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة، أن تكفل صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات والصحة العامة والنظام الصحية، واعتماد التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة.

#اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة
الثلاث من ديسمبر

الاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية ومرافق الرعاية الصحية

ترك الأشخاص ذوي الإعاقة دون الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية وخدمات إعادة التأهيل

اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة
3 كانون الأول/ديسمبر
دوران الخطة

71% من المشافي ومراكز الرعاية الأولية خرجت من الخدمة بفعل الدمار المتعمد الذي لحق بالقطاع الصحي منذ بداية الحرب على قطاع غزة في 7 تشرين أول الماضي.

تعيد الهيئة المستقلة تذكير المجتمع الدولي لا سيما الأطراف الثالثة بنص المادة (18) اتفاقية جنيف الرابعة، 1949 بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، «لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء الحوامل، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات».

#ichr #GazaUnderAttack

Palestine Independent Commission for Human Rights calls on international bodies to immediately act to stop the crimes of the Israeli occupation and its targeting of hospitals, medical staff, and ambulances. It calls for enabling healthcare institutions to carry out their duties in saving lives and providing services to patients and the wounded.

#ichr #GazaUnderAttack #humanrights #GANHRI

الحرب على غزة

في اليوم العالمي للطفل
20 تشرين ثاني

استشهد 5 خدج

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية

الحرب على غزة

في اليوم العالمي للطفل
20 تشرين ثاني

منذ بداية العام الحالي استشهد 92 طفلاً في الضفة الغربية 52 منهم بعد السابع من أكتوبر الماضي

(الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

بلغ عدد الاطفال الاسرى في السجون الاسرائيلية +250 اسيراً من الأطفال

(هيئة شؤون الاسرى والمحررين)

الحرب على غزة

في اليوم العالمي للطفل
20 تشرين ثاني

+700 ألف طفل نزحوا

من أماكن سكناهم بسبب العدوان الحربي المتواصل

لأماكن إيواء تفتقر إلى الحماية
وأبسط مقومات الحياة من غذاء ومياه
صالحة للشرب واتعدام خدمات الرعاية
الصحية، ومخاوف من انتشار الأوبئة

الحرب على غزة

“حرمان المدنيين من الاحتياجات الأساسية ومنها المياه مصنف كجريمة حرب وفقاً لميثاق روما”

المقرر الأممي الخاص للحق في المياه السيد بيدرو أروجو - أعودو

الحرب على غزة

مع تصاعد حملات الاعتقال المتواصلة في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر الماضي شعادت الأسرى الفلسطينيين بذكرهم للتعبير من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي

تحظر المادة المشتركة الثالثة في اتفاقيات جنيف الأربع المعتداء على السلامة البدنية بما في ذلك القتل بكل أنواعه، والبطش، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والاعتداء على الكرامة الشخصية ولا سيما المعاملة المهينة أو التي تحط بالكرامة

اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة
الثالث من ديسمبر

مع تواصل القصف على قطاع غزة يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات هائلة أثناء عمليات الإخلاء والنزوح

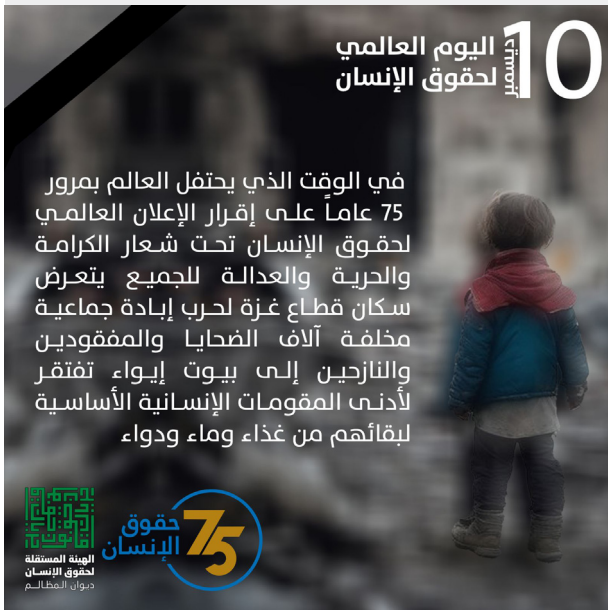
غالبًا ما تكون الحاجة الملحة للحماية أمرًا لا يمكن التغلب عليه بالنسبة لأولئك الذين يحتاجون لوقت إضافي ومساعدة، والنتيجة إصابات مؤكدة وخسائر في الأرواح

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
الأمم المتحدة
الأمم المتحدة
الأمم المتحدة
الأمم المتحدة

في اليوم العالمي للطفل 20 تشرين الثاني، أطفال فلسطين يتشبثون بالأمل وينشدون الحرية والحماية

20 تشرين الثاني / نوفمبر، وهو اليوم الذي يحتفل فيه العالم باليوم العالمي للطفل، الذي أُعلن عام 1954 بمناسبة لتعزيز العمل الجماعي الدولي لتعزيز الوعي والاهتمام بحقوق الطفل، وتحسين رفاهيتهم. كما تم التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل في مثل هذا اليوم من عام 1989. يحتفل أطفال العالم إلا في غزة... لن يجدوا من يحتفل... سيجدون أكثر من 5500 طفل سلبت منهم حياتهم. حتى الأطفال حديثي الولادة لم تحميهم المستشفيات التي ولدوا فيها بأن تكون بمنأى عن القصف والاستهداف والحرمان من الرعاية الصحية الأولية.

#International_Children's_Day
#Child_Rights
#ichr #GazaUnderAttack



As the world celebrates the 75th anniversary of the adoption of the Universal Declaration of Human Rights under the slogan of dignity, freedom, and justice for all, the crime of genocide, now in its third month, has caused a complete collapse of the healthcare and humanitarian systems in a manner unprecedented in the world.

#GazaUnderAttack #ichr

في الوقت الذي يحتفل العالم بمرور 75 عاماً على إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار الكرامة والحرية والعدالة للجميع، تسببت جريمة الإبادة الجماعية التي دخلت شهرها الثالث في انهيار شامل لمنظومة الخدمات الصحية والإنسانية بصورة لم يشهد لها العالم مثيلاً.

#GazaUnderAttack #ichr

اليوم العالمي لضمان عدم افلات مرتكبي الجرائم بحق الصحفيين من العقاب

في اليوم العالمي لضمان عدم افلات مرتكبي الجرائم بحق الصحفيين من العقاب، 2 تشرين الثاني، قوات الاحتلال تقتل الصحفي محمد أبو حطب وعائلته، ليصل عدد الشهداء الصحفيين منذ 7 أكتوبر الماضي 26 صحفياً من بينهم صحفيان و10 من العاملين في المجال الإعلامي. وفق توثيق نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

استهداف الصحفيين يكشف وجود سياسة متعمدة لمحاولة اخفاء الحقيقة والتعتيم على الجرائم التي يرتكبها الاحتلال في غزة.

#ichr #GazaUnderAttack



On the #International_Day to End Impunity for Crimes against #Journalists observed annually on 2 November.

Israel fatally targeted Pal TV correspondent Mohammed Abu Hatab and his family. This brings journalist fatalities to 36 since Oct 7th, including two female journalists and 10 media workers, According to the #Palestinian_Journalists' Syndicate.

The targeting of journalists reveals a deliberate policy to hide the truth and obscure the crimes committed by the occupation in Gaza

#ichr #GazaUnderAttack
#HumanRights #GANHRI

